[redacted]

د. رفعت السعيد

الديمقراطية والتعددية

دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق

إهـــــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

د. رفعت السعيد

الديمقراطيـة والتعدديـة

دراسة فى المسافة بين النظرية والتطبيق

الكتـــــاب : الديمقراطية والتعددية

الـــكـــاتـــب : د. رفعت السعيد

تصـــميم الغـــلاف : هدية من الفنان/ حامد العويضى

رقـــم الإيـــداع : ٢٠٠٣/٥٥٨٥

التـــرقـــيم الدولى : 977-5130-27-1

النـــاشـــــر : شركة الأمل للطباعة والنشر

الطبـــعـــة الأولى : مارس ٢٠٠٣

لعمرك ما أرقت لغيــر مصر
ومــالى دونهــا أمــل يـــرام
ذكــرت جلالهـا أيــام كانت
تصول بها الفراعنة العظام
وأيــام الرجــال بها رجــال
وأيـام الـزمـان لهــا غــلام
فأقلق مضجعى ما بات فيها
ومــا باتت عليه فهــل ألام؟

ليست مقدمة، وإنما ..

لعلها ظاهرة غريبة تلك التى تتضح أمامنا عندما نكتشف أن أكثر الكلمات تداولاً ، هى أكثرها غموضا . فكلمة «نقود» تترد على ألسنتنا دوماً ، لكن وقفة متأملة تفصح عن عدم قدرة أغلبنا على تلمس المعنى المختزن فيها .

والديمقراطية كذلك وأكثر . نحكي، نتكلم ، نحلم، نتصارع، نختلف، ننادي، ندفع ثمنا باهظاً مقابل مطالبتنا بها ، لكنها ويا للغرابة تزداد غموضاً كلما إقتربنا من ساحتها .

وكم دفع مناضلون ثمناً باهظاً مقابل إطلالة حانية من هذه المعشوقة الغامضة، لكنهم قطعاً سيحصلون على درجات قليلة لدى أول إختبار علمى مدقق حول معنى ومدلول ومحتوى هذه المعشوقة .

ولعل السر فى هذا الغموض هو أننا من فرط شوقنا إليها ، وحاجتنا إلى الإقامة فى ساحتها نلتقط اللفظ دون أن نفطن إلى ضرورة التأمل فيه . كثيرون منا مثلا يتحدثون بانبهار عن الديمقراطية الإغريقية، يمنحونها خيالات وتهويمات دون أن يمنحوها

معرفة. يلخصون حديثهم عنها .. «حكم الشعب» دون أن يتأنوا فى تفهم معنى «حكم» وكيف كان، أو معنى «شعب» وممن كان يتكون . وهكذا الحال على إمتداد قرون عديدة.

ألفان وخمسمائة من الأعوام تفصل بيننا وبين التجارب الديمقراطية الأولى أو الأولية. لكن هذه القرون الخمسة والعشرين لم تكن كافية لأطفاء ظمأ الخلاف والاختلاف حول وضع تعريف مقبول لهذه الكلمة.

ولأن الديمقراطية تعبير عن توازنات غير متوازنة دوماً، ولأنها إنعكاس لأوضاع اجتماعية ومجتمعية، وتعبير عن صراع بين الحاكم والمحكومين، وإنحياز يعبر عن وعى وإدراك ، وتقاليد، وعادات تختلف من مكان لمكان، فإن الديمقراطية تتجلى أمامنا كخيالات ملائكية تتخذ أطيافا مختلفة الألوان. كل منها يقول عن نفسه إنه الديمقراطية ذاتها، بينما كل منها يختلف عن الآخر.

ولأنها تعبير عن صراعات مجتمعية وسياسية فإن الحكام كانوا فى كثير من الأحيان يسجنونها بزعم إطلاق سراحها. يقيدونها وهم يحشدون من خلف ظهرهم كتابا ومثقفين وشعراء ورجال دين يهللون للوهج الديمقراطى المبهر. فإذا تجاسر أحد بأن يمد يده لكسر ما يقيدونها به من قيد، إنهالوا عليه جميعا حكاماً وأدوات..

ألم يقل ولى الدين يكن : «مـسـاكين هم أنصـار الحـرية يذهبـون ليطلقوها من أسرها فيقعوا هم فى الأسر»؟.

ولم أزل أذكـر إخـتناق الأنفـاس فى الزنازين القـاسـيـة بل والشديدة القسوة على كل من همس أو فكر فى الهمس بالمناداة بالديمقراطية التى تخيلها حلما مخملياً لوطنه وشعبه، فإستحال حلمه إلى كابوس داس فوق صدره لسنوات وسنوات.

وعلى أية حـال فإن الديمقـراطيـة وإن كـانت حلمـاً فـإنـهـا لم ولن تكون سراباً أو وهماً. هى حقيقة لكنها وفقط تتجلى لمن يدفع مهرها الغالي.

وكثير من الحكام أو رجالهم، أو حتى رجال رجالهم يخترعون ديمقراطية على مقاسهم. ينسجون مما هو صحيح خطيئة مشينة. يستمعون إلينا ونحن نبحث عن المضمون الذى تتمايز به صيغة ديمقراطية عن أخرى، عبر تمايز مجتمع عن آخر، فيتخذون من ذلك ذريعة للقول بخصوصية خاصة لهذا البلد أو هذا الزمان، ثم يمرقون من هذه الخصوصية التى هى حقيقة ليصلوا عبرها إلى زيف يزيف ما يسمونه «ديمقراطية» وما هى كذلك.

والبـعض يتـخـذ من خـصـوصـيـة المكان والتـاريخ والزمـان.. وضرورة التدرج، فيقدم نوعـاً من الديمقـراطية المقـيدة. وبالمقـابل

تنشأ مناوشات فكرية أحياناً، وسياسية فى أحيان أخرى حول مدى القبول للتعامل مع هذه الديمقراطية المقيدة. البعض يرفضها ويعتبر أن القبول بها مساومة وتخل عن المبدأ الديمقراطي. وكأنه يقول «إما الكمال وإما لا». والبعض يكتفى بها ويحاول أن يجد لنفسه مكاناً ليتمرغ عبره فى ترابها. والبعض يراها موجودة وناقصة فى آن واحد، ويرى أن يتخذها خطوة يبنى فوقها - وعبر صراع مرير- خطوات أخرى إلى الأمام.

ولم يزل الباب مفتوحاً أمام إجتهادات أخرى.

كذلك هناك رؤى مختلفة حول القوى الحاضنة للديمقراطية. البعض يبحث عن حاضنة لها فى صفوف الانتجلنسيا، والبعض يرى إنها لن تنمو نموها الكامل إلا فى أحضان الجماهير من العمال والفلاحين ولكل حججه النظرية. لكن الرأى النظرى شئ، ونتائج الاستقصاءات والاستبيانات الميدانية، والعيش على الحقيقة الواقعية وفى إطارها شئ آخر.

ويعتقد البعض أن الديمقراطية إذ تستند إلى وسادة من الوثائق الموثقة تكون قد قطعت الشوط الأساسى، فإذا كان هناك دستور جيد، وقانون صحيح فإن الديمقراطية تكون قد إستقرت، وينسى هذا البعض أن الديمقراطية تتحقق عبر شقين لا ينفصلان، ولا تكون إلا

بهما معاً متوافقين ومتلازمين، الوثائق والممارسة، فكم من نصوص دستورية تبدو متألقة في بهاء لفظي، لكنها وعند الممارسة لا تلبث أن ينطفئ بريقها، وربما إلتوى عنقها قهراً فإستحالت إلى قيد يقيد حرية المستندين إليها.

كذلك الأمر بالنسبة للتعددية الحزبية، فهى مثلا قد تكون دليلاً على ديمقراطية حقه، وقد تكون إلتواءً بالديمقراطية عن مسارها المفترض.

وهكذا نكتشف أن تلك الكلمة الساحرة التى نذوب عشقاً فيها. ونفنى أحيانا فى هواها تتبدى لنا كزئبق جميل يصعب الإمساك به.

.. ولا نملك إلا أن نحاول.

ولقد حاولت الإنسانية ذات المحاولة، عبر خمسة وعشرين قرناً ولم تزل ، فلم لا نواصل نحن أيضا المحاولة؟

وكجزء من هذه المحاولات تأتى هذه الكتابة

د. رفعت السعيد

القاهرة مارس ٢٠٠٣

الفصل الأول

الديمقراطية
عبر دروب وعرة

- الإرادة الثابتة لجميع أعضاء الدولة هي الإرادة العامة. وبواسطتها يكونون مواطنين أحراراً. فعندما يقترح شخص قانونا في جمعية الشعب فإن ما يطلب إلى الأعضاء ليس بالضبط هو إبداء رأيهم هم، وإنما ما إذا كان يطابق الإرادة العامة أم لا. فهم لا يشرعون لأنفسهم، وإنما للمجموع أي للغير.

جان جاك روسو

- إذا أخذنا تعبير الديمقراطية بمعناه الدقيق فإن الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبداً، ولن توجد. ولو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية. فهذا النوع من الحكم الذي يبلغ حد الكمال لا يصلح للبشر.

جان جاك روسو

وكما إستبدت الحيرة بالباحثين وبالناس العاديين في البحث عن تعريف للديمقراطية، فإن الحيرة تغلفهم أيضا وهم يسعون نحو تعريف دقيق للاستبداد.

فهل هو تغييب إرادة الجماهير؟ ولكن ماذا لو أن الجماهير وقطاعات واسعة منها وقفت خلف المستبد وهللت لاستبداده بخصومه؟

وماذا لو أن الحاكم قدم شيئاً وأخذ شيئاً. قدم إستقراراً وأمنا وخبزاً وسرق الحرية؟

والاستبداد أنواع ودرجات ومراتب. وكما يبتدي المستبد ظالما فقد يتبدي في ذات الوقت مصلحاً ولهذا تتفاوت التعريفات والمواقف. بما يدفع البعض إلى التردد أحيانا إزاء فكرة الديمقراطية كما هي مفهومة في الواقع.

ولكل مستبد غطاء. فما من مستبد يعلن «أنا مستبد».

لكنه عادة يتستر خلف مبررين، مؤيدين، مساندين بل ومدافعين عن استبداده.

وهم من يسميهم عبدالرحمن الكواكبي «ربائط المستبد» ويكونون في الزمن القديم وفي أغلب الأحيان من رجال الدين.

يقول عباس العقاد: «كان الاستبداد المطلق مقدساً في زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به علي حفظ مكانتهم وقضاء مآربهم، وكان المستبد يستعين بهم علي تقرير نفوذه وشمول سلطانه علي الضمائر والأجسام. وكان لحق الحكم مصدر إلهى يتلقاه الحاكم المستبد من السماء، فلا يكون للشعب إلا أن يطيعه كما يطيع خالقه. وأن يؤمن بحكمته التي تخفي عليه، كما يؤمن بأسرار حكمة القدر، فالحكومة رسالة سماوية معصومة، والشك في الحكومة كالشك في العقيدة كلاهما كفر» (١).

لكن العقاد يعتقد أن القداسة تظل لصيقة بالحكم حتي ولو أصبح ديمقراطيا «وبعد أن انتقل سلطان الحكم من الملوك المستبدين إلى مشيئة الشعوب انتقلت القداسة معه إلى المصدر الجديد، وأصبح الحكم مقدسا مرة أخرى، وإنما عن طريق الشعب وليس عن طريق الصوامع والكهان» (٢). ولعلنا نختلف مع العقاد، أو علي الأقل نفرق بين مضمون القداسة ومحتواها ومداها في كل من النظامين.

لكن الاستبداد قد يأتي مغلفاً بأشكال وديكور قد يبدو ديمقراطياً لكنه ليس كذلك «ولقد أجمع الفقهاء الدستوريون علي أن أسوأ مظاهر الاستبداد هو ذلك الذي يأتي عن طريق مظاهر تمثيلية أو نيابية. إنه إستبداد معسول يستبد بالشعب باسم الشعب» (٣)

والغريب أن صاحب هذا القول (د. عثمان خليل) قاله في تقريظ نظام الحكم الناصري. وكأني به كان يمتدحه في الظاهر بينما يعرض به بشكل موجع.

وثمة تقرير علمي يقول «إن الاستبداد ظاهرة تعويضية. وتتوفر الشخصية المستبدة بشكل عام في الأشخاص فاقدي الثقة بأنفسهم» ويمضي التقرير «يدفعهم النقص الذي يعرفونه في أنفسهم إلى محاولة تعويضه في العالم الخارجي. فهم عندما يستعملون العنف ضد أية محاولة لتغيير النظام الاجتماعي بحجة الدفاع عن إستقرار النظام القائم، إنما يدافعون في الحقيقة عن ذواتهم التي تفتقد الاستقرار النفسي. ويؤدي ذلك إلى نزوع عدواني مختلط بالحقد علي كل من يخالفهم في الرأي، أو يتميز عنهم خاصة أولئك الذين يتميزون بالمبادئ والقيم التي تشكك في سلامة النظام الاجتماعي أو تتطلع إلى تطويره. ومن هنا ينحاز المستبدون دائما إلى القوي المحافظة والرجعية، وهم عندما ينشئون أحزابا فإما أن تكون أحزابا إرهابية، وإما أن تتكون من الإمعات من الأفراد ضعاف الشخصية»(٤) .

ولعل هذه العبارة تحل لنا ألغازاً كثيرة.

كذلك فإن دراسات عديدة تلاحظ خطورة دور المؤسسات

العسكرية وأجهزة الأمن في فرض أشكال متعددة من الاستبداد، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويقول تقرير للأمم المتحدة «أن النفوذ السياسي والاقتصادي للمؤسسات العسكرية الذي يتواري عادة خلف تسليم السلطة إلى حكومات منتخبة، يظل قويا وغير خاضع للمساءلة في معظم الديمقراطيات الفتية، وحتي في ديمقراطيات عريقة عديدة» (٥)

ومن ثم يؤكد التقرير «في النظم الديمقراطية ينبغي أن يكون هناك أيضا التزام من جانب واضعي السياسات وقوات الأمن بالخضوع للمساءلة أمام الجمهور عن قراراتهم وعن إستخدامهم للموارد العامة» (٦)

ويحاول البعض الربط المتلازم بين الديمقراطية والرأسمالية. متصورين أو زاعمين أن حرية السوق سوف تؤدي حتماً إلى حرية الأفراد. لكن محمد سيد أحمد يرد علي هذا الافتراض قائلا «تقوم الرأسمالية علي آلية السوق، وهي آلية من المفترض فيها أنها كفيلة بتصحيح نفسها بنفسها Selfregulatory، بمعني إنها تعيد وبشكل تلقائي ومتجدد التوازن بين العرض والطلب، وأن أي تدخل من قبل الدولة من شأنه إفساد آلية التصحيح الذاتي وتشويهها. هذه الفكرة إستند إليها البعض لتأكيد أن هناك وجه شبه بين

الرأسمالية والديمقراطية فكلاهما ينطلق من أن الممارسة تسبق النظرية، وأن الممارسة تحمل في طياتها عملية تصحيح ذاتي يتعذر علي الإنسان تحقيق ما هو أفضل منها» ثم يقول «غير أن ثمة شواهد علي أن الرأسمالية لا تفرز الديمقراطية في كل الأحوال، فقد أفرزت الفاشية، كما أنتجت الفكر القومي والنزعات العرقية» (٧)

* * *

وكان هذا كله عما هو عام، فماذا عنا نحن؟

«للعرب خبرة طويلة بالاستبداد، ونحن لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة عندما نقول أن تاريخ العرب هو في الأساس تاريخ معاناتهم من النظم الاستبدادية والمستبدين» (٨) ويمضي عبدالغفار شكر مستعرضاً عدداً من تعريفات الاستبداد «يري خيرالدين التونسي أن الاستبداد هو عدم إعتبار رأي الجماعة. ويعرفه جمال الدين الأفغاني بأنه حكم الفرد الذي لا يشرك الأمة في الحكم فيظلم ويستغل ولا يستند إلى قانون، أما الكواكبي فيري أن الاستبداد هو تصريف الأمور المشتركة بمقتضي الهوي، وأديب اسحق يقول إنه تصرف واحد من الجماعة بدمائهم وأموالهم ومذاهبهم، بما يوجبه هواه، وما يقضي به رأيه سواء كان ما يجري مخالفا لمصلحتهم أو موافقاً لها.

وتتعزز الفكرة القائلة بتمترس الرؤية الاستبدادية في نظم الحكم العربية إذا ما أدركنا «أن العالم العربي يستقبل الديمقراطية جاهزة بعناصرها الأساسية.. فقد دامت عملية تطور النظرية الديمقراطية الليبرالية وممارساتها ما يقارب من القرنين من الزمن، ولم تكن الدولة المتحررة من الاستعمار في العالم الثالث طرفاً مباشراً في هذه العملية التاريخية إلا بشكل سلبي أي عن طريق لعب دور الآخر» ويكون طبيعيا «أن تنفذ الفكرة الديمقراطية إلى أوساط معينة من النخبة، ولكنها لم تصل إلى المجتمع ذاته» (٩). لكن باحثاً آخر يحاول أن يفترض إستحالة التطور الديمقراطي في بلادنا قائلا «إن التسلطية العربية لا تفعل إلا أن تنتج بديلها (وليس نقيضها) الأكثر تسلطاً، وذلك يرتبط بأنها وبديلها المناوئ يتنافسان علي سطح خطاب واحد، هو خطاب التسلط في العمق» (١٠)

ولست أعتقد أن بإمكاننا أن نستسلم لفكرة كهذه.. ذلك أن الصراع ليس منحصراً بالحتم فقط بين البديلين التسلطيين، بل يتعين السعي من أجل تفعيل وتنشيط وربما تخليق بديل ثالث، هو البديل الديمقراطي حقاً.

* * *

لكن عملية التحول الديمقراطي ليست سهلة، ولا هي قادرة علي

تحقيق نتائج مطلقة أو حتي ثابتة، فقوس التحول الديمقراطي يكون في الأغلب قادراً علي الصعود ومرغماً علي الهبوط في أحيان أخري، وخاصة في تلك الدول التي التقت مع الممارسات الديمقراطية حديثاً.

هكذا كان الأمر دوما فإن «طريق الديمقراطية منذ العصور القديمة ، يتبدي كصحراء جرداء وممتدة، تسير فيها الشعوب، وتتخللها واحات صغيرة تستقر فيها الشعوب والحكومات لأمد ما ثم تعود إلى تيه الصحراء مرة أخرى» (١١)

وثمة تأكيد آخر «يجب أن نلاحظ أن الديمقراطية لا تخترع لتبقي، فقد تخترع وتذبل أو تختفي . فهي ليست كالآلة البخارية اخترعت ثم استقرت ثم تطورت، فالديمقراطية معركة اجتماعية مستمرة تعيش وسط متناقضات تفرض عليها التقدم أو التراجع» (١٢)

وهنا نتوقف لنتأمل، فهنا يكمن مفتاح قضية الديمقراطية، فالديمقراطية هي دوما معركة مجتمعية وسياسية وهي تحتاج إذ تخترع إلى حمايتها، ولا تكون حمايتها ممكنة إلا بالعمل المجتمعي المتواصل من أجل تطويرها ودفعها إلى الإمام، وتوسيع الهامش الذي تعيش فيه. وإذ تتراجع، وهذا محتمل لأن قسمة الديمقراطية هي دوماً قسمة غير عادلة فالحاكم (فرداً أو حزباً أو طبقة) يمتلك

سلطة ممركزة حتي ولو فرضت عليها الديمقراطية محدودية، أو افترضت ذلك، ويحتاج الأمر دوماً إلى قوة أو قوى ممركزة أخرى لتتوازن معها. ومن ثم يحتاج الأمر إلى أحزاب ذات نفوذ جماهيرى وإلى قوي اجتماعية ومؤسسات مجتمع مدني نشطة وقادرة علي تعبئة الرأي العام.. من أجل تطوير هذا الهامش كي تتسع آفاقه، أو حتي إعادة اختراعه في حال الانقضاض عليه، أو تضييق هامشه. وهذه معركة أبدية الاستمرار ولا مفر منها. سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وسواء في البلدان العريقة في الديمقراطية أو المبتدئة فيها. ولا علاقة لها أيضا بمستوي التطور الاجتماعي فكما رأينا أن التطور الرأسمالي ليس شرطا حتميا لتعزز الديمقراطية فإننا نجد «إنه في ظل ظروف محددة أمكن لشكل ما من أشكال الديمقراطية أن يتحقق في ظل مجتمعات قبلية تواجدت في أزمنة تسبق بكثير التاريخ المكتوب، وذلك عبر إستقرار مفهوم يمكن تسميته المساواة المنطقية» (١٣)

ولكن.. وبرغم كل ما يقال عن عمق الوجود الديمقراطي عبر التاريخ القديم فإننا نكتشف إنه «وحتي القرن ١٨ لم تكن هناك حرية بالمعني المفهوم، ولا ديمقراطية ولا حرية فكر ولا خطابه ولا صحافة ولا تعبير، بل كان ذلك كله مقيداً بصورة شديدة ومحكمة،

خاصة إذا ما كانت تستخدم لنقد الملك أو النظام عامة. وكانت المعارضة السياسية تفتقد الحق والقدرة والشرعية وكان يطلق عليها مسميات مثل «المخربون» و«العملاء» و«الخونة»، وكانت الأحزاب السياسية مرفوضة كفكرة مدانة وغير مرغوب فيها. وكانت الانتخابات فاسدة فساداً شديداً، وبإختصار كانت عوامل نشوء وتقدم الديمقراطية لم تتحقق اجتماعيا بعد» (١٤)

ولعلنا في بلداننا ندرك – وحتي الآن– أكثر من غيرنا حقيقة هذه الأوضاع وصعوبتها وتداعياتها على مجمل الحياة الديمقراطية والسياسية والحزبية.

ونعود لنطالع عدداً من الجداول والأرقام لعلها تقدم لنا صورة عن أشكال الممارسة الديمقراطية في هذه الأزمنة التي كانت الديمقراطية والقوي المدافعة عنها تبذل أقصى الجهد وتدفع ثمناً باهظاً من أجل أن تتمكن من أن تتنفس . فقط تتنفس.

النسبة المئوية للناخبين في بريطانيا

من بين السكان البالغ عمرهم ٢٠ عاما فأكثر (١٥)

السنة	النسبة المئوية
١٨٣١	٤.٤ ٪
١٨٨٦	٢٨.٥ ٪
١٩١٤	٣٠ ٪
١٩٢١	٧٤ ٪

وثمة أرقام أخرى لعلها أكثر إيحاءً

تطور عدد الدول الديمقراطية (١٦)

السنة	إجمالي عدد الدول	عدد الدول الديمقرراطية
١٨٦٠	٣٧	١
١٨٧٠	٣٩	٢
١٩٠٠	٤٣	٦
١٩٢٠	٥١	١٥
١٩٤٠	٦٥	١٩
١٩٥٠	٧٥	٢٥
١٩٧٠	١١٩	٤٠

ولم يتزايد هذا العدد الديمقراطي بصورة كافية. فالأرقام في الخانة الثالثة (عدد الدول الديمقراطية) تزيد ولكنها تبدو غير معبرة تعبيراً دقيقاً عن مدي ضعف الزحف الديمقراطي إلا إذا قورنت بعدد الدول التي تتشكل ويتزايد عددها بإطراد. فإذا أجرينا حسبة بسيطة نجد أن نسبة الدول الديمقراطية إلى دول العالم كانت في عام ١٩٧٠ ٦ر٣٣٪ فأصبحت في عام ١٩٩٠ ٨ر٣٣٪. فقط ٢ر٠٪ هي الزيادة التي حققها الزحف الديمقراطي عبر عشرين عاما في عالم اليوم الذي يكثر الحديث فيه عن الديمقراطية بمناسبة وغير مناسبة.

.. لكن *الباحثين* لا يكفون عن تقديم شروطهم لتحديد معايير الوجود الديمقراطي.

«بدون انتخابات حرة لا يمكن أن توجد ديمقراطية. كما أن الحرية السياسية شرط لإقامة الديمقراطية بل هي عمودها الفقري، لكنها ليست كافية في حد ذاتها مادام لا يوجد اختيار حقيقي نظراً لضعف المشاركة السياسية» (١٧)

بينما تتجه تقارير الأمم المتحدة نحو زاوية تراها مهمة «النساء في كل أنحاء العالم يعانين من نقص تمثيلهن في مجال العمل النيابي، فهن يمثلن فقط ١٤٪ من أعضاء البرلمانات علي نطاق

العالم، ولا توجد فروق كبيرة في هذا الصدد بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية. فالمرأة تشكل عادة ما يتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ من أعضاء البرلمانات في معظم البلدان الصناعية ومنها فرنسا واليابان والولايات المتحدة» (١٨)

بينما يري البعض - ولأسباب يمكن إدراكها- أن الديمقراطية لا تفرض ولا تفترض إلا في ظل مجتمعات تكون مهيأة لاستقبالها، وتكون متقدمة وليست «متخلفة» في وعيها الديمقراطي. هم بذلك يلقون باللوم ليس علي الحاكم الذي يتجنب أو يرفض الديمقراطية وإنما علي الشعب قليل الوعي والمتخلف ديمقراطياً.

نقرأ للدكتور عصمت سيف الدولة وهو يدافع عن أسلوب الحكم الناصري «ألم يخطر ببال الليبراليين إنه إذا كانت الديمقراطية الليبرالية تتطلب شعباً متقدماً «ديمقراطياً» فأنها قد لا تكون أصلح نظم الممارسة لشعب متخلف ديمقراطياً؟» (١٩)

لكن د. عصمت لم يقدم لنا مبررات ترى أن شعباً ما يصبح متخلفا ديمقراطيا، وبلا وعي ديمقراطي. كما إنه لم يهتم بأن يقدم لنا حلولا تعالج هذا التخلف الديمقراطي.

ولكن وحتي لو وجد الوعي الديمقراطي ووجدت الآليات القانونية لإرساء الديمقراطية في الممارسة ، فإنه يرى أن الديمقراطية لا تكون

ولا تولد إلا في احضان النظام الرأسمالي (بكل ما يحمله هذا النظام من ظلم اجتماعي). ويقول «أن شعب مصر لم يكن قادراً (في الزمن الناصري) علي ممارسة الديمقراطية لا بالقدر الذي يؤهله وعيه الديمقراطي، ولا بالقدر الذي يسمح به الدستور لأن الليبرالية قبل أن تكون نظاما للحكم فهي نظام اقتصادي يسمونه الرأسمالية» (٢٠)

وهكذا يضعنا د. عصمت سيف الدولة ويضع المصريين وشعوباً أخرى عديدة في مأزق المفاضلة بين أن يدوسهم الاستبداد السياسي أو أن يدوسهم الاستغلال الرأسمالي.

ويذكرنا ذلك بمقولة فلسفية قديمة جدا اسمها «أحجية حمار بوريدان» فبوريدان وقع في مأزق كالذي أوقعنا فيه د. عصمت فتخيل حماراً يكاد يموت جوعاً وعطشا فأسعفوه بطعام وماء لكنه ظل مترددا ومتحيراً هل يأكل أولا أم يشرب، ولأنه حمار فإنه لم يكتشف أن بإمكانه أن يأكل ويشرب معاً. والاجابة علي أحجية د. عصمت هي لم لا نأكل ونشرب معا ونتخلص من عقلية الحمار فنظل نسأل أنفسنا هل نقبل بالاستبداد السياسي أم بالاستغلال الرأسمالي. أي هل نريد الحرية أم الخبز. والإجابة نريدهما معاً، ونستحقهما معاً.

وهكذا فإن الرؤى عديدة والأقاويل أكثر عدداً حول ما هو معيار التحقق الديمقراطي الفعلي.

وقد كتب الكثير جدا حول هذا الموضوع، وأجريت دراسات واستقصاءات ومعايير عديدة لعل أهمها معيار جامعة كلورادو.

ويقوم هذا المعيار علي افتراض أن الاوتوقراطية هي نقيض الديمقراطية. وقد سبق تحديد هذا المعيار استقصاء شمل ١٥٧ بلداً وضع لكل منها درجة من عشر درجات في معيار الديمقراطية ، ودرجة من عشر درجات في معيار الاوتوقراطية.

وكانت النتائج كالتالي:

٦٥ بلداً كان تقييمها في معيار الأوتوقراطية صفراً فاعتبرت دولا ديمقراطية ، أما الدول الأخرى فليست ديمقراطية. وبما أن هناك عناصر جانبية أخرى لتحديد معايير الديمقراطية ، فإن من بين الدول الخمس والستين التي اعتبرت ديمقراطية نجد الآتي :

٣٥ بلدا نالت ١٠ من ١٠ في معيار الديمقراطية واعتبرت الأكثر ديمقراطية.

٩ بلدان نالت ٩ من ١٠ في معيار الديمقراطية واعتبرت ديمقراطية إلى حد ما.

٢٣ نالت ٨ من ١٠ في معيار الديمقراطية واعتبرت ذات هامش

ديمقراطي. (٢١)

ونتأمل الأرقام لنعرف حقيقة المساحة الديمقراطية في العالم. فمن بين «١٥٧ بلدا هناك ٣٥ بلدا فقط تعتبر الأكثر ديمقراطية»..

لكننا نخطئ لو حددنا علامات مميزة محددة لنعتبر إنها معايير صارمة للتحقق الديمقراطي.

فالدساتير والقوانين وغيرها من الوثائق المكتوبة قد تكون في بلد ما دليلا علي الديمقراطية، وقد لا تنعكس في التطبيق الفعلي في بلدان أخري. فالوثائق المكتوبة وحدها لا تكفي بل يتطلب الأمر اقتران الوثيقة بالتطبيق والممارسة العملية والفعلية.

كما أن هناك أساليب مختلفة تتجلي بها الممارسة الديمقراطية، فالممارسة ترتبط بعوامل عديدة متعلقة بالتراث والتاريخ والجغرافيا وتوزانات القوي والتعددية العرقية..إلخ.

ففي أمريكا مثلا هناك رئيس منتخب مباشرة من الشعب، وهو يتمتع بصلاحيات كبيرة، ولكن يتوازن معه مجلسان تشريعيان يتمتعان بنفوذ كبير.

وفي دول أوربية عدة هناك رئيس وزراء منتخب بواسطة أغلبية برلمانية ويستمد صلاحياته منها مباشرة.

وعلى أية حال فنحن نعتقد أن ثمة معيار شامل للديمقراطية يمكن

تلخيصه في كلمة واحدة هي «التكافؤ». لكن هذه الكلمة الواحدة تحتاج إلى مساحات واسعة من الكتابة لشرحها. ولعلي أحاول إيجاز هذه الكتابة فيما يلي:

› **التكافؤ في التواجد** : بمعني وجود حقوق متكافئة وفرص متكافئة في العملية الانتخابية، وفي ممارسة النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري.

› **التكافؤ في التصويت** : بمعني حق التصويت الفعلي للجميع، وتحقيق شفافية تعالج عيوب الجداول الانتخابية وعيوب عملية التصويت، وتعالج مشاكل الانفاق الزائد والبلطجة والتدخل الإداري.. إلخ

› **التكافؤ في التواصل**: أي حق التواصل المتكافئ من الجمهور سواء عن طريق الإعلام *(إذاعة – تليفزيون– صحف)* أو عن طريق التواصل والمظاهرات السلمية، وعقد المؤتمرات الجماهيرية، وجميع أشكال التعبير..إلخ.

› **التكافؤ في حق التفهم**: فللمعارضة الحق في تفهم آرائها ومقترحاتها وتحركاتها، ولها الحق في الاصغاء والاستجابة، وعدم تركها تصيح دون أن يعيرها أحد التفاتاً. والتفهم يجب أن يكون طبعا متبادلا. وعلي قدم المساواة.

> **التكافؤ في الحقوق العامة**: بما في ذلك الحق في تداول السلطة، وعدم الحرمان من تولي الوظائف العامة لأيةأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو متعلقة بالجنس، بحيث يكون معيار الكفاءة ساريا في اختيار الوظائف وحتي المهمة منها طالما إنها ليست تمثيلية (أي تمثيل للأغلبية البرلمانية في التشكيل الوزاري).

.. ولعلنا نتوقف إزاء هذا المعيار لنعرف حجم ومساحة ما نعيشه من هامش ديمقراطي في مصر.

أما علي صعيد العالم فإن الصورة متشائمة هي الأخرى. «فالآراء والحركات المعادية للديمقراطية مدعومة بالشوفينية القومية أو التطرف الديني تزداد انتشاراً. والحكومات الديمقراطية بمختلف درجات التحقق الديمقراطي تغطي بالكاد نصف العالم» (٢٢)

كذلك فإننا نلاحظ إنه إذا كانت الديمقراطية تتحقق عبر معيار مهم وهو ثقة المواطن العادي في أدوات الحكم، فإن بلدانا عديدة عريقة في الديمقراطية تشهد حالة من انهيار الثقة بين المواطن العادي وبين القادة المنتخبين، وبينه وبين مجمل الأحزاب السياسية والمسئولين الحكوميين، وعدم الثقه في أن هؤلاء جميعا يمتلكون القدرة أو حتي الرغبة في حل مشكلاته الملحة مثل البطالة والفقر وانتشار الجريمة، وارتفاع الضرائب، وانخفاض برامج الخدمة

الاجتماعية وحقوق الأقليات وحقوق المرأة٠٠إلخ٠

وهنا نقف مع الديمقراطية أمام مأزق حقيقي٠

* * *

ونعود لنحاول مواصلة حل ألغاز هذا الشئ المسمي بالديمقراطية٠

فإذا كانت الكتابات والدراسات قد استقرت على تحديد أنواع من الديمقراطية أو تقسيما لها٠٠ مثل : ديمقراطية مباشرة٠ أو ديمقراطية غير مباشرة وديمقراطية برلمانية أو ديمقراطية رئاسية٠ فأننا نجد أمامنا تقسيما جديدا لعله يستثير شهيتنا لنقاش جديد فجورج بوردو يقترح تقسيما للديمقراطية هو : «ديمقراطية حاكمة وديمقراطية محكومة٠ والديمقراطية المحكومة هي تلك التي تتوافر فيها كل الأشكال الدستورية التي تسمح بإسناد صدور قرارات الحكام إلى الشعب المحكوم فهناك تشريعات تؤكد الحرية الفردية، الاقتراع السري العام، الانتخابات الدورية لمجالس نيابية ومع ذلك لا تكون قرارات الحكام التي يقال دستورياً وإعلامياً إنها معبرة عن الإرادة الشعبية معبرة في الواقع عن هذه الإرادة أما الديمقراطية الحاكمة فهي نظام تتوافر فيه الأشكال الدستورية ويمتاز بأن قرارات الحكام تعبر بالفعل عن إرادة الشعب الحقيقي» (٢٣)

ومن هنا يكون الإلحاح علي تأكيد «أن الديمقراطية تتكون من شقين متلازمين نظام دستوري وقانوني للقيم الديمقراطي، ونظام سياسي يقوم علي ممارسة ديمقراطية» (٢٤)

ونعود مرة أخرى مضطرين إلى أطروحات د. عصمت سيف الدولة التي كرسها دوما للدفاع عن الممارسات الناصرية، فهو يمسك بتلابيب جورج بوردو مستعينا به. فيعود إلى كتاب آخر له هو «الديمقراطية» يقول فيه «أن هناك شعب المواطنين وهو يتميز عن المواطن. فالمواطن ليس هو الفرد بكل خصائصه الذاتية من أنانية وطمع وتحيز لمصلحته الخاصة في مواجهة المصالح الدائمة للمجتمع، بل هو الإنسان الواعي المتحرر، المتحرر من الانحياز إلى مصالحه من متاعب ظروفه الاقتصادية، القادر دائما علي أن يدلي برأي محايد في الشئون العامة غير متأثر بما يفضله لنفسه».

وإذا كنا نري في عبارة كهذه هي وسابقتها محاولة لتحييد المواطن ودفعه بعيدا عن التعبير عن مصالحه بحجة الالتزام بما قد يسميه الحكام المصالح العامة. إن جورج بوردو يريد مواطنا في صورة ملاك مجرد من أية مصلحة ذاتية ومن أية رؤية للمصالح الطبقية والفئوية، بينما نتطلع نحن إلى شعب مكون من مواطنين ينسجون من رؤيتهم ومصالحهم الذاتية وأحوال معيشتهم مواقف

تحدد غلاقاتهم بالحاكم وبالفئات الاجتماعية الأخرى.

والدكتور. عصمت سيف الدولة ينسج من أفكار جورج بوردو ما يبرر وجهة نظره «فمن الممكن أن نقول أن الديمقراطية المحكومة هو نموذج لما نعنيه بالاستبداد المتحضر. أن الديمقراطية المحكومة تقوم علي أساس شعب من المواطنين، وتكون غايتها أن تمارس الحكومة حكماً مناسباً للمجتمع القائم فعلا بصرف النظر عما يريده الشعب الحقيقي (لا أعرف ما معني الشعب الحقيقي) أما الديمقراطية الحاكمة فهي تلك القائمة علي أساس الشعب الحقيقي فتكون غايتها خلق عالم جديد بديل عن الواقع يتم فيه اشباع الاحتياجات الفعلية للشعب» (٢٥)

وإذا كنا نقول أن التطور الديمقراطي يحتاج إلى شعب منظم وأحزاب قوية وفاعلة ومنظمات نشطة للمجتمع المدني فإن رأيا آخر يري إنه بالإضافة إلى ذلك لابد من وجود دولة قوية، وحكومة ذات قبضة محكمة. تقول د. هالة مصطفي «التطور الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مجتمع قوي ناضج حديث، ولا يتعارض هذا مع وجود دولة قوية، بل علي العكس يحتاج نجاح التطور الديمقراطي إلى دولة قوية لكنها منفتحة وحديثة، فبعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها قد تحمل أحيانا في البلاد ذات المجتمعات

التعددية مخاطر الانقسام والنزعات الأهلية. وضعف الدولة يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الانتماءات الأولية العائلية و العشائرية والدينية. أي الانتماءات الأدني من الانتماء للدولة. ولاشك أن شيوع هذه الانتماءات يقلص من احتمالات التطور الديمقراطي لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية وتقوم علي التعصب وليس التسامح والانغلاق لا الانفتاح، والجمود بدلا من المرونة» (٢٦)

ويمكن إضافة حجج أخرى إن أردنا. مثل حاجة المجتمع إلى دولة تواجه مخاطر الإرهاب المتأسلم إن وجدت، وإن هددت أمن المواطنين ووحدتهم الوطنية. وإن كان من الضروري - فيما نعتقد- التأكيد أن إشاعة المناخ الديمقراطي يمكنه أن تواجه- ولو إلى حد ما- مثل هذا الإرهاب. لكنها ليست كافية علي أية حال (فرنسا وغيرها من الدول وجدت فيها عناصر إرهابية). لكن التحذير واجب وضروري من محاولات جهاز الدولة لانتهاز هذه الفرصة لتقليل مساحة حرية المواطنين أو حتي اغتيالها. باختصار نحن مع مواجهة حازمة لعوامل عدم الاستقرار، بشرط احترام الأسس الديمقراطية وإعمالها.

وهناك عنصر آخر من عناصر التطور الديمقراطي يرتبط به سلبا وإيجابا هو التنمية ورفع مستوي المعيشة. فهل يمكن تصور وجود

تطور ديمقراطي في ظل تدني مستويات المعيشة وتزايد حدة الفقر والإفقار؟

والحقيقة إن مثل هذه العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تقدم لنا صورة قاتمة لمكنات التطور الديمقراطي.

هذه الحقيقة يؤكدها تقرير الأمم المتحدة (المرجع السابق) إذ يقول «ليس من المرجح أن تحقق نسبة كبيرة من دول العالم في ظل الاتجاهات الراهنة الأهداف الانمائية بما فيها الهدف الأساسي المتمثل في خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فثمة بلدان كثيرة أصبحت الآن أشد فقرا عما كانت عليه قبل ١٠ أو ٢٠ أو حتي في بعض الحالات ٣٠ عاما مضت. وبرغم تزايد عدد البلدان التي تبرز فيها معالم ديمقراطية، وخاصة الانتخابات المتعددة الأحزاب لتصل إلى ١٤٠ بلدان خلال الخمسة عشر سنة الماضية، فإن الأوضاع الديمقراطية تتردي. فقد فشلت الحكومات في كثير من هذه البلدان في توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من فرص عمل وخدمات وأمن شخصي بما أدى إلى ارتداد عدد متزايد من الحكومات الديمقراطية التي تمثل هذه الموجة الجديدة وبعض الحكومات ذات النظم الديمقراطية الراسخة إلى ممارسات غير ديمقراطية بدرجة متزايدة، وقام زعماؤها بالتلاعب بالدساتير

واستأسدوا علي الهيئات التشريعية والقضائية الضعيفة، وتلاعبوا صراحة بالانتخابات الأمر الذي يترك أثراً مدمراً علي التنمية البشرية » (٢١)

ولقد يكون مثيراً للدهشة أن يقول هذا التقرير الصادر عن أحدى مؤسسات الأمم المتحدة «أن العالم لم يكن في أي وقت مضي أكثر حرية في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، ولكنه لم يكن أيضا أكثر ظلما مما هو عليه الآن» (٢٨)

* * *

وفي خضم الصراع المستمر والمحتدم دوما بين عوامل الاستبداد السياسي وبين إرساء قواعد الديمقراطية، يتشكل النظام السياسي منبثقا من معطيات ونتائج هذا الصراع.

وفي محاولة لتعريف ماهية «النظام السياسي» يقول د. علي الدين هلال «النظام السياسي هو نسق من العمليات والتفاعلات التي تتضمن علاقات سلطة بين النخبة والطبقات الحاكمة من ناحية والمواطنين والجماهير من ناحية أخرى، وبين فئات النخبة وبعضها البعض» (٢٩)

ومن ثم فهو يؤكد أن «النظام السياسي بهذا المعني لا يعمل في فراغ، ولكن في إطار بيئة دولية وإقليمية وداخلية عليه أن يتعامل

ويتفاعل معها. هذه البيئة لها طابع مزدوج فهي قد تولد فرصاً وإمكانيات وموارد جديدة لاستخدامها لصالح السياسات والاختيارات التي يتبناها النظام، وقد تكون بمثابة قيود وحدود علي حرية حركته السياسية» (٣٠)

ويمكن تفهم هذا التصور في إطار التجربة المصرية حيث ظلت الأحكام العرفية وبعدها حالة الطوارئ معلنة ومشهرة سيف قيودها في وجه المواطنين تارة بسبب عوامل عالمية (الحرب العالمية الثانية) وأخرى إقليمية (حرب فلسطين منذ ١٩٤٨) وأيضا داخلية (الإرهاب المتأسلم). لكننا يتعين علينا إلا ننسي سوء استخدام هذه العوامل. واتخاذها ذريعة لتمدد سلطة الدولة، وأداة لتقليص فرص الديمقراطية.

كذلك نلاحظ أن التطورات العالمية والتشابكات الناجمة عن العولمة (بمفهوميها السلبي والإيجابي) والجات والشراكة الأوربية وأية شراكة أخرى، ونمو منظمات المجتمع المدني وتصاعد دورها العالمي تخلق عوامل جديدة ضاغطة علي الانظمة السياسية حتي في البلدان العريقة الديمقراطية.

لكن هذا الاندماج – ولو الجزئي– في إطار منظومة العولمة لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية سواء علي الصعيد الاقتصادي أو

الديمقراطي. بل علي العكس فإنه إذ يضعف من عملية التطور الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تقزيم عملية التطوير الديمقراطي وتحجيمها فالدلائل تشير إلى أن «اندماج الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي واحتلالها هامشا فرعياً داخل هذا الإطار لا يعود بالنفع في الغالب الأعم علي الأكثرية الساحقة من شعوب هذه الدول، بخلاف القلة التي ترتبط بآليات الاقتصاد الرأسمالي الكوني أي تلك التي تشارك في تصريف منتجات الرأسمالية العالمية في البلد المتخلف سواء أكانت سلعاً صناعية أو نصف مصنعة، أو منتجاتها الغذائية أو سلعها الثقافية، وحتي أولئك الذين يروجون لمفاهيم ثقافة العولمة دون النظر مطلقاً لثقافة البلد المتخلف الآتية من تراثه وعاداته وتقاليده ووصفها بالتأخر والانحطاط، يحققون هم أيضا ذات الفوائد» ولكن «ولما كانت هذه القلة تعيش في وضع مادي متميز من كل النواحي فإنها هي التي تستفيد من مزايا مظاهر الديمقراطية السياسية، حيث قدرتها المادية المتقدمة تمكنها من ممارسة مظاهر الليبرالية السياسية. بينما الغالبية العظمي من الشعب وبسبب ضغط الظروف المعيشية لا تفكر مطلقا في مظاهر هذه الليبرالية السياسية، خاصة وأن الوعي بها متدن جداً. الأمر الذي يعني أن ممارسة الديمقراطية هنا ستكون

قاصرة علي النخبة وأولادهم. ويبدو أن الدولة إزاء هذا الاقتصاد الجديد واندماجها في العولمة تفقد شيئاً فشيئاً استقلالها النسبي الذي كانت تتمتع به إزاء أصحاب النفوذ والثروة» (٣١)

ونتوقف أمام هذه الرؤية فهي تستحق اهتماما خاصا- ففيم يتشدق دعاة العولمة، والانفتاح علي العالم، والاستفادة من الشمال وتمثل القيم الديمقراطية السائدة فيه، بل وحتي فيما يروج البعض لضرورة تقبل الضغوط الخارجية من أجل مزيد من الديمقراطية نكتشف أن الثمار الحقيقية هي :

› زيادة تمركز الثروة في أيدي عناصر غير منتجة. ويستتبع ذلك محاولات تدمير البنية الاقتصادية القومية والاعتماد علي الاستيراد من الخارج.

› زيادة رقعة الفقر وتدني مستويات المعيشة بما يدفع بمساحات واسعة من المجتمع إلى عدم الاهتمام بالشأن العام بسبب انهماكها أساسا في تدبير لقمة الخبز.

› تزايد نفوذ هذا الصنف من رجال الأعمال وزيادة تواجدهم في المجالس التشريعية بسبب قدرتهم علي تحويل المنافسة الانتخابية إلى منافسة في الانفاق، وتحويل النفوذ المالي إلى نفوذ سياسي.

> تسييل دور الدولة وتزايد خضوعها لنفوذ هذه الشريحة من رجال الأعمال، خاصة عندما تلجأ إلى الضغط المباشر وغير المباشر علي السلطة مستخدمة علاقاتها الخارجية.

وإذا كان المواطنون العاديون يطمحون إلى المشاركة في تقرير مصيرهم، فإن معطيات هذا الصنف من العولمة، وهذا الصنف من رجال المال تؤدي في الواقع العملي أن تهميش دور الغالبية في الفعل السياسي. فإن إفقار هذه الغالبية وتواصل افقارها هو مقدمة ضرورية لهذا التهميش بحيث تكون النتيجة الحتمية هي تمركز الثروة والنفوذ السياسي والتشريعي في يد هذه المجموعة من رجال المال. هذا بالإضافة إلى أضعاف دور الدولة، وشل حركتها إذا ما حاولت القيام بدورها لتحقيق أي قدر من التوزان بين مصالح الغالبية ومصالح أصحاب الأموال.

* * *

والديمقراطية لا تكون إلا متكاملة، فتوفير شق واحد من مفرداتها سيؤدي بالقطع إلى كائن مشوه لا هو بالديمقراطية ولا هو بعكسها، ومن ثم ينشأ ما يمكن أن يسمي بالديمقراطية المقيدة أو الديمقراطية المستبدة أو الاستبداد الديمقراطي إلخ.

فالتعددية الحزبية وحدها إذا لم تصاحبها انتخابات حرة وشفافة

وبقية مفردات «التكافؤ» لا تفرز بالقطع ديمقراطية، بل لعلها تمثل خديعة تحمي وتكرس الديمقراطية المقيدة.

وكذلك الحال في إشراف قضائي ناقص .. أو صحافة حرة مخنوقة بالتجاهل أو بمحاصرة المعلومات الضرورية أو الامتناع الإعلاني.. وهكذا.

ويؤكد تقرير الأمم المتحدة السابق الإشارة إليه «إن المشاركة السياسية الديمقراطية تتطلب ما هو أكثر من الانتخابات. فالسياسة الديمقراطية حقا تتطلب وجود حقوق مدنية وسياسية لإتاحة مجال للمشاركة الفعالة. والتمسك بحقوق الإنسان أمر جوهري لضمان رفاهية السكان» (٣٢) ولعل ما يؤكد هذه الفرضية أن ذات التقرير يؤكد في أكثر من موضع أن الديمقراطية تتقلص، ويتم التراجع عنها بينما يقرر أن «وجود صحافة حرة ونشطة أمر ضروري لإقامة الديمقراطية وتدعيمها، ويشير دليل حرية الصحافة الذي وضعته مؤسسة الحرية Fredom House إلى أن حرية الصحافة أخذت في التزايد» (٣٣)

هل أستطيع أن اضرب مثلا ربما يكون فجأ لكنه معبر- في اعتقادي- عن حقيقة ما أريد تأكيده.

السيارة يمكنها أن تكون وسيلة انتقال جيدة. فماذا إذا جري

تفكيكها إلى قطع غيار. كل مفردة من مفردات هذه السيارة صالحة وذات قيمة بذاتها، لكنها لا يمكن حتي وإن تجاورت جميعا معاً دون تركيبها في نسق واحد أن تفي بالغرض الذي تقوم به السيارة. هكذا يكون الأمر بالنسبة للديمقراطية فإن نقصان مفردة منها (قطعة غيار واحدة) يعرقل أداءها لدورها كاملا، وتبقي مقيدة بدرجة أو بأخرى.

وثمة رأي يؤكد ذلك «يجدر التنويه بأن التطور الديمقراطي عملية سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية متكاملة الأبعاد تحتاج لنجاحها إلى أن تسهم فيها كل كل فئات المجتمع، كل حسب دوره»(٣٤)

ولعل من واجبنا وقد تحدثنا في صفحات سابقة عن تصورنا للتواجد الديمقراطي الذي يمكن أن يسمي متكاملا أن نورد رأي تقرير الأمم المتحدة في هذا الأمر. لكننا نلاحظ أن التقرير لا يسمي عناصر الديمقراطية بهذا الاسم ولا يصفها بأنها مفردات وإنما يسميها «تحديات» وهو يقول إن هذه التحديات تتعلق فقط ببلدان كثيرة. وليس بكل البلدان، ذلك أن الخصوصية المحلية تلعب دوراً حتمياً.

علي أية حال التحديات الديمقراطية وفق هذا التقرير تتمثل في:

– نظام تمثيلي يستند إلى تعددية حزبية تعمل بكفاءة، وتجمعات مدنية تمثل مختلف المصالح.

– نظام انتخابي يقوم علي أساس الشفافية والنزاهة وحق الانتخاب للجميع.

– ضوابط وتوزانات تؤكد الفصل بين السلطات، قضاء مستقل، ومجلس تشريعي يعمل بلا ضغوط من السلطة التنفيذية.

– مجتمع مدني مفعم بالحيوية يتيح أشكالا بديلة للمشاركة الشعبية والسياسية.

– وسائل إعلام حرة ومستقلة.

– سيطرة مدنية فعالة على المؤسسة العسكرية وقوات الأمن.

ثم وبعد ذلك كله يؤكد التقرير أن «هذه المؤسسات تتخذ أشكالا متنوعة لأن شكل الديمقراطية الذي تختاره أمة ما ينبع من تاريخها وظروفها» (٣٥)

هذه الأوضاع «المحلية» تفترض تدقيقاً شديداً عند الحديث عن المكون الديمقراطي في كل بلد علي حدة.

كمثال مهم يقول ذات التقرير «وحتي في البلدان ذات الديمقراطية العريقة فإننا نجد في بعض الأحيان أن حكم الأغلبية البرلمانية غالبا ما يكون علي حساب الأقليات. بما يؤدي إلى افتقاد

الشفافية الديمقراطية. فأولئك الذين يخسرون الانتخابات كثيرا ما يتعرضون للاضطهاد أو التمييز من جانب الفائزين، أو يرفضون تقبل نتائج الانتخابات. فالديمقراطية لا تتطلب حكومة شرعية فحسب، وإنما معارضة شرعية أيضاً» (٣٦)

ثم يمضي التقرير «ويتمثل الاستقواء بالأغلبية البرلمانية سواء جاءت عبر سبل مشروعة أو غير مشروعة في نفور المزيد من المواطنين وخاصة الشباب من العملية الانتخابية وعدم التجاوب معها، والانسحاب من آلياتها سواء بعدم القيد في الجداول الانتخابية أو بعدم التصويت، ويؤدي هذا الانسحاب إلى تزايد العداء ضد الأنظمة القائمة» (٣٧)

ولعل هذه العبارة تفسر لنا ظاهرة محلية عندنا وعند غيرنا وهي أن استمرار حزب ما كحزب للأغلبية البرلمانية لفترة طويلة يؤدي إلى إشعار أعداد غفيرة وخاصة الشباب بعدم جدوي العملية الانتخابية.

ثم يصل التقرير إلى نتيجة بالغة الدلالة إذ يقول «وفي أشد الحالات تطرفاً تعتنق الجماعات الإسلامية حلولا عنيفة مستندة إلى إحساس الجماهير بعدم مشروعية الحكم القائم، وقد يمتد الإحساس بعدم المشروعية إلى خارج الحدود ليتحدي العولمة الجديدة كما كان

في ١١ سبتمبر ٢٠٠١» (٣٨)

وهناك مسألة أخرى مهمة تعبر عن تناقض حقيقي لكننا لا نلتفت إليها كثيراً. فنحن كثيرا ما نقرر أن اتساع الهيئات التمثيلية دليل علي مزيد من الديمقراطية، ولكن الأمر قد يفرز العكس، فقد يؤدي إلى هيمنة فئة محدودة علي النتائج. فإذا افترضنا أن هيئة تشريعية ما تضم مائة شخص وأن المتحدث سيسمح له بعشر دقائق فإن تحدثوا جميعا تطلب الأمر أكثر من ستة عشر ساعة ونصف.

فإذا زاد العدد إلى خمسائة تطلب الأمر اثنان وثمانون ساعة ونصف أى أكثر من عشرة أيام عمل بافتراض أن الجلسات تستمر ثماني ساعات في اليوم.

وفي مثل هذه الحالة فإن الشخصيات المهمة، أو ممثلي الأغلبية أو الأشخاص الأكثر إلحاحا ينالون نصيباً وافراً ويحرمون العضو العادي أو المعارض من أبسط حقوقه في التعبير عن رأيه.

ولعله من المفيد هنا أن تشير إلى أننا نشعر بهذه الظاهرة في العمل الحزبي، فإن زيادة عدد أعضاء الهيئة القيادية يؤدي إلى عدم إنضاج النقاش. فأغلب الأعضاء لا تتاح لهم فرصة الحديث. والمتحدثون ، لا ينالون وقتاً كافياً لشرح وجهة نظرهم. والنقاش ذاته لا يمكن إنضاجه فتعدد المتحدثين يطرح أفكارا متباينة ومتعددة

دونما قدرة أو مساحة زمنية للتوقف عند كل منها لتمحيصه ومناقشته مناقشة جادة.

ونعود إلى محددات المكون الديمقراطي لنفحص وجهات نظر أخرى.

يقول Dahl، أن الديمقراطية هي تلك تكفل ما يلي :

« - تجنب الاستبداد.

- ضمان الحقوق الأساسية. كحق التواصل مع أجهزة الإعلام، وحق التعيين في الوظائف، وحق إصدار الصحف .

- ضمان الحريات العامة.

- ضمان حق الإنسان في الاختيار.

- ضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- كفالة الاستقلالية المعنوية للإنسان Moral autonomy.

- التنمية البشرية للمجتمع عبر ضمان فعالية المواطنين وتأثيرهم علي الحكم.

- ضمان المصالح الأساسية للفرد.

- تحقيق المساواة والتكافؤ بين الأحزاب» (٣٩)

ونقارن المكونات أو التحديات ونكتشف فوارق مهمة.

ولكن هكذا يكون الأمر دوماً مع الديمقراطية.

وثمة عامل آخر يتعين فحصه. فكثير من الكتابات تؤكد علي وجود رابطة قوية بين التنمية البشرية وتحقيق مستوي معيشي مرتفع وبين تحقق الديمقراطية. لكن الفحص الدقيق لهذه المقولة يثبت عدم تلقائية هذه العلاقة فعندما تسيطر نخبة محدودة العدد أو حزب واحد علي القرارات الاقتصادية والسياسية تنهار الصلة بين التنمية البشرية وارتفاع مستوي المعيشة وبين الديمقراطية.

ولعل المثال الواضح مثلا هو افتقاد المرأة لأبسط حقوقها السياسية في بعض المجتمعات البترولية التي تمتلك مستوي معيشي مرتفع.

كما أن الطموح الديمقراطي يختلف من بلد إلى آخر ، ففي مصر مثلا نحن نلح علي مفردات مثل انتخابات شفافة ونزيهة، حق التظاهر- حرية إصدار الصحف- إلغاء قوانين الطوارئ.. إلخ. ولكن في فرنسا مثلا نجد أن هذه المفردات جميعا متحققة هي وأكثر منها، ويتحول النضال أو التحدي الديمقراطي إلى مفردات أخرى - حقوق المهاجرين- ضد البطالة - ضد اليمين المتطرف. وفي إيطاليا يتركز التحدي الديمقراطي منذ وصول بيرلسكوني إلى الحكم مستنداً إلى إمبراطوريته الإعلامية إلي منع السيطرة الإعلامية علي الجماهير، وهكذا.

وعلي أية حال .. فإنه وبرغم كل ما سبق. وبرغم قرون من الفعل الديمقراطي والنضال الديمقراطي فإن تقرير الأمم المتحدة السابق الحديث عنه يحبطنا إذ يقرر في وضوح تام «إن انتشار التحول الديمقراطي يبدو وكأنه قد توقف، إذ فشلت بلدان كثيرة في توطيد وتعميق الخطوات الأولى باتجاه الديمقراطية» (٤٠)

ثم هو يزيد من إحباطنا، أولعله يستحثنا لمزيد من العمل من أجل الديمقراطية قائلا «في السنوات الأخيرة كافح الناس في شتي أنحاء العالم في سبيل الديمقراطية وظفروا بها بأمل الحصول علي الحرية السياسية وعلي تقدم اقتصادي واجتماعي ومستوي معيشي أفضل، لكن الكثيرين يشعرون الآن بالاحباط وبأن الديمقراطية قد خذلتهم. ففي خلال التسعينيات من القرن العشرين زاد انعدام المساواة وزاد الفقر وانخفضت مستويات المعيشة بصورة جسيمة في دول وسط وشرق أوربا وفي رابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتي سابقا) برغم انتشار الديمقراطية. كذلك الأمر في إفريقيا جنوب الصحراء. وعندما لا تستجيب الحكومات الديمقراطية لاحتياجات الفقراء فإن الجمهور يصبح أكثر ميلا لتأييد زعماء متسلطين يزعمون أن تقييد الحريات المدنية والحريات السياسية سوف يسرع بالنمو الاقتصادي، ويحقق التقدم

والاستقرار الاجتماعي (بوتين في روسيا وعدد من الحكام العسكريين في أمريكا اللاتينية مثلا)» [٤١]

وفيما يخصنا نحن فإن تخيل إمكانات تحقيق طفرة ديمقراطية دفعة واحدة يبدو أمراً صعبا. ونستمع إلى هذا الرأي «أن القضية الرئيسية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي هي إنها عملية تاريخية ستتم عبر فترة زمنية طويلة نسبياً، وستتم تدريجياً، وربما تنعكس في بعض مراحلها نتيجة للصراع حول السلطة، وإصرار قوي معينة علي ايقاف التحول الديمقراطي. وهي لكي تنجح يجب أن تشمل المجتمع كله، لأن الديمقراطية هي طريقة حياة، وأسلوب لتسيير المجتمع يتضمن قيماً وآليات ومؤسسات. فلا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه، وبدون توفر الآليات التي يتم من خلالها تأكيد القيم الديمقراطية وأهداف الممارسة الديمقراطية أو بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة» [٤٢]

إن تأمل مفردات العبارة السابقة تكشف لنا صعوبة الطريق وإمتداده، وصعوبة المرتقي فيه، إنها معركة صعبة وطويلة الأمد. ولا مناص من خوضها.

لكن- وحتي هذا المرتقي، الصعب والطويل الأمد، والذي يتطلب

تغيرات مجتمعية لا تتحقق بسهولة. حتي هذا لا يكفل لنا التوصل إلى ما نريد من ديمقراطية كاملة.. أو حقيقية.

ويزيد الأمر صعوبة إذ يقول «علي مدي أكثر من ٢٥٠٠ سنة جرت مناقشة مسألة تعزيز الديمقراطية، بحيث استقرت مجموعة من المفاهيم. لكن ألفين وخمسمائة سنة من النقاش والصراع وتأكيد الديمقراطية وممارستها وتدميرها واستعادتها لم تحسم بعد أموراً عديدة في هذا الصدد. فالديمقراطية كانت وستظل تعني أشياء مختلفة باختلاف الشعوب والأزمنة والبلدان. والحقيقة أن الديمقراطية عبر التاريخ الإنساني ما لبثت وسريعاً جداً أن اختفت في الواقع العملي ولم يبق منها سوي ذكريات وخواطر لدي عدد محدود من الخاصة. ولم يكد التطبيق الديمقراطي يبدأ جديا إلا منذ قرنين من الزمان وهو زمن محدود من أجل اختبار وإعادة اختبار النماذج الديمقراطية والمفاضلة بينها» (٤٣)

قرنين من الزمان زمن محدود، هذا ما لا نتمناه لأنفسنا ، فنحن بحاجة إلى الديمقراطية.. الآن. والمشكلة هي أن نسعي إليها ونحوها بشكل جاد ومتوازن.

وأخيرا فإننا نعود إلى تلك العبارة التي وردت في تقرير الأمم المتحدة والتي تقول «أن الكثيرين يشعرون الآن بالاحباط وبأن

الديمقراطية قد خذلتهم».

وأسـأل هل الديمقـراطيـة هي التي خـذلتنا . أم نحن الذين خذلناها. نحن حكاما ومحكومين خذلناها. الحكام بإصرارهم علي تهميش دور الجماهير وتقييد حركتها بأسلوب أو بآخر، ونحن لأننا لم نضع قضية التحول الديمقراطي علي جدول أعمالنا الفكري والحركي بصورة جادة.

الهوامش

(١) عباس محمود العقاد- الحكم المطلق في القرن العشرين- القاهرة - (١٩٢٨) - ص٣٠ وسوف نورد في الفصل الثاني تفاصيل عدة عن دور بعض رجال الدين في دعم الحكم المستبد.

(٢) المرجع السابق.

(٣) محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية - الجلسة العاشرة ١٠-١٢-١٩٦١ - كلمة د. عثمان خليل.

(٤) تقرير اللجنة العلمية لدراسة الشخصية المستبدة- الأمم المتحدة - (١٩٥٠) - ص ٧.

(٥) ساكيكو فوكودا - بار (رئيس الفريق) - تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ - تعميق الديمقراطية في عالم مفتت- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- الترجمة العربية -ص٦.

(٦) المرجع السابق ص ٨٩.

(٧) النهج - صيف، خريف ١٩٩٦- مقال محمد سيد أحمد بعنوان هل الديمقراطية ملازمة للرأسمالية ؟- ص ١٩.

(٨) المرجع السابق - مقال عبد الغفار شكر، الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية في الوطن العربي- ص٢٧

(٩) أدب ونقد - يناير ٢٠٠٣ - مقال عزمي بشارة، التحول الديمقراطي، ونمط التدين الجماهيري- ص١٥.

(١٠) المرجع السابق - مقال د. علي مبروك، ديمقراطية الإطلاق والإقصاء- ص١٢.

(11) Dehel , Robert A. On Democracy- Yale Univercity Press (1998) p.7.

(12) Ibid- p.9.

(13) Dahl, Ibid. p10

(14) Ibid. p24

(15) Encyclopedia Britanica (1970)- S.V. Parliment.

(16) Dahl. Ibid- p.8.

(١٧) إيمان محمد حسن- وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة - ١٩٧٦-١٩٩١. - القاهرة - ١٩٩٥- ص٣٩.

(١٨) ساكيكو فوكودا - بار- المرجع السابق- ص ١٦.

(١٩) د. عصمت سيف الدولة- الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر- بيروت- (١٩٧٧) - ص٣٦.

(٢٠) المرجع السابق- ص٣٧.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول معيار جامعة كلورادو ١٩٩٤ راجع :

Dahl- p. 198.

(22) Dahl- Ibid- p.1

(٢٣) جورج بوردو - موسوعة العلوم السياسية - ص ٤ - مادة : الديمقراطية.

(24) International Encyclopedia of the Social Sciences- (972), p.112.

(٢٥) د. عصمت سيف الدولة- الاستبداد الديمقراطي - ط٢- القاهرة - (١٩٨٣) ص ١٣.

(٢٦) الديمقراطية - العدد ٣ - صيف ٢٠٠١ - مقال د. هالة مصطفي - الدولة وجدت لتبقى - ص١١.

(٢٧) ساكيكو فوكودا- بار- المرجع السابق. التصدير ص هـ.

(٢٨) المرجع السابق - ص١.

(٢٩) د. علي الدين هلال- تطور النظام السياسي في مصر- ١٨٠٣ - ١٩٩٧ - القاهرة (١٩٩٧)- ص٦.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) الديمقراطية - المرجع السابق- مقال د. عبد الله هدية- الدولة والديمقراطية في ظل العولمة- ص٩٨.

(٣٢) ساكيكو فوكودا- بار- المرجع السابق- ص١٦.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) صلاح الدين حافظ- صدمة الديمقراطية- القاهرة (١٩٩٣) - ص ١٧٧.

(٣٥) ساكيكو فوكودا - بار- المرجع السابق- ص٤.

(٣٦) المرجع السابق- ص هـ.

(٣٧) المرجع السابق- ص٥.

(٣٨) المرجع السابق.

(39) Dahl. Ibid, p.45.

(٤٠) ساكيكو فوكودا-بار- المرجع السابق - ص٦٣.

(٤١) المرجع السابق- ص٣

(٤٢) النهج - المرجع السابق- مقال عبد الغفار شكر- ص ٣٤.

(43) Dahl, Ibid, p.93.

الفصل الثانى

الديمقراطية رؤى مختلفة

- «ديموس كراتوس» اليونانية هل كانت ديمقراطية؟
- الديمقراطية بين الإسلام والتأسلم.
- الديمقراطية بين ماركسية ماركس، وماركسية السوفييت.

ديموس كراتوس
هل كانت ديمقراطية؟

- إن الطبيعة ذاتها، ومن أجل حفظ النوع الإنسانى قد خلقت رجالاً ليحكموا، وخلقت رجالاً ليطيعوا. وهى أيضاً التى بررت حق العقلاء والحكماء فى أن يكونوا سادة.

أرسطو

- إن الحكيم وحده هو الحر، والشرير وحده هو العبد.

فيلون

الفيلسوف السكندرى

كالعادة فإننا نكثر من إستخدام كلمة ما، ويتوالى استخدامنا لها، وقد نمنحها مذاقاً ما، ليس بالضرورة متسقاً مع جوهرها. وعلى مر الأيام يستقر المصطنع فيصبح السائد والرائج، والبديل عن الجوهر الحقيقى. وهذا هو الحال مع كلمة Demokratia والتى أتت من كلمتين يونانيتين، demos «الشعب» وKratos «الحكم».

الجميع يكررون ذلك لكن القليلين جداً هم الذين يعرفون أن كلمةDemos كانت تعنى فى الأصل فقراء الأثينيين أو العامة فى مدينة أثينا. وأن كلمة Demokratia كانت تستخدم آنذاك كنوع من التهكم أو السخرية الأرستقراطية من هؤلاء «العامة» الذين يزاحمون الأرستقراطيين فى الحكم.(١).

والحقيقة هى أن اليونان القديمة لم تعرف قيام دولة بالمعنى المفهوم ولا حكومة كتلك التى نعرفها ولو فى شكلها الأولى، بل كانت هناك عدة مئات من المدن اليونانية المستقلة، أى ما يمكن تسميته «دولة ـ مدينة» city - State. لكن أثينا كانت المدينة الأكبر والأكثر شهرة.

وفى عام ٥٠٧ ق.م بدأ الأثينيون نظام الحكومة الشعبية الذى

إستمر قرابة القرنين من الزمان حتى أتى المقدوبيون فى ٣٢١ ق.م ومن بعدهم جاء الرومان ليفرضوا سلطتهم على أثينا.

«ديمقـراطيـا» أو ديموس ـ كـراتوس إذن هـى نظام حكم مـدينة واحدة «كانت كبيرة بشكل ما عن غيرها» واستمرت قرنين من الزمان ثم تغيرت الأوضاع لتبقى لنا ذكرى لما أسميناه نحن «ديمقراطية».

وفى ذات الوقت الذى أقام فيه الأثينيون حكومتـهم أقـام سكان روما هم أيضاً حكومة أسموها «الجمهورية» كاشتقاق من كلمتين لاتينيتين Res «وتعنى شأن أو شىء» وPulicus وتعنى «مجموع» أى الشئون المتعلقة بالجمهور.[٢].

ويقول جيمس ماديسون «١٧٨٧» وهو واحد من أهم مصممى الدستور الأمريكى «إن الديمقراطية الأثينية تعنى الحكم المباشر للعامة، بينما تعنى الجمهورية الرومانية انتخاب العامة لمن يقودوهم». فى حين أن Dahl يرى أنه لا فارق حقيقى بين الديمقراطيتين، فهما متشابهتان فى الموضوع ولا خلاف إلا من الاشتقاق اللغوى من لغتين مختلفتين اليونانية القديمة واللاتينية [٣].

ويمكن القول بأن هذا النوع من «الديموس كراتوس» أو تسيير «الشئون المتعلقة بالجمهور» قد نما طبيعياً كالعشب البرى، أرض وماء ومناخ طبيعى هذا ما يحتاجه العشب. كذلك فإن الإحساس

الطبيعي والمنطقي والعفوي بأن يتساوى بعض الأرستقراطيين مع بعضهم البعض قد خلق وبشكل طبيعي أساليب للمشاركة في إدارة شئون هذه المدينة أو تلك، إنه ذلك المبدأ المنطقي الذي تم عبر عملية إنضاج مجتمعية، والذي يمكن تلخيصه في عبارات تقول بالمساواة بين الأفراد الأحرار.

ولم يكن هذا الأمر قاصراً على أثينا ولا روما ولا غيرها مما سلّط التاريخ أضواءه عليها من مدن وجماعات، فما هو طبيعي ومنطقي يبقى طبيعياً ومنطقياً في أماكن عديدة أخرى، فعند الفايكنج الدانمركيين «القرن التاسع» تواجدت في هذا الشعب «الديموس كراتوس» ربما بشكل آخر، وبأساليب أخرى، لكنها تواجدت على أية حال. «وحينما كانت جماعات الفاينكنج ترتحل عبر أحد الأنهار في فرنسا سألهم رسول أحد الحكام المحليين «من هو سيدكم؟» فأجابوا نحن جميعاً سادة متساويين» (٤).

لكن هذا العشب الطبيعي يبقى طبيعياً فالقسمة في السلطة تكون بين السادة المتسلطين وحدهم.

وربما كان الاهتمام التاريخي بأثينا وحضارتها وثقافتها ومشاكساتها العسكرية هو السبب في التركيز على الديموس كراتوس الأثيني، وأيضاً المبالغة في تصويرها كديمقراطية مثلى.

لكن الأمر لم يكن كذلك.

لا عند الفايكنج الدانمركيين الذين كانوا يمنحون الحق فى المساواة للرجال الأحرار بالميلاد وحدهم، ولا يعطون أى حق للأعداء أو الأسرى أو العبيد، وكان الملك يحكم بدعم ومساندة من الأسر الأرستقراطية فى جمهور من العامة الأحرار.

ولا فى روما، فقد صودر حق الحكم والمشاركة فيه لحساب الأرستقراطيين وحدهم. ثم وبعد صراعات اجتماعية مريرة إستقر هذا الحق لجمهور الرجال الأحرار من العامة.

ونأتى إلى أثينا، تلك التى منحت الإنسانية الـ«ديموس كراتوس» لنكتشف بقليل من التدقيق أنها كانت ديمقراطية محدودة جداً، بحدود من يمكن تسميتهم بأرستقراطية هذه المدينة.

ذلك أن مفهوم الـ«ديموس كراتوس» لم يكن «يقصد به سوى حقوق ربع سكان أثينا من الذكور، أما بقية السكان فليسوا سوى شراذم من النساء والأطفال والعبيد والسوقة الذين لا يحق لهم مباشرة النشاط العام، ولا التمتع بأى حقوق سياسية» (٥) .

وكانت ممارسة الديمقراطية الأثينية عملية معقدة فجموع «المواطنين يلتقون لانتخاب عدد محدد من الحكام، أما عملية تولي الوظائف العامة الأدنى فكانت تتم بالقرعة البحتة، حيث يصطف

المواطنون من الرجال وتجرى القرعة عشوائياً لاختيار من يتولى وظيفة محددة، ومن تقع عليه القرعة يتولى هذه الوظيفة مدى الحياة»[٦] .

ولكن من هم هؤلاء «المواطنون» الذين لهم حق حضور الاجتماع؟

يجيب بول ديورانت فى موسوعته الشهيرة «عدد سكان أثينا كان على وجه التقريب ٣١٥,٠٠٠ نسمة، والذين لهم حق حضور الاجتماع ٤٣,٠٠٠ شخص. أما المستبعدون لأنهم ليسوا «مواطنين» بالمعنى الأثينى فهم جميع النساء وجميع العمال وجميع المستوطنين من الغرباء وعددهم ٢٨,٠٠٠. وطبعاً استبعد العبيد من الحضور وعددهم ١١٥,٠٠٠[٧] .

وإذ يجتمع المواطنون فهم يختارون الحكام وهم «القواد العشرة الذين يعنون بشئون الحرب والسياسية، ثم المحافظين على الأمن والنظام فى المدينة وعددهم أيضاً عشرة، ثم المشرفين على الأسواق ويراقبون الأوزان وهم كذلك عشرة. ثم مجلس الشيوخ ويتكون من عشر مجموعات كل منها يضم خمسين شيخاً. وبطبيعة الحال فإن تكرار الرقم عشرة لم يأت مصادفة ولا من فراغ، وإنما كان تقسيماً للمناصب السيادية بين حلف القبائل العشر التى كانت تمتلك أثينا»[٨] .

وكان مجلس الشيوخ يدرس الموضوعات المطلوب مناقشتها، ثم يعد مشروعات قرارات تعرض على الاجتماع العام «للمواطنين». ولم يكن لهذا الاجتماع الحق فى تعديل المقترحات، فقط يصوت بنعم أم لا. كما أنه لم يكن مسموحاً لاجتماع المواطنين بأن يناقش أى موضوع آخر» (٩) .

كما أنه لم يكن هناك «موعد محدد لهذا الاجتماع الشعبى، فالقادة العشرة وحدهم هم الذين يملكون حق دعوته، وهو لا يمكنه أن ينعقد دون دعوة منهم. كما أنه لم يكن مسموحاً لكل الحاضرين فى الاجتماع بالحديث فى الموضوعات المطروحة والصعود إلى منبر الخطابة، فالمتحدث فى هذا الاجتماع يجب ألا يكون مديناً للمدينة، وأن يكون طاهر الأخلاق، ومتزوج زواجاً شرعياً، ويمتلك عقاراً فى أتيكا «وهى المنطقة التى تملكها القبائل العشر وتعتبر أثينا مركزها»، وأن يكون قد أدى واجباته نحو المدينة، وشارك فى كل المعارك الحربية التى أمر بالاشتراك فيها ولم يلق سلاحه أثناء المعارك، وعندما تبدأ المناقشات يكون هناك «حماة القانون» وعددهم سبعة أشخاص يراقبون الشعب خلال إجتماعه وهم جالسون على مقاعد عالية، فإذا حدث وإنتقد أحد المتحدثين قانوناً سارياً منعوه من الكلام، وأمروا بفض الاجتماع» (١٠) .

هذه الديموس كراتوس الناقصة نقصاً شديداً هى التى حلقت فى رؤوسنا جميعاً على أنها نموذج الديمقراطية المرتجى.

ولعلها كانت الأفضل أو المتاح من ذلك الزمان العتيق لكن فيروس تسلط النخبة (أياً كان مصدرها) ظل يلاحق التنويعات المختلفة للديمقراطية.. والأسباب عديدة ولا علاقة لها بالطبع بهذه التجربة الأثينية الفريدة.

ولعل هذا ما لمسناه خلال تجولنا فى صفحات الفصل الأول.

الهوامش

(1) Dahl -Ibid, p11.

(2) Ibid, p.13.

(3) Ibid, p.17.

(4) Ibid, p.19.

(٥) لمزيد من التفاصيل: لطفى عبدالوهاب يحيى ـ الديمقراطية الأثينية ـ الإسكندرية ١٩٦٧.

(6) Dahl,Ibid,p.12.

(٧) لمزيد من التفاصيل راجع ـ بول ديورانت ـ قصة الحضارة.

(٨) فوستيل دى كولانج ـ المدينة العتيقة ـ ص١١٢.

٩) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاجتماعات وكيفية توزيع السلطة راجع. جلوتز ـ المدينة الإغريقية.

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع: باستيد ـ القانون الدستورى.

الديمقراطية بين الإسلام والتأسلم

- القرآن لا ينطق وهو مكتوب.. وإنما ينطق به البشر.. وهو حمَّال أوجه.

على بن أبى طالب

- الحرية هى استقلال الإنسان عن أى شىء فيما عدا القانون الخلقى وحده.

الجاحظ

لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تظل دوماً متعلقة بل ونابعة من معطيات إجتماعية ومجتمعية اقتصادية وحضارية ومعرفية وسياسية محددة، فقد جاءت هذه العلاقة فى القرآن والسنة تطويراً لما هو قائم. وأى تطوير لكى يأتى ممكناً ومقبولاً - ولو حتى بشكل محدود - يجب ألا يتجاوز - بصورة كبيرة - حدود ما هو قائم من معطيات.

وكانت «الشورى» هى التطوير الأمثل النابع من «حلف الفضول» ومن التراث والتقاليد القائمة.

ولكن ولأن الإسلام خاتم الديانات. ولأنه ممتد التوجه والتوجيه زماناً ومكاناً بغير حدود، فقد جاءت «الشورى» مجملة ودون تفاصيل. فالمبدأ الفقهى الأساسى «أن ما يتناهى لا يضبط ما لا يتناهى» ومن ثم تركت التفاصيل والتفاسير لطبيعة وحدود وممكنات وأشكال «الشورى» لتكون محلاً للمفاضلة والفحص والاختيار الإنسانى وفقاً لمعطيات وممكنات الزمان والمكان.

وهكذا تداخل ما هو إنسانى فى هذه القضية تداخلاً حاداً، لكنه وفى كثير من الأحيان كسى نفسه بكساء صحيح أو مفتعل من الدين.

تضاربت الآراء والتفاسير والفتاوى والحجج ولكنها إرتدت وفى

كل حال من أحوال تناقضها ثياباً دينية أو حتى مجتمعية، وكان الاختيار من بين هذه الخيارات إنحيازاً إنسانياً يعكس موقف وفكر صاحبه. لكنه وفى كل آن يؤكد أنه صحيح الدين وأن الآخر ليس كذلك.

وإذا كان أبوالحسن بن الهيثم (٩٦٥ هـ - ١٠٣٩م) قد حاول أن يستدعى قدراً من العقلانية إلى هذا المعترك، فإن المصالح والرغبة فى الاستبداد بالحكم وبالرعية قد فرضت غمامات على رأى إبن الهيثم وربما داست عليه متهمة أياه بالهرطقة أو بالتهاون فى حقوق الإسلام والمسلمين.

فإذ قال ابن الهيثم «كل مذهبين مختلفين إما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين، وإما أن يكونا جميعاً يؤديان إلى معنى واحد وهو الحقيقة. فإذا تحقق الإنسان فى البحث، وأنعم فيه النظر ظهر الاتفاق وإنتهى الخلاف».

لكن هذا المنطق العقلانى غاب فى غابة شهوات الحكام للتحكم فى الحكم وفى الرعية، وفى غابة النفاق غير المحدود الذى تطوع به «مثقفوا» هذا الزمان، وهم الفقهاء والعلماء والشعراء أى الوسائط المفترضة بين الحاكم والرعية.

ولأن سيف المعز وذهبه تألقا معاً على الدوام، فقد كان الاختيار

إنحيازاً للذهب وتجنباً للسيف. إلا فيما ندر.

ولأن الخوض فى هذا الأمر يقتادنا إلى فيض لا ينتهى من المواقف والانحيازات فسوف نكتفى وبإيجاز شديد بأمثلة محدودة ومحددة. فعلى صعيد الفتيا تطوع أبوبكر الطرطوشى لتبرير إستبداد الحاكم «فالله سبحانه وتعالى جبل الخلق على عدم الإنصاف، فمتى لم يكن لهم سلطان قاهر لم ينتظم لهم أمر، ولم يستقر لهم معاش. ومن الحكم التى وردت فى إقامة السلطان أنه من حجج الله على وجوده سبحانه، ومن علاماته على توحيده، العالم بأسره فى سلطان الله كالبلد الواحد فى يد سلطان الأرض».

وهكذا رضى فقيه على دينه وعلى نفسه أن يعتبر أن إستبداد الحاكم هو بذاته إعتراف بسلطان الله على الكون وعلى وحدانيته بهذا السلطان. فمن - بعد هذه الفتوى - يستطيع أن ينازع السلطان فى سلطانه، والحاكم فى أحكامه؟

وثمة حجة أخرى عند الطرطوشى، وما أكثر ما أورد من حجج «كذلك السلطان إذا كان قاهراً لرعيته كانت المنفعة به عامة، وكانت الدماء فى أهبها محقونة، والحرم فى خدورهن مصونة، والأسواق عامرة، والأموال محروسة» [١] .

فإذا أتينا إلى محاولة أكثر فداحة، وهى تبرير إمعان الحاكم فى

قتل الأبرياء من رعيته نجد فقيهاً آخر هو ابن كثير، وكثيرون - وعلى مر العصور - يستندون إليه، نجده يبرر جرائم الحاكم قائلاً «إن للقاتل توبة، فإن تاب بدل الله سيئاته حسنات، وعوض المقتول عن ظلامته، وأرضاه عن ظالميه».

وهكذا فالقاتل تكفيه التوبة. بل هى تبدل سيئاته حسنات، وهو ليس ملزماً بالدية فالله يعوض أهل المقتول. لكن الحاكم لا يشبع من دماء رعيته، ويعود ابن كثير ليسهل عليه الأمر فيقول: «إن من قتل مائة نفس له توبة» ولست أعرف من أين أتى ابن كثير بهذا اللغو. ولا أدرى كيف نسى ابن كثير أو تناسى الآية الكريمة «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه، وأعد له عذاباً عظيماً» (النساء٩٣).

ومهما فعل الحاكم فالرعية مأمورة بالخضوع له، أو هكذا أكد الماوردى «إن أهل الرأى متى عقدوا البيعة للإمام لا يجوز لمخلوق نقضها، لأن الرعية عليها بموجب هذه البيعة الطاعة والنصر للإمام، ما وسعتهم الطاعة، ولا يحل لهم القيام عليه بحال» [٢].

وهكذا نسى الفقهاء فى غمرة تملقهم للحاكم، المبادئ الأولى فى الشريعة الإسلامية، ونسوا أن «بيعة» المكرة لا تقع ولا يعتد بها.

فإذا أتينا إلى العلماء إخترنا نموذجاً واحداً، لكنه ليس وحيداً.

المعلم الثـانى أبونصـر الفـارابى (توفى ٣٣٩هـ)، الذى طالع علوم الإغريق وطوعها وفق التراث والموروث فى مجتمعه.. «وكما أن العضو الرئيسى فى البدن هو بالطبع أكمل أعضـائه وإنما فـى نفسه وفيمـا يخصـه، وله من كل ما يشـارك فيه عضو أفضله.. كذلك رئيس المدينة «الفاضلة» هو أكمل أجزاء المدينة فيما يخصه. وكما أن القلب يتكون أولاً ثم يكون هو السـبب فى أن يكون سـائر أعـضـاء البـدن، كـذلك رئيس هذه المدينة ينبـغى أن يكون أولاً ثم يكون هـو السـبب فى أن تحـصل المدينة وأجـزاؤها» [٣]، ثم هـو يصف الحـاكم فـيجـعل منه نصف آله أو أكثر «إياه يُقصد بجميع أفعال المدينة الفاضلة، ويكون ذلك الإنسـان لا يرأسـه إنسـان أصـلاً، وإنما يكون ذلك الإنسـان قـد إستكمل فصـار عقـلاً ومعقولاً بالفعل، وقد إستكملت قـوته المتـخيلة بالفـعل غـاية الكمـال» [٤]، ثم «هـذا الرئيس هو فى أكـمل مـراتب الإنسانيـة، وفى أعلى درجات السـعادة، وتكون نفسه كاملة متـحدة بالعـقل الفـعال، وهذا الإنسـان هو الذى يقف على كل فـعل يمكن أن يبلغ به السـعادة، فهذا أول شرائط الرئيس، ثم يكون له مع ذلك قدرة بلسـانه على جـودة التـخيل بالقول لكل مـا يعمله، وقـدرة على جـودة الإرشاد إلى السعادة، وإلى الأعمال التى تبلغ بها السعادة» [٥].

وأما الشعراء فقد كانوا فى أغلبهم يُسخرون بلاغتهم وبحور شعرهم فى تملق الحكام وإستعطاء عطاياهم. ولنستمع إلى

إن الخليفـــــــــة قد أبى

وإذا أبى شيئـــاً أبيتـــــه

ولنقرأ قول الفرزدق:

فالأرض للـــه ولاها خليفتـــه

وصاحب الله فيها غير مغلوب

ويتفوق عليه جرير إذ يقول:

ذو العرش قدَّر أن تكون خليفة

وملكت فاعلُ على المنابر واسلم

لكن ابن هانئ الأندلسى يتفوق على الجميع فى نفاق يصل به إلى الهرطقة:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار

فاحكم فأنت الواحد القهار

وكأنما أنت النبى محمـــد

وكأنما أنصـــارك الأنصار

وفى ظل هذه المظلة التى نسجت من فقه متأسلم كرس نفسه لإسترضاء أو إستجداء الحاكم، وعلماء مثلهم مثل هؤلاء الفقهاء،

وشعراء أسوأ، وهؤلاء لم يكونوا سوى ثمار مفترضة إجتماعياً وسياسياً وفكرياً. وبرغم محاولات عديدة للتمرد على هذه المظلة، والعودة إلى صحيح الفكرة الإسلامية عن العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

بغال تسوس الأسد شر سياسة

ما ساس أسداً قبل ذاك بغال

وأيضاً:

ونحن أناس يعرف الناس فضلنا

لا نبتدى بالأذى من ليس يؤذينا

فإن مظلة تأليه الحاكم وتكريس إستبداده وتبريره بطلائه طلاءً دينياً ظلت هى السائدة على مر العصور.

لكن هؤلاء الذين قدموا «الديمقراطية المتأسلمة» لم يكونوا وحدهم فى الساحة كما رأينا فى غابة الشعر. فإن تطور نظم الحكم فى ظل الدولة الإسلامية قد تراوح ما بين إتباع صحيح الإسلام، وبين الهواية والغواية والانحراف وصولاً إلى الاستبداد الذى يشبه فى بعض العصور إستبداد التحالف الأوروبى الشهير بين الإقطاع والكنيسة.

ففى الحالتين أوحى المنافقون للسلطان العربى الإسلامى،

والأوروبى المسيحى أن صولجان الحكم لا يكتمل إلا بالجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية. ومن ثم فمن يخالف رأى السلطان فهو كافر مرتد عن الإسلام، أو خارج عن الكنيسة مطرود من المسيحية وعقابه معلوم ومشهور.

واليوم وإذ يحاول البعض إغماض العين عن دروس التاريخ والتغاضى عن خطايا التخلف والقهر والاستبداد [٦]. فإن القديم المتأسلم يظل قادراً على أن يفرض ظله البغيض على عقولنا وفكرنا وحتى الآن على أيدى المتأسلمين المحدثين وهو ما سنستعرضه لاحقاً وهو كذلك ما يؤكده الشيخ رشيد رضا «إن مرض المسلمين يكمن فى أمرين هما إستبداد الحكام والتقليد فى الدين الذى إستلزم التقليد فى كل شىء. وكلا الأمرين مخالف للإسلام» [٧].

وعبر العصور الإسلامية كان هناك من يقاوم الظلم والاستبداد، ويرفض «التقليد فى الدين الذى استلزم التقليد فى كل شىء» كما قال رشيد رضا.

ولأن المسيرة طويلة. ولأن الإسلام المستنير كان متواجداً يخفت ثم يتألق، ثم يتعرض للمطاردة ثم يعود ليؤكد صحيح الإسلام، فإننا سنسرع بالقارئ عبر قصاصات من مواقف وأقوال لدعاة الديمقراطية والاستنارة من رجال الدين.

ونبدأ برفاعة الطهطاوى وبمعركته من أجل نشر التعليم الحديث «التعليم يجب أن يكون عاماً لجميع الناس يتمتع به الأغنياء والفقراء على السواء، فهو ضرورى لسائر الناس يحتاج إليه كل إنسان كإحتياجه إلى الخبز والماء» [٨].

وهو يحرص على التأكيد على أهمية العلم الحديث «العالم هو من له معرفة فى العلوم العقلية التى فى جملتها علم الأحكام والسياسات، ويتعلم تعلماً تاماً عدة أمور، وإعتنائه زيادة على ذلك بنوع مخصوص، وكشفه كثيراً من الأشياء، وتجديده فوائد غير مسبوق فيها، فهذه أوصاف العالم، وليس كل مدرس عالماً»[٩]، ثم «إن القول إنه لا ينبغى تعليم النساء الكتابة إرتكازاً على النهى عن ذلك فى بعض الآثار ينبغى ألا يؤخذ على عمومه.. وأوروبا كلها تعلم البنات والبنين على قدم المساواة، وهذا هو السر فى أن بلادهم الآن هى أقوى البلدان»[١٠] ثم «وكل ما تطيقه النساء من العمل لهن مباشرته بأنفسهن. وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل وإفتعال الأقاويل.. إن العمل يصون المرأة عما لا يليق بها ويقربها من الفضيلة، فإن اليد الفارغة تسارع إلى الشر والقلب الفارغ يسارع إلى الإثم» [١١].

وبعد هذه المساحة من الاستتارة ماذا عن الحرية «الحرية هى رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح، ولا معارض محظور، فحقوق جميع أهالى المملكة ترجع إلى الحرية. فكل فرد حر.. فلا يمنعه مانع إلا المانع المحدود بالشرع أو السياسة مما تستدعيه الأصول العادلة». ومن حقوق الحرية «ألا يكتم الإنسان رأيه فى شيء بشرط ألا يخل ما يقوله أو يكتبه بقوانين بلاده».. «والحرية قرينة المساواة فكلاهما ملازم للعدل والإحسان» ثم «والتسوية فى الحقوق ليست إلا عبارةعن تمكن الإنسان شرعاً من فعل أو نيل أو منع جميع ما يمكن لسواه من إخوانه أن يفعله أو يناله أو يمنع منه شرعاً»(١٢).

والملك فى فرنسا «ليس كولى النعم فى مصر حاكماً مطلق التصرف، كلمته قانون لا راد لإرادته، وإنما هو حاكم بشرط أن يعمل بما هو مذكور فى القوانين التى يرضى بها أهل الديوان (البرلمان)». بل هو يدعو إلى الجمهورية «ودعاة الملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم، وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية. والفرقة الأولى تحاول إعانة الملك، والأخرى تسعى إلى إضعافه وإعانة الرعية، ومن الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة إلى ملك أصلا، ولكن لما كانت

الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية»[١٣].

وإذا انتقلنا خطوة أخرى إلى الأمام أتينا إلى الشيخ جمال الدين الأفغانى ونستمع إليه صارخاً «أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت منها ما يسد الرمق، فلماذا لا تشق قلب ظالمك؟ لماذا لا تشق قلب من يأكلون ثمرة أتعابك»؟ و«لو أن كل واحد من الشعوب الإسلامية بصق بصقة واحدة، لو بصقوها معاً ستكون بحراً هائلاً يغرق الطغاة».

ثم يرفض أفكار المتأسلمين أعداء الحرية «لقد فسد الإسلام بالجهل بتعاليمه الصحيحة عبر الأجيال، ولابد من ثورة لإصلاحها وإلا واجه المسلمون الهلاك. إن أخطاء القرون الماضية من عمر الإسلام ومساوئها إنما حصلت نتيجة سوء فهم جوهر العقيدة كما إحتواها القرآن والسنة» فإن «الآفة العظمى للمجتمعات الإسلامية هى إستبداد حكامها وتناحرهم» بل هو يؤكد «أن التعاليم الأصلية للإسلام تعطى للمسلمين حق الثورة على حكامهم الطغاة الفاسدين حتى لا يقوضوا بطغيانهم وفسادهم أركان المجتمع الإسلامى»[١٤].

ثم نسرع لاهثين إلى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. والذي يمثل فكراً إسلامياً مستنيراً فى مجالات عديدة لعل من أهمها

مـجـالات الحـرية والـديمقـراطيـة. لكنه كـان يسـتـمـد أفكاره هذه من وضـعـه كإبن من أبناء الطبقة الوسطى الريفية، ويمزج ذلك كله بفـهم مسـتنير للشـريعـة الإسـلامـيـة وإنفـتـاح على مـا أسـمـاه «الأخـلاق الاجتماعية الغربية والمصالح العامة» (١٥).

وقد كان مـحمد عبده يعتمد فى معركته هذه على الطبقة الوسطى «ويمنحـها المرتبة المتقدمة فى إنجاز مـهام التحول الديمقراطى، وذلك لسـبـبين: الأول إنتـمـاءه إلى الطبـقـة الوسطى الريفـيـة والثـانى هو تصاعد وتميز دور مثقفى الطبقة الوسطى فى مصر فى زمنه لكونهم القلة الوحيدة التى كانت تتمتع بالاستقلال عن السلطة الحاكمة»(١٦).

وكـعـادة الطبـقـة الوسطى تقلبت المواقف وفق توازنـات القـوى، فعندما التهبت الثورة العرابية «طالب بحماس بالديمقراطية الكاملة، والحكم الدستورى والمجالس النيابية المنتخبة شعبياً. أما فى المرحلة التـاليـة «الاحـتـلال» فـقـد رفض إدخـال الدسـتـور والمجلس النيـابى مباشرة واقترح تأسيس مجالس محلية منتخبة فى كل قرية أو مدينة لها سلطة اتخاذ القرار بشأن المسائل الخاصـة بالتعاملات فيما بين السكان. ورأى مـحمد عبده أن تجربة كـهذه ستمنح الشعب عادة مناقشة المسائل المشتركة فيما بينهم. وبالتوازى مع ذلك يأتى دور التـعليم الضـرورى لإعـداد نوعـيـة جـديدة من أعـضـاء المجـالس

التشريعية، أما العامل الثالث فهو الصحافة التى سيتعين عليها إيجاد رأى عام يتفهم الأفكار الدستورية ويدرك حقوقه وواجباته»[١٧].

وحول نظرية «السيادة» ورداً على الشيوخ الذين وضعوا أنفسهم فى خدمة الحاكم باعتباره حائزاً للبيعة «قسم محمد عبده (السيادة) إلى قسمين: سيادة عليا يختص بها الله تعالى، وسيادة أقل درجة يختص بها الشعب وعليه ممارستها ومن هذه السيادة تكتسب الأمة شرعية دورها كمصدر للسلطة والتشريع، ثم يكتسب الحاكم سلطته من الشعب»[١٨].

لكن أهم معارك الشيخ محمد عبده «كانت رفضه بشكل حاسم أى سلطة دينية فى الإسلام، وتأكيده على ضرورة حماية الدين من مهام الحاكم الذى يجب ألا يكون من رجال الدين»[١٩].

لقد خاض محمد عبده معركة ضارية ضد تسلط رجال الدين على عقول المسلمين «فلكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله، وعن رسوله من كلام رسوله بدون توسيط أحد من سلف ولا من خلف»[٢٠] كذلك «ليس فى الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية» كما يدعو إلى التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة، ودعا الشعب إلى الاعتقاد بأن

الحاكم وأن وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون، وتغلبهم مصالحهم. وشهواتهم لأنه لا يرده عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا نصح الأمة له بالقول والفعل» [٢١] ثم «لقد أخطأ المسلم فى فهم معنى الطاعة لأولى الأمر والأنقياد لأوامرهم فألقى مقاليده إلى الحاكم ووكل إليه التصرف فى شئونه، ثم أدبر عنه حتى ظن أن الحكومة يمكنها القيام بشئونه جميعاً من إدارة وسياسة، ومن هنا انصرف المسلم عن النظر فى الأمور العامة جملة، وضعف شعوره بحسنها وقبيحها اللهم إلا ما يمس شخصه منها. أما الحكام فقد كانوا أقدر الناس على انتشال الأمة مما سقطت فيه، فأصابهم الجهل ولم يفهموا من معنى الحكم إلا تسخير الأبدان لأهوائهم وإذلال النفوس لخشونة سلطانهم، وابتزاز الأموال لإنفاقها فى إرضاء شهواتهم لا يرعون فى ذلك عدلاً، ولا يستشيرون كتاباً، ولا يتبعون سنة. حتى أفسدوا أخلاق الكافة بما حملوها على النفاق والكذب والاقتداء بهم فى الظلم، وما يتبع ذلك من الخصال التى ما فشت فى أمة إلا حل بها العذاب» [٢٢].

ثم هو يرفض اقتران الحكم بسلطة الدين قائلاً: «ومن الضلال القول بتوحيد الإسلام بين السلطتين المدنية والدينية فهذه الفكرة خطأ محض، ودخيلة على الإسلام. ومن الخطأ الزعم بأن السلطان هو

مـقـرر الدين وواضـع أحكامــه ومنفـذها. وأن المسلم مـسـتـعـبـد لسلطانه»[٢٣] ويخلص أحد الباحثين من هذه العبارة إلى القول «إن نفى دينية السلطة والتأكيد على مدنيتها قاد محمد عبده إلى التأكيد على مدنية المؤسسات فى المجتمع وإعطائها الطابع القومى الذى لا يفرق بين المواطنين بسبب معتقداتهم الدينية[٢٤].

أما شكل الحكومة فهو عند محمد عبده «باق على الأصل من الإباحة والجواز، وهو اختيار يجب أن يلائم مصالحنا ويطابق منافعنا، ويثبت بيننا قواعد العدل وأركانه»[٢٥].

لكننا وقبل أن نغادر ساحة محمد عبده يتعين أن نتوقف أمام نص بالغ الأهمية «ليس فى الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية أو المؤسسة الدينية بوجه من الوجوه، ولم يعرف المسلمون فى عصر من العصور تلك السلطة الدينية»[٢٦] لأنه يرى ويؤكد «أن الإسلام لا يجعل للقاضى أو المفتى أو لشيخ الإسلام أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام، ولا يسمح لواحد منهم أن يدّعى حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه أو أن ينازعه فى طريقة نظره»[٢٧].

ثم نأتى إلى ذلك الشيخ الذى صارع الاستبداد والاستعباد، عبدالرحمن الكواكبى.

وقد ذاع صيت الكواكبى عبر كتابين «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. كلمات حق وصيحة فى واد، إن ذهبت اليوم مع الريح لقد تذهب غداً بالأوتاد». أما الثانى فهو «أم القرى» وفى الكتاب الأول يركز الكواكبي الهجوم والانتقاد ضد الحكومات الاستبدادية. أما الكتاب الثانى فإنه يتركز على نقد سلبية الشعوب الإسلامية وحثها على النهوض لمقاومة الاستبداد، سواء استبداد الحكام أو استبداد رجال الدين»(٢٨).

ونحاول أن نتابع سريعاً صرخات مدوية ضد الاستبداد وضد تأسلم الحكام وأعوانهم. وإذ يسأل الكواكبى فى صدر كتابه الأول عن الداء والدواء يجيب «يقول المادى: الداء القوة والدواء المقاومة، ويقول السياسى: الداء استعباد البرية والدواء استرداد الحرية، ويقول الحكيم: الداء القدرة على الاعتساف والدواء الاقتدار على الانصاف، ويقول الحقوقى: الداء تغلب السلطة على الشريعة والدواء تغليب الشريعة على السلطة. ويقول الربانى: الداء مشاركة الله فى الجبروت والدواء توحيد الله حقاً»، ثم هو يحاول أن يقدم تعريفا للاستبداد «الاستبداد صفة الحكومة المطلقة العنان التى تتصرف فى شئون الرعية كما تشاء، بلا خشية من حساب».. «والحكومة ومن أى نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة

الشديدة والاحتساب الذى لا تسامح فيه. كما أنه ما من حكومة عادلة تأمن من المسئولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمة أو التمكن من إغفالها إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد. وبعد أن تتمكن من الاستبداد فإنها لا تتركه، إذ أنها تستعين فى ذلك بإحداث وسيلتين: جهالة الأمة، والجنود المنظمة، وهما أكبر مصائب الأمم وأهم معايب الإنسانية» (٢٩).

والمستبد «يتحكم فى شئون الناس بإرادته لا إرادتهم، ويحاكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدى فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسده عن النطق بالحق والتداعى لمطالبته، والمستبد عدو الحق وعدو الحرية وقاتلها، والحق أبوالبشر والحرية أمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئاً، والعلماء هم أخوتهم الراشدون إن أيقظوهم هبوا وأن دعوهم لبوا»(٣٠). ومواجهة المستبد تحتاج إلى العلم ولكن أى نوع من العلوم يحتاج الكواكبى «لا يخاف المستبد من العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد لاعتقاده أنها لا ترفع غباوة ولا تزيل غشاوة. وإنما يتلهى بها المتهوسون. فإذا نبغ فيهم البعض ونالوا شهرة بين العوام فإنه لا يعدم وسيلة لاستخدامهم فى تأييد أمره بمجرد سد أفواههم بلقيمات من فتات مائدة الاستبداد. ولكن ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة، مثل

الحكمة النظرية والفلسفة العقلية وحقوق الأمم، وسياسة المدنية والتاريخ المفصل والخطابة الأدبية وغيرها من العلوم الممزقة للغيوم، المبسقة للشموس، المحرقة للرؤوس» ومثل هؤلاء العلماء إذا التصقوا بالشعب ودافعوا عن مصالحه يخشاهم المستبد «فالمستبد عاشق للخيانة والعلماء عوازله، المستبد سارق ومخادع والعلماء منبهون محذرون، وللمستبد أعمال ومصالح لا يفسدها عليه إلا العلماء»(٣١). ثم هو يجرد الشيوخ من أية سلطة دينية أو مدنية «فلا يوجد فى الإسلام نفوذ دينى مطلقاً فى غير مسائل إقامة شعائر الدين»(٣٢).

وفى كتابه الثانى «أم القرى» يتخيل مؤتمراً للنهضة الإسلامية عقد فى مكة فى موسم الحج. ويسأل الكواكبى المؤتمرين ما هو سبب التخلف وتأتى أكثر الإجابات أهمية على لسان السيد الفراتى «إن أسباب التخلف عدة منها السياسة المطلقة وحرمان الأمة من حرية القول والعمل، وفقدان الأمن والأمل، وفقدان العدل والتساوى فى الحقوق بين طبقات الأمة، وفقد قوة الرأى العام بالحجر والتفريق»(٣٣) ويقول المولى الرومى: «إن البلية هى فقدنا الحرية، فالحرية هى أعز شىء على الإنسان بعد حياته، وبفقدها تفقد الآمال وتعطل الأعمال، وتموت النفوس، وتتعطل الشرائع وتختل القوانين، وهى تعنى أن يكون الإنسان حراً فى قوله وفعله لا يعترضه مانع

ظالم، ومن فروعها: تساوى الحقوق ومحاسبة الحكام باعتبار أنهم وكلاء.. ومنها حرية التعليم، وحرية الخطابة، والمطبوعات، وحرية المباحث العلمية، ومنها العدالة حتى لا يخشى إنسان من ظالم أو غاصب أو غدار مغتال، ومنها الأمن على الدين والأرواح، والأمن على الشرف والأعراض والأمن على العلم وإستثماره»(٣٤).

وكأن الكواكبى كان يقرأ مصيره إذ أكد أن «الحرية تنبع منها العدالة حتى لا يخشى إنسان من ظالم أو غاصب أو غدار مغتال» إذ تقول روايات إن الباب العالى العثمانى قد أرسل جواسيساً تعقبوا الكواكبى، ولاحظ أحدهم أن الكواكبى أعتاد أن يبلل أصبعه من لسانه ليتمكن من قلب صفحات أى كتاب يقرأه بسهولة، فدس له كتاباً على أطراف صفحاته سم قاتل. وتكمل الروايات أن داهية الباب العالى أبوالهدى الصيادى أبدى ارتياحه لاغتيال الكواكبى قائلاً: «بالقراءة أتعبنا وبالقراءة قتلناه».

وتمتد أمواج الاستنارة لتأتى معها بإسلاميين يقاومون دعاة التأسلم الذى يساند الاستبداد وينفى الحرية، إسلاميين مستنيرين مثل على عبدالرازق وأحمد أمين وأمين الخولى وعشرات غيرهم.

لكننا نستأذن القارئ فى حديث موجز جداً عن موقف مستنير حديث.. هو موقف أسماه صاحبه موقف اليسار الإسلامى، فالدكتور

حسن حنفى يرى أن التطبيق فى مجال الحرية والديمقراطية يكتسب الأولوية على الاجتهادات الفقهية. وهو يرى ضرورة «إظهار الإسلام الحقيقى القادر على تعبئة الشعب للدفاع عن حقوقه» وطالب «بالدفاع عن حرية التعبير عن الرأى والمشاركة فى صنع القرار من قبل مختلف الجماعات وضرورة الانحياز لديمقراطية الشعب بديلاً عن ديمقراطية النخبة الحاكمة أو أصحاب رأس المال» وهو يقبل بفكرة «الحاكمية لله» لكنه يؤكد أن الله قد أوكل هذه الحاكمية للبشر جميعاً وليس الحاكم فرد أو نخبة حاكمة» (٣٥).

لكننا نكتفى بما سبق لنعود إلى ساحة التأسلم.. لعل الفارق يتضح بين الإسلام والتأسلم.

* * *

ولن نطيل، فقط سنورد بعض اقتباسات تشى بحقيقة المنطق المتأسلم.

فالشورى إذ وردت فى كتاب الله مجملة دون تفصيل لتكون قادرة على أن تتمثل فى كل زمان وفق معطيات العصر، وفى كل مكان وفق المدى الحضارى والعادات والموروث الحضارى تحولت إلى قيد يقرر أن «ولى الأمر» يختار أهل الشورى ثم «هو غير ملزم باتباع ما يشيرون به».

ونستمع إلى رأى أبو الأعلى المودودى الذى اعتبره الكثيرون ومنهم جماعة الإخوان وخاصة الأستاذ سيد قطب مرجعاً فقهياً أساسياً «لا ينتخب للإمارة إلا من كان المسلمون يثقون به وبسيرته وبطباعه وبخلقه» وهذا جيد ومقبول ولكن.. «إذا انتخبوه فهو ولى الأمر المطاع فى حكمه ولا يعصى له أمر ولا نهى. والأمير من حقه أن يرفض رأى الآخرين حتى ولو كانوا أغلبية أو إجماعاً، فالإسلام عند المودودى «لا يجعل من كثرة الأصوات ميزاناً للحق والباطل، فإن من الممكن فى نظر الإسلام أن يكون الرجل الفرد أصوب رأياً، وأحد بصراً من سائر أعضاء المجلس» (٣٦).

ويتباهى الأستاذ صالح عشماوى بأن الإخوان قد التزموا بهذا المنطق «عند أول عهدى بعضوية مكتب الإرشاد ثار البحث هل الشورى فى الإسلام ملزمة أم غير ملزمة؟. أى هل يتقيد فضيلة المرشد العام برأى مكتب الإرشاد أم أن المكتب هيئة استشارية له أن يأخذ برأيها أو أن يخالفه أن شاء؟ وكان رأى فضيلة المرشد أن الشورى غير ملزمة، وأن من حقه مخالفة رأى المكتب» (٣٧).

ويؤكد الأستاذ حسن البنا ذات الفكرة «يجب على الأخ أن يعد نفسه إعداداً تاماً ليلبى أمر القائد فى أى ناحية. فإن الدعوة تتطلب منا أن نكون جنوداً طائعين بقيادة موحدة لنا عليها الاستماع

للنصيحة، ولها علينا الطاعة كل الطاعة فى المنشط والمكره» (٣٨).

وعندما اختلف بعض أعضاء الجماعة مع الأستاذ البنا فى بداية الدعوة زاعمين أن هناك مخالفات مالية، أمر بهم فضربوا ضرباً مبرحاً، أو كما قال هو فى «مذكرات الدعوة والداعية» «ضربوا علقة ساخنة» بحجة أن «المخالفين قد تلبسهم الشيطان، وإن من يشق عصا الجمع فاضربوه بحد السيف كائنا من كان» ويتأسف الأستاذ البنا لأن البعض من أعضاء الجماعة اعترضوا على أسلوب ضرب المخالفين قائلاً: «لقد تأثرنا إلى حد كبير بالنظم المائعة التى يسترونها بألفاظ الديمقراطية والحرية الشخصية» (٣٩).

ومنطق الأستاذ البنا فى هذا الأمر مستقر وثابت فاستخدام القوة ضد الخصوم وحتى ضد المجتمع أمر مشروع بل وضرورى «فما كانت القوة إلا كالدواء المر الذى تحمل عليه الإنسانية العابثة المتهالكة حملاً ليرد جماحها ويكسر جبروتها وطغيانها، وهكذا كانت نظرية السيف فى الإسلام. لم يكن السيف فى يد المسلم إلا كالمشرط فى يد الجراح لحسم الداء الاجتماعى» (٤٠).

بل إن الأب يسبق الأبن فى هذا المضمار الخطر، فالشيخ عبدالرحمن الساعاتى والد حسن البنا يكتب داعياً الجماعة إلى إعداد الدواء اللازم لشفاء الأمة «وأعكفوا على إعداده فى صيدليتكم،

ولتقم على إعطائه فرقة الإنقاذ منكم، فإذا الأمة أبت فأوثقوا يديها بالقيود، وأثقلوا ظهرها بالحديد، وجرعوها الدواء بالقوة، وأن وجدتم فى جسمها عضواً خبيثاً فاقطعوه، أو سرطاناً خطيراً فأزيلوه. استعدوا يا جنود فكثير من أبناء هذا الشعب فى آذانهم وقر، وفى عيونهم قذى» (٤١) .

ثم هو يوظف ذلك كله لصالح «الإمام» أو «الخليفة» أو حتى «الملك» ففى رسالة المؤتمر الخامس الذى عقد أساساً لتكريس «ولاء» الإخوان للملك فاروق يقول الأستاذ البنا «إن الإمام هو واسطة العقد، ومجمع الشمل ومهوى الأفئدة» ثم يتجاوز تجاوزاً شديداً إذ يضيف «وظل الله فى الأرض» (٤٢) .

وبهذا نكتفى فالفارق واضح بين الإسلام والتأسلم.. وهذا ما أردنا إيضاحه.

الهوامش

(١) أبوبكر الطرطوشى ـ سراج الملوك ـ الباب السابع ـ ص١٥٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: الإمام أبوالحسن الماوردى ـ الأحكام السلطانية.

(٣) المعلم الثانى أبونصر الفارابى ـ آراء أهل المدينة الفاضلة ـ تقديم د.طه حبيشى ـ القاهرة «٢٠٠٢» ص١٨٩.

(٤) المرجع السابق ـ ص١٩١.

(٥) المرجع السابق ـ ص١٩٣.

(٦) صلاح الدين حافظ ـ صدمة الديمقراطية ـ القاهرة (١٩٩٣) ص١١.

(٧) المنار ـ عدد أغسطس ١٩٠٤ ـ مقال للشيخ رشيد رضا ـ ص٢٨.

(٨) رفاعة الطهطاوى ـ مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية ـط٢ ـ القاهرة ـ ص٢٧٣.

(٩) رفاعة الطهطاوى ـ تخليص الإبريز فى تلخيص باريز ـ ط٢ ـ القاهرة ـ ص٣٠٥.

(١٠) رفاعة الطهطاوى ـ المرشد الأمين للبنات والبنين ـ ص٦٦.

(١١) رفاعة الطهطاوى ـ تخليص الإبريز ـ المرجع السابق ـ ص٢٠١.

(١٢) رفاعة الطهطاوى ـ المرشد الأمين ـالمرجع السابق ـ ص١٢٧.

(١٣) رفاعة الطهطاوى ـ تخليص الإبريز ـ المرجع السابق ـ ص١٤٨.

(١٤) محمد كامل ضاهر ـ الصراع بين التيارين الدينى والعلمانى ـ بيروت «١٩٩٤» ـ ص١٥٤ وهو يقدم اقتباسات بالغة الأهمية من كتابات الأفغانى فى مجلة «العروة الوثقى».

(15) AlBert Hourani Arabic Thought in The Libral age- London (1967), p134.

(١٦) عبدالعاطى محمد أحمد ـ الفكر السياسى للإمام محمد عبده ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ ـ ص٤٧.

(١٧) الديمقراطية ـ السنة الأولى ـ العدد الرابع «أكتوبر ٢٠٠١» دراسة د.وليد عبدالناصر ، بعنوان الديمقراطية من منظور ثلاثة مفكرين إسلاميين ـ ص١٦.

(١٨) عبدالعاطى محمد أحمد ـ المرجع السابق ـ ص١٨٩.

(١٩) الديمقراطية – المرجع السابق ـ ص١٨.
(٢٠) الشيخ محمد عبده ـ الأعمال الكاملة ـ تحقيق د.محمد عمارة ـ ط٣ ـ ص٢٨٢.
(٢١) محمد رشيد رضا ـ تاريخ الأستاذ الإمام ـ ط١ ـ ص١١.
(٢٢) محمد عبده ـ الإسلام بين العلم والمدينة ـ ص٨٠.
(٢٣) محمد عبده ـ الأعمال الكاملة ـ المرجع السابق ـ ص٢ ـ ص١٢٥.
(٢٤) محمد كامل ضاهر ـ المرجع السابق ـ ص١٨٣.
(٢٥) محمد عبده ـ الأعمال الكاملة. المرجع السابق ـ ص٣٦٠.
(٢٦) المرجع السابق ـ ص١٢٥.
(٢٧) محمد عبده ـ الأعمال الكاملة ـ المرجع السابق ـ ص١٢٥.
(٢٨) د.عاطف العراقى ـ العقل والتنوير فى الفكر العربى المعاصر ـ بيروت «١٩٩٥» ـ ص١٦٦.
(٢٩) الرحالة ك (عبدالرحمن الكواكبى) ـ طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ـ مطبعة الدستور العثمانى «١٣١٨هـ» ـ ص٨.
(٣٠) المرجع السابق ـ ص٢٣.
(٣١) المرجع السابق ـ ص٣٣.
(٣٢) المرجع السابق ـ ص٣٩.
(٣٣) عبدالرحمن الكواكبى ـ أم القرى ـ طبعة محمود أفندى طاهر ـ «د.ت» ـ ص٤١.
(٣٤) المرجع السابق ـ ص٤٤.
(٣٥) أبوالأعلى المودودى ـ نظرية الإسلام السياسية ـ ص٢٩.
(٣٦) الدعوة – ١٢ ـ ٢ ١٩٥٢ ـ مقال للأستاذ صالح عشماوى.
(٣٧) الإخوان المسلمون «الأسبوعية» ٢٦ ـ ١٠ ـ ١٩٤٦ ـ مقال للأستاذ حسن البنا.
(٣٨) لمزيد من التفاصيل راجع: حسن البنا ـ مذكرات الدعوة الداعية ـ.
وأيضاً – حسن البنا ـ رسالة التعاليم.
(٣٩) النذير ـ رمضان ١٣٥٧هـ ـ مقال للأستاذ حسن البنا.
(٤٠) اليسار الإسلامى ـ العدد الأول (١٩٨٠) ـ مقال د.حسن حنفى.
(٤١) النذير ـ المحرم ١٣٥٧ هـ ـ مقال الشيخ عبدالرحمن الساعاتى.
(٤٢) حسن البنا ـ رسالة المؤتمر الخامس ـ ص٤٨.

الديمقراطية بين ماركسية ماركس وماركسية السوفييت

- ليس فى العلم طرق ممهدة، ولن يصل إلى ذروته المشرقة إلا هؤلاء الذين لا يخشون عناء تسلق مسالكه الوعرة.

كارل ماركس

- سلطة زائدة تثمر فساداً زائداً، أما السلطة المطلقة فتثمر فساداً مطلقاً.

لورد أكتون

- إن الناس العاديين هم الذين يؤلفون الجنس البشرى وليس هناك من هو جدير بالاهتمام غير الشعب

جان جاك روسو

عندما إنهار الحكم الأموى تحت مطارق العباسيين الذين أتوا فى جيش جرار من الفرس، كان ذهابه ذهاباً لحكم العرب القادمين من الجزيرة العربية وأحفادهم، وإذا كان الخلفاء قد بقوا عرباً إلا أن السلطة والفعل كانا للفرس الذين زعموا أنهم يحكمون باسم السماء «سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم الآية الكريمة تقول «فإن تتولوا نول قوماً غيركم» فمن هم هؤلاء القوم؟ فوضع يديه على منكبى سلمان الفارسى وقال: هذا الفتى ورهطه، والله لو كان الإيمان منوطاً بالثريا لناله قوم من فارس»، ورد العرب على هؤلاء «الموالى» بحديث هو أيضاً مكذوب بالضرورة «إذا إختلف المسلمون فالحق فى مضر».

أما المتنبى فقد أفزعته هيمنة اللغة الفارسية وهيمنة الفرس فقال متحدثاً عن بغداد:

ويغدوا الفتى العربى فيها

غريب الأهل واليد واللسان

ملاعب جنة لو سار فيها

سليمان لسار بترجمان

هذه الغربة التى عبر عنها المتنبى لعلها تشبه غربة ماركس عن

التطبيق السوفيتى لأفكاره.

وفى الزمن السوفيتى كان البعض من الماركسيين يتندرون همساً.. بأن ميكويان إذ زار كوبا فور وصول كاسترو إلى السلطة تطلع إلى الساحل الأمريكى القريب، وتأمل الثورة الحمراء وهى تقترب من الأبواب الأمريكية فقال: «لو جاء ماركس هنا لما صدق عينيه» وهذه الواقعة صحيحة لكنهم أضافوا إليها، همساً طبعاً، بأن ماركس إذا جاء إلى موسكو لامتلأت عيناه بالدموع حزناً. ولما صدق عينيه.

لكننا لا نريد أن نسبق الحديث. فلنبدأ من البداية.

«لا يمكن لمملكة الحرية أن تبدأ إلا عندما ينتهى العمل الذى تفرضه الضرورة» (١).

إنها واحدة من العبارات الموحية التى قالها ماركس، وطالما إستند إليها البعض فى محاولة إعتبار أن الحرية هى ترف لا يمكن اللجوء إليه إلا عندما ننجز ما تفرضه الضرورة من مهام.

وقد ظل ماركس وإنجلز يواجهان الديمقراطية البراجوازية، وكل النزعات الليبرالية بتمايز أساسى وهو البعد الاجتماعى للديمقراطية فى مفهومها. وفى مقال لانجلز كتبه عام ١٨٤٥ نقرأ ما يؤكد هذا الفهم «الديمقراطية فى أيامنا تعنى الشيوعية، وأية ديمقراطية أخرى

لا يمكن أن تتواجد إلا فى رؤوس الحالمين.. لقد أصبحت الديمقراطية مبدأ بروليتاريا، مبدأ جماهيرياً، رغم أن الجماهير لا تتصور دائماً وبشكل واضح المعنى الوحيد والصحيح للديمقراطية، ولكن مفهوم الديمقراطية ينطوى بالنسبة للجميع على الطموح إلى التكافؤ الاجتماعى، وأن يكن هذا الطموح لم يزل غامضاً» (٢).

وفى البيان الشيوعى يسيطر ذات الفهم «أن الخطوة الأولى فى ثورة الطبقة العاملة هى رفع البروليتاريا إلى مركز الطبقة الحاكمة وكسب معركة الديمقراطية، وسوف تستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لكى تنتزع بالتدريج كل رأس المال من يد البرجوازية.. ولا يمكن تحقيق ذلك فى البداية إلا بواسطة عمل إستبدادى ضد حقوق الملكية. وعندما تختفى الفروق الطبقية خلال مجرى التطور، ويتركز كل الإنتاج فى أيدى إتحاد عريض من الأمة بأسرها ستفقد السلطة العامة طابعها السياسى».

ونكرر العبارة مرة أخرى لأهميتها.

«ولا يمكن تحقيق ذلك فى البداية إلا بواسطة عمل إستبدادى ضد حقوق الملكية. وعندما تختفى الفروق الطبقية خلال مجرى التطور، ويتركز كل الإنتاج فى أيدى إتحاد عريض من الأمة بأسرها، ستفقد السلطة العامة طابعها السياسى».

وكالعادة تصل الفكرة إلى ذات النتيجة المعروفة «ذبول الدولة». فالسلطة السياسية هى مجرد تنظيم لسلطة إحدى الطبقات، بهدف إضطهاد طبقة أخرى، «وإذا ما أجبرت البروليتاريا خلال صراعها ضد البرجوازية على تنظيم نفسها كطبقة، وإذا ما جعلت نفسها طبقة حاكمة بواسطة ثورة، فإنها بذلك تكون قد مهدت السبيل لإلغاء سيادتها الخاصة كطبقة، ومكان المجتمع البرجوازى القديم بطبقاته وعداواته الطبقية سيكون لدينا إتحاد يكون فيه التطور الحر لكل فرد شرط للتطور الحر للجميع» (٣) .

ويكتب إنجلز إلى بيبل «إن البروليتاريا تحتاج إلى الدولة من أجل القمع، من أجل أن تقمع معارضيها، وبعدها يصبح فى الإمكان الحديث عن الحرية، فإن الدولة فى حد ذاتها ستكف عن الوجود».

وكالعادة تكون تجربة كرميونة باريس هى النموذج والمثل.

ويكتب ماركس «أن كوميونة باريس هى أول شكل سياسى يتم فى ظله التحرير الاقتصادى». ويؤكد ماركس :أن الشكل الحكومى لدكتاتورية البروليتاريا يجب ألا يكون جمهورية برلمانية ديمقراطية، بل دولة من طراز كوميونة باريس» (٤).

ونتوقف قليلاً لنتأمل فى المضمون:

ـ الديمقراطية فى الجوهر هى ديمقراطية تعبر عن التكافؤ

الاجتماعى.

- معركة الديمقراطية هى معركة ذات وجهين لا ينفصلان عن بعضهما، ديمقراطية للشعب وقهر للمعارضين.

- حالما يصبح ممكناً الحديث عن الحرية، فإن الدولة فى حد ذاتها ستكف عن الوجود وتكون فى طريقها إلى الذبول.

ومرة أخرى نجد أن ماركس وإنجلز يتوقفان عن إستطلاع آفاق المستقبل البعيد، حول شكل الديمقراطية فى ظل الدولة الاشتراكية، ربما لأن معطيات الاستنتاج لم تكن متوافرة، وربما لأن الدولة سوف «تذبل» على أية حال.

وإكتفى ماركس وإنجلز بالتأكيد على القواعد والضوابط التى طبقت فى الكوميونة.

- حق انتخاب جميع شاغلى المسئوليات: مندوبين، قضاة، موظفين.. إلخ.

- حق سحب الثقة منهم فى أى وقت.

- أجر الحكام يساوى أجر العامل العادى.

- كل المندوبين يشاركون فى التشريع والتنفيذ معاً كى لا توجد فئة من المندوبين «تمثلنا وتتحكم فينا فى آن واحد».

- كل المندوبين يعملون ثماني ساعات ثم يحكمون لبعض الوقت

كى لا يتحول البعض إلى حكام لكل الوقت.

ـ مؤسسات القهر: الجيش والبوليس تحل وتصفى ويحل محلها الشعب المسلح.

لكننا، وببساطة نكتشف إستحالة تطبيق هذه القواعد فى ظل دولة تواجه مؤامرات وتدخلات من العدو الخارجى، ومؤامرات من الداخل، وتواجه أيضاً مهاماً وواجبات لا يمكن أن ينهض بأعبائها مندوبون يعملون فى جهاز الدولة لبعض الوقت، أى يحكم كل منهم لبعض الوقت..

وتمضى تجربة كوميونة باريس بمحدوديتها، ونصل إلى مشارف التجربة الثورية فى روسيا.

ويكتب لينين إلى عمال أوروبا وأمريكا «أن كل دولة، بما فيها الجمهورية الأكثر ديمقراطية ليست فى الجوهر إلا آلة قمع فى يد طبقة ضد طبقة أخرى، والدولة البروليتارية هى آلة قمع فى يد البروليتاريا ضد البرجوازية وهذا القمع ضرورى لمواجهة القوى المسعورة والشرسة والتى لا تتورع عن إرتكاب أى فعل.. عندما نبدأ فى إنتزاع ملكيتها» (٥).

وقد حرص لينين على أن يحذر من المفهوم الليبرالى الكامن فى شعار «الجمهورية الديمقراطية» والذى قد يعنى أن تكون جمهورية

برلمانية أى أن تنتخب الجماهير ممثليها إلى البرلمان وتنصرف تاركة إياهم ليقوموا بالدور الذى وصفه ماركس: بأنهم يمثلون الشعب ويقهرونه فى آن واحد. وأكد لينين على ضرورة الربط بحسم بين الجمهورية الديمقراطية وبين شعار «كل السلطة للسوفييت» وقال: «إن مجالس السوفيتيات هى شكل أرقى من الجمهورية الديمقراطية»(٦).

وأكد لينين «أن مصدر السلطة ليس هو القانون الذى يقره برلمان منتخب، وإنما هو المبادرة المباشرة للجماهير الشعبية من القاعدة»(٧).

ويتخذ لينين ذات النموذج الكوميونى دليلاً ومرشداً «أن مشكلة حيوية وملحة تواجهنا هى مشكلة تنظيم وإدارة الدولة، ولا يكفى مطلقاً أن نبشر بالديمقراطية، ولا يكفى أن نعلن تمسكنا بها، أو أن نصدر بها مرسوماً، ولا يكفى أن نعطى لممثلى الشعب توكيلاً بالدفاع عنها، أو بتنفيذها، إن الديمقراطية يجب أن تبنى على الفور من أسفل، من خلال مبادرات الجماهير ذاتها، من خلال مشاركتها الفعالة فى جميع مجالات نشاط الدولة ودون أى إشراف من أعلى ودون أى تحكم بيروقراطى»(٨).

ويتجسد التأثير الكوميونى فى كتابات لينين خلال الأيام الأولى

للثورة، فيقول: «يكمن الطابع الاشتراكى للديمقراطية السوفيتية البروليتارية كما تطبق على وجه التحديد اليوم، فى حقيقة أن الناخبين هم الجماهير العاملة وأن البرجوازية مستبعدة» ويمضى قائلاً: «وهدفنا هو أن نضمن أن كل كادح بعد أن ينهى واجباته عبر ثمانى ساعات من العمل المنتج، سيقوم متطوعاً بواجبات الدولة دون أجر، والانتقال إلى ذلك صعب للغاية، لكنه وحده هو الذى يضمن التوطيد النهائى للاشتراكية» (٩).

ويقدم لينين الوجه الآخر للممارسة الديمقراطية، ويلح عليه أكثر من مرة «دولة البرجوازية هى دولة ديمقراطية الاستغلاليين، أما دولتنا دولة الذين عانوا من الاستغلال، فهى ديمقراطية لأصحابها، وأداة قمع لخصومهم، وقمع طبقة يعنى إنعدام المساواة لتلك الطبقة وإستبعادها من الديمقراطية» (١٠).

ونعود مرة أخرى لنتوقف، ونتأمل، ونستلخص ما هو عام.

- لينين يؤكد على كل مقولات ماركس، فالدولة الأكثر ديمقراطية هى فى الجوهر أداة قمع للخصوم الطبقيين.

- ويربط شعار الجمهورية الديمقراطية بشعار «كل السلطة للسوفييت».

- ويستند إلى المبادرة المباشرة للجماهير الشعبية.

- وواجبات الدولة يقوم بها-متطوعون بدون أجر بعد أن ينتهوا من أداء ثماني ساعات يومياً من العمل المنتج.

- إن قمع طبقة يعني انعدام المساواة معها واستبعادها من الديمقراطية.

بهذه المفاهيم ترك لينين الدولة السوفيتية الوليدة في يد ستالين. الذي سرعان ما خلط بين العدو الطبقي «البرجوازية»، وبين الخصم السياسي «المعارضة داخل الحزب» واستخدم آلة القمع ضد كل معارضيه.

وبهذه المفاهيم ترك لينين دولة قارية المساحة والسكان والقوميات والمشكلات لا يمكن بأية حال أن تدار مهامها بالمبادرات الشعبية من القاعدة، دون أدنى إشراف من أعلى، ولا يمكن أن تدار مهامها بالتطوع من قبل أفراد متحمسين بعد أن يؤدوا ثماني ساعات عمل منتج يومياً. وهي في ذات الوقت دولة يقوم اقتصادها بالأساس وفق نظرية التخطيط المركزي.

وهكذا فإن الواقع العملي قد فرض نفسه، وتمركز جهاز الدولة وإستقر وإكتسب بيروقراطية عتيدة وثابتة الأركان وأدار آلة القمع ضد مبادرات الجماهير ذاتها.

كذلك فإن تناقضات عديدة قد برزت.

ـ فثمة تناقض بين مبادرات الجماهير من القاعدة ـ ودون أدنى رقابة من أعلى ـ كما أكد لينين، وبين ضرورة التخطيط المركزى الذى هو أحد أركان ومزايا الحكم الاشتراكى.

ـ كذلك فإن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هى ملكية غير ملموسة، فالعامل يقرأ أو يسمع عن الملكية العامة لمصنعه، لكنه لا ينال فعلياً سوى أجره، ولا يمارس فعلياً لا بشكل كامل ولا بشكل جزئى دور صاحب العمل.. (برغم الحفاظ على بعض الشكليات).

ولعل الفارق الجوهرى الذى تمنحه الماركسية للملكية العامة لوسائل الإنتاج، هو الرقابة الشعبية، والمشاركة الشعبية المباشرة، وهو ما جرى تجاهله سريعاً، ومن ثم عاد «الاغتراب» إلى العلاقة بين العامل وبين عملية الإنتاج.

وتعتبر الماركسية أن «الاغتراب» هو أحد نتائج المجتمع الطبقى «حيث يستشعر الإنسان اغتراباً عن نشاط المجتمع وعن ثمار هذا النشاط، وفى الميدان الاقتصادى يتجلى الاغتراب فى تحول العمل إلى شىء قسرى وإلى نشاط مفروض على الإنسان» [١١]. ولعل هذا يفسر لنا إنخفاض معدلات الإنتاج فى البلدان الاشتراكية. ذلك أن الرأسمالى يستخدم القهر والردع من أجل زيادة الإنتاج، وكانت الاشتراكية تطمح إلى إزالة حالة الاغتراب، بل وكانت تطمح كما قال

انجلز إلى«أن تثمر الاشتراكية جيلاً يكون قادراً على أن ينبذ كل سقط متاع الدولة».

لكن افتقاد الديمقراطية، وافتقاد المشاركة الشعبية أعادا حالة الاغتراب.

وكالعادة فإن استقرار جهاز الدولة، واستقرار بيروقراطيته، وتحكمها، واكتسابها مزايا ومميزات بغير حصر، قد جعلها قادرة على تطويع المفكرين، ودفعهم إلى تقديم مقولات تكتسى بكساء النظرية، لتبرير بيروقراطيتهم وتسلطهم، وكنموذج لهؤلاء المفكرين، أو بالدقة المبررين نطالع فى دهشة كتابات «بوريس ستراشون» الذى يكتب فى محاولة لتبرير تجاهل كامل التراث الماركسى حول المشاركة الشعبية وضرورتها، بل وحتميتها فيقول: «إن الهيئات التمثيلية مدعوة إلى تنفيذ إرادة الشعب وتحقيق مصلحته بقراراتها وأفعالها فى حقل الإدارة. ولكن لا يجوز أن ننسى أن الإرادة والمصلحة ليسا شيئاً واحداً، وفى أغلب الأحيان فإن الهيئة التمثيلية تتخذ قرارات فى مسائل لا تمتلك أغلبية السكان أى فكرة عنها، أو على الأقل لم تبد رأيها فيها وفى هذه الحالة تكون الهيئة التمثيلية هى نفسها المعبرة عن إرادة الشعب»، ونلاحظ أن هذا هو بالتحديد ما رفضه ماركس وانجلز ولينين. بل إن ستراشون يحاول أن يفرض وصاية

شاملة على الشعب ذلك «أن الإرادة تشترطها المصلحة، أى الحاجة الموضوعية المدركة. والمصلحة قد تكون حقيقة حين تكون الحاجة قد أدركت إدراكاً صحيحاً، وقد تكون كاذبة حين تنعكس الحاجة فى وعى الإنسان انعكاساً خاطئاً، ومن الطبيعى أن تستتبع المصلحة الكاذبة تعبيراً كاذباً عن الإرادة»(١٢).

هكذا أعطى الحكام البيروقراطيون لأنفسهم كل السلطة التى افترضت الماركسية أنها لجماهير الشعب، بل وأعطوا لأنفسهم الحق فى تصنيف إرادة الجماهير إلى إرداة صحيحة وإرادة كاذبة.

بل إن الفكرة الماركسية التى أرادت ألا تعطى للممثلين المنتخبين القدرة على التسلط أو على تجاهل إرادة الجماهير، تلك الفكرة التى أكدت على ضرورة ألا يتفرغ المندوبون المنتخبون وإنما يواصلون عملهم اليومى المنتج لثمانى ساعات، ثم يمارسون إدارة الدولة تطوعا بعد ذلك، هذه الفكرة تحولت إلى أداة لتجاهل الهيئات التمثيلية. ويهلل ستراشون لذلك قائلاً: «وحيث إن البرلمانات الاشتراكية لا تتألف من برلمانيين متفرغين فإنها لا يمكنها أن تعمل بلا انقطاع على مدار العام. ومن ثم تقع بين دورات اجتماع البرلمان فترات انقطاع طويلة تمارس فيها الكثير من صلاحياتها هيئات أضيق» (١٣).

مرة أخرى نعود فنلاحظ:

- إن تجـربة الكومـيـون قـد تسلطت على أفكار مـاركس وانجلز ولينين وهـى تجربة لم تكن مـلائمة علـى الإطلاق لإعادة تطبـيقـهـا فى ظل ظروف موضوعية مختلفة تمام الاختلاف.

- لم يطرأ أى تطوير على نظرية الحق الماركسية، بل لعل الحكام قد استراحوا إلى المقولات المثالية غير الصالحة للتطبيق العملى، والتى تتحول إلى هياكل شكلية، وإن تذكرها البعض واكتفوا بذلك كسبيل لتعزيز سلطتهم البيروقراطية.

ومرة أخرى نعود فنقرر.. أن الماركسية لم تقدم تصوراً متكاملاً لنظرية الحق فى الدولة الاشتراكية لأنها تصورت «ذبول الدولة»، واكتفت بنتائج تجربة الكوميون، وهى نتائج لم يتم اختبار فعاليتها فى الواقع العلمى لفترة كافية.

ونعود أيضاً لنقرر الحاجة الملحة لرؤية جديدة ومتكاملة لنظرية الحق فى الدولة الاشتراكية. جديدة لتواكب الواقع الموضوعى ولا تحصر نفسها فى إطار تجربة الكوميون التى كانت بذاتها تجربة محدودة. وجديدة بمعنى أن تستفيد من كل دروس الماضى وأخطائه، وتحدد الضمانات الكفيلة بصيانة حقوق الجماهير، فى فرض إرادتها أياً كانت هذه الإرادة كاذبة أم صادقة فى نظر الحكام، وفرض مشاركتها وفرض رقابتها. ومتكاملة بمعنى ألا تكتفى بشعارات عامة

تبدو من فرط عموميتها وكأنها مثالية كتلك الشعارات التى شكلت نظرية الحق الاشتراكية والتى أشرنا إليها مراراً، والتى كان من المستحيل وضعها موضع التطبيق الفعلى.

وفي مختلف المجالات المتعلقة بهذا الموضوع تبقي تجربة كوميونة باريس عنصراً حاسماً فى تحديد أفكار ماركس وانجلز.

فمن خلال تجربة الكوميون تأكدت أفكار ماركس حول الدور القيادى للبروليتاريا. ويكتب ماركس: «تأكدت هذه الفكرة (الدور القيادى للطبقة العاملة) خلال كوميونة باريس حيث انخرط فى غمار العمل الثورى عدد كبير من البرجوازيين الصغار (الباعة والتجار والحرفيين) ولكن الطبقة العاملة كانت الوحيدة التى تصدت للمبادرة الثورية والاجتماعية، والتى استمرت ثورية حتى النهاية بينما الآخرون تذبذبوا وترددوا تجاه الطبقة العاملة، بل وتجاه الثورة ذاتها، عند أول بادرة لتدهور أوضاع الكوميونة» (١٤).

ويتحدث لينين عن ذات الموضوع قائلاً: «إن العمال وحدهم ظلوا أمناء للكوميونة حتى النهاية، فسرعان ما تخلى عنها الجمهوريون البرجوازيون والبرجوازيون الصغار، البعض منهم خشى من الطابع الثورى والاشتراكى والبروليتارى للحركة، والبعض الآخر تباعد عنها عندما أطل شبح الهزيمة محلقاً فوقها. البروليتاريون وحدهم، دعموا

حكومتهم بلا خوف ولا كلل. وحدهم قاتلوا وماتوا من أجلها، أى من أجل تحرير الطبقة العاملة ومن أجل مستقبل أفضل لجميع الكادحين» (١٥).

ولأن البروليتاريا ليس لديها ما تخسره سوى القيود «والعبارة لماركس» فقد أكدت مختلف التجارب الثورية أنها وبالفعل ودون أدنى مبالغة أكثر الطبقات ثورية وأكثرها استمراراً في دعم الثورة.

ولأن الماركسية هى نظرية ثورة الطبقة العاملة، فقد ارتبطت عملية الثورة عندها بقيادة حزب الطبقة العاملة لها.

يقول لينين: «تمارس البروليتاريا المنظمة فى السوفيتيات دكتاتوريتها، ويتولى حزب البلاشفة قيادة البروليتاريا» (١٦).

وعندما سطع فجر ثورة أكتوبر الاشتراكية، كانت البروليتاريا تلعب الدور القائد بلا منازع، لكنها لم تزاحم أياً من الفئات الاجتماعية المؤيدة للثورة فى موقع القيادة.

فإن فكرة سوفيتات العمال والفلاحين والجنود والأحياء كانت أقرب إلى الحشد الجماهيرى الجبهوى الواسع لجماهير الكادحين، وكل القوى المعادية للنظام القيصرى وللبرجوازية.

ولم يفرض العمال قيادتهم بالشعارات، بل كانت عملية التصويت فى مؤتمرات السوفيتات تتم بواسطة المندوبين وعلى قدم المساواة.

«كل السلطة للسوفيتات» هذا هو شعار الثورة الأول، ويمكن ترجمته إلى «كل السلطة للشعب». ولكن الانقسامات والانشقاقات ما لبثت أن جابهت العمل الثورى. فالاشتراكيون الثوريون والمناشفة وغيرهم بدأوا فى التآمر على الثورة، وحاولوا أكثر من مرة القفز عليها وتغيير مسارها إلى عمل مغامر لا تؤمن عواقبه.

واستطاعوا لبعض الوقت أن يحصلوا على نسبة عالية من المندوبين فى السوفيتات، هنا طرح لينين جانباً شعار «كل السلطة للسوفيتات» ورفع شعار «بلشفة السوفيتات» أى سيطرة الحزب البلشفى على السوفيتات كضمان أساسى لصيانة الثورة واستمرارها وحمايتها من يسارية وطفولة العناصر الانتهازية والبرجوازية الصغيرة.

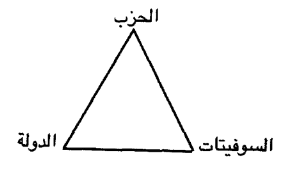
وهكذا بدأت عملية جماهيرية واسعة النطاق، استندت فى الأساس إلى الثقل الجماهيرى المتصاعد لقائد الثورة لينين، وإلى الدور البارز للحزب البلشفى، وإلى عملية تثقيف وإعادة تثقيف الجماهير بمخاطر الانزلاق فى مهاوى التطرف اليسارى. هذه العملية طبقت الشعار الماركسى المستمد من تجربة الكوميونة.. حق سحب المندوبين.

وفى أواخر عام ١٩١٧ بدأت فى كل مكان عملية جماهيرية واسعة

النطاق السحب المندوبين المناوئين لخط البلاشفة سواء من الاشتراكيين الثوريين أو المناشفة أو غيرهم، وحل محلهم مندوبون من البلاشفة.

وكنتيجة لعملية السحب هذه وإجراء انتخابات جزئية لإحلال بدلاء للمندوبين الذين تم سحبهم زاد عدد ممثلى البلاشفة فى سوفييت بتروجوراد من ٦٠ إلى ٢٥٠ ثم ما لبثوا أن ارتفعوا إلى ٤٠٠ مندوب.

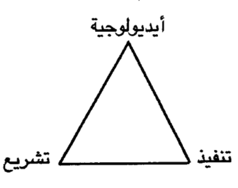
وقد وصف لينين عملية بلشفة السوفيتات هذه بأنها إنجاز لمرحلة الانتقال من دكتاتورية العمال والفلاحين والديمقراطية الثورية إلى ديكتاتورية البروليتاريا. وبعد بلشفة السوفيتات أمكن من جديد طرح شعار «كل السلطة للسوفيتات». وبما أن الحزب هو قيادة الطبقة العاملة، والحزب هو القائد للسوفيتات فقد أصبح قائد السلطة السوفيتية بشكل طبيعى، أو هكذا جرى تصوير الأمر.



وتحولت حلقة الحكم إلى دائرة مغلقة تماماً، ولعل معارك ثورة أكتوبر الضارية، وعملية صيانة الثورة وحمايتها من الانحراف، ومن التدخل الخارجى، قد فرضت ذلك فى بداية الأمر، ولكن الأمر استقر، واستمر الحكام فى إحكام قبضتهم مستخدمين هذا المثلث المغلق، هذا الثالوث الذى أصبح أشبه بالأقانيم المقدسة، أو الثالوث المقدس المتحد فى كل واحد. فلم يعد بالإمكان عزل أحد هذه العناصر عن العنصرين الآخرين، وسرعان ما أمسك قائد واحد بزمامها جميعاً.. سكرتير عام الحزب، ورئيس مجلس السوفييت الأعلى، ورئيس الدولة.

وإذا كان لينين قد أكد «أن التطوير المطرد لعملية تنظيم الدولة السوفيتية يجب أن يكمن فى ضرورة قيام كل عضو من أعضاء السوفيتات بشكل حتمى بعمل دائم فى إدارة الدولة إلى جانب اشتراكه فى عملية التشريع»(١٧). فإن هذه الفكرة قد استخدمت لاحقاً بشكل خاطئ، وخطير للغاية، حيث قام سكرتير الحزب بالسيطرة على قيادة الدولة وسيطر أيضاً على التشريع.

ومرة أخرى تغلق الدائرة وتتم السيطرة من خلالها على كل شىء.



ويما أن الحزب الشيوعى الحاكم قد تقدم إلى المجتمع باعتباره الممارس الأساسى للفكر الماركسى فإن الأيدولوجية قد تحولت على يدى سلطة كهذه إلى كهنوت ليس مسموحاً لأحد من الرعية باقتحام معبده المقدس. وكان من الطبيعى أن يختفى الإبداع الفكرى وأن تترك حرية التفكير وفقط للقائد الممسك بزمام الثالوث المقدس، والمعبر عنه، وحامى حماه، والويل لمن يتجاسر برفض أو نقد أو انتقاد أو حتى عدم انصياع.

وقد أدى إغلاق هذا الثالوث إلى سؤال حول علاقة الأيويولوجية بالدولة، وهل نحن بصدد أيديولوجية للدولة، أم دولة للأيدويولوجية.

ثم إن إغلاق هذه الدائرة قد خضع لتداعيات جدلية. كل منها يضاعف من خطر الآخر.

فسيطرة سكرتير الحزب على الدولة جعل من المستحيل طرح أى تجديد للفكر «إلا من خلاله هو»، ولقد فضل الجميع الاكتفاء بالكهنوت القائم، فقد أدركوا آن الدعوة لإعمال العقل تجاه نظرية حية ومتجددة بطبيعتها كالماركسية سوف تفجر عملية العقلنة تجاه كل فكر وكل فعل. ومن ثم أصبح الجمود هدفاً فى ذاته.

وجمود النظرية أدى إلى جمود التشريع، وجمود التشريع آدى إلى المزيد من ديكتاتورية الحاكم، وديكتاتورية الحاكم أدت إلى المزيد

من الجمود.. إلخ ومن ذلك كله ينبت الفساد والإفساد والميزات غير المحددة للقادة.. وتنبت أيضاً وبالضرورة العزلة عن الجماهير.

وكم عانت الماركسية فى هذه الفترة، فقد تصدى «مفكروا الحاكم ليبرروا كل ما يفعل، وكل ما يقول وكانت الكتابات -التى تدعى أنها ماركسية- كثيرة للغاية ، بعضها مجرد ترديد كهنوتى، والبعض الآخر مجرد محاولات لكسر عنق الحقيقة إن استعصت على الالتواء، بهدف تبرير وتمرير سياسات الحكم، وينطوى تحت هذه العباءة الكثير من الأفكار التى شوهت الماركسية، وتلاعبت بها إرضاء لسياسة الحكم - مثل «الطريق اللارأسمالى - الديمقراطية الجديدة - الاشتراكية الحديثة.. إلخ».

ومرة أخرى نعود إلى الحقيقة الأولية البسيطة وهى أن الماركسية كانت ولم تزل، قد افتقدت ولم تزل نظرية متكاملة للدولة الاشتراكية، وللحزب الشيوعى الحاكم، ولعلاقات القوى وتوازناتها داخل هذه الدولة.

وإذا كانت الماركسية قد تحدثت عن فكرة ذبول الدولة فى ظل المجتمع الاشتراكى، واستراحت إلى ذلك، فإن واقع الحياة قد فرض سلطة الدولة، وعزز مكانتها، وأكد استمراريتها، ومع تعاظم دور الدولة.. تعاظم أيضاً دور الحزب.

ومرة أخرى يساء استخدام أفكار لينين.

فعندما قال لينين: «تعلمنا الماركسية، إن الحزب السياسى للطبقة العاملة، أى الحزب الشيوعى هو وحده القادر على توحيد وتدريب وتنظيم طليعة البروليتاريا هى وكل جماهير الشعب العامل، وأن يقود جميع نشاطات البروليتاريا أى أن يقودها سياسياً، ومن خلالها يقود كل جماهير الشعب العامل» (١٨).

هذا القول المتسق يتحول على أيدى «مفكرى الحاكم» اللاحقين، إلى عملية «إكراه» للقوى السياسية والاجتماعية الأخرى. ومرة أخرى نعود إلى ذات النموذج التبريرى. يقول «ستراشون» «فى نظام الاشتراكية السياسى يشغل الحزب الشيوعى مكاناً خاصاً بين جميع الأحزاب السياسية حتى ولو كان فى هذا البلد أو ذاك بضعة أحزاب سياسية. فبما أن الحزب الشيوعى هو طليعة الطبقة الأكثر تقدماً، فإنه فى الوقت نفسه طليعة جميع الشغيلة، هذا يعنى أن المصالح الجذرية للطبقة العاملة تتطابق مع المصالح الاجتماعية الجذرية لسائر الشغيلة، وأن الحزب الشيوعى يعبر ويدافع فى المقام الأول عن هذه المصالح على وجه التحديد. ولهذا السبب يصبح الحزب الشيوعى طليعة الشعب بأسره» (١٩).

ولنتأمل هذه العبارة جيداً، فإنها تتخذ من المنطق الشكلى سبيلاً

لفرض ما لا يمكن افتراضه، وتبرر ما لا يمكن تبريره، بل لعلها تبرر تلك السياسات التى فرضت الحزب الشيوعى ـ بقوة القانون وليس بالوجود الجماهيرى ـ فوق الجميع.

وعندما يصبح حزب ما بقوة الدستور وقوة القانون فوق الجميع فإنه لا يكون بحاجة إلى جماهير، ولا يكون بحاجة إلى كسبها إلى صفة، لأنه لا يكون بحاجة إلى الاحتكام إليها.

وإذا كانت دساتير البلدان الاشتراكية السابقة قد قدمت الغطاء القانونى للأحزاب الشيوعية بما فرض وضعها القيادى.. كمثال علي ذلك نص الدستور السوفيتي علي أن : «القوة القائدة، والموجهة للمجتمع السوفيتى، والنواة لنظامه السياسى ولمؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى»[٢٠]. فقد تصاعد الحديث دوماً عن «تعاظم الدور القيادى للحزب» وجرى تفسير ذلك بعبارات مثل: «كلما اتسع النشاط الخلاق للكادحين فى مجال إعادة بناء المجتمع على الأسس الشيوعية، وكلما اتسعت دائرة الملايين من الناس الذين ينخرطون فى هذا النشاط، ازدادت متطلبات مستوى القيادة السياسية فى جميع جوانب الحياة فى المجتمع، وتعاظمت أهمية الدور الموجه والمنظم الجماعى للحزب، وفى الظروف التاريخية المعاصرة التى تواجه فيها البلاد «الاتحاد

السوفيتى» مهمات خطيرة فى التطور الداخلى وعلى الصعيد العالمى، فإن الحياة نفسها تطرح متطلبات جديدة وأكثر صرامة لمستوى نشاط الحزب فى المجالات السياسية والأيدويولوجية والتنظيمية»(٢١).

ولأن هذه العبارة ترد فى معجم أسمى «معجم البناء الحزبى» صدر فى موسكو عام ١٩٨٧ أى فى ظلال البريسترويكا فإنها تستحق وقفة تأمل.

فالمعجم عندما يتحدث عن الدور المتعاظم للحزب لا يورد أية كلمة أو شرط أو اقتراح بضرورة التواصل مع الجماهير، ولا مع الطبقة العاملة، ولا التعرف على آرائها.. فقط يتحدث عن «تعاظم» دور الحزب وازدياد متطلبات مستوى القيادة فى جميع جوانب الحياة فى المجتمع، وفوق ذلك فهى متطلبات أكثر صرامة.«!».

وإذا كان ذلك كله، فإن المنظرين قد أسرعوا بتقديم غطاء فكرى يحمى الحزب وسلطته المتعاظمة. يحميها ممن؟. والإجابة وياللغرابة هى: من الجماهير.

فإذا كانت الماركسية تلح وتؤكد وتتمسك بحق الناخبين فى اختيار «المندوبين» فإن ستراشون أستاذ «نظرية الحق» يقدم التفسير والتبرير الذى يفرض الحزب فوق الجماهير.

ستراشون يقول: «إن انتخابات الهيئات التمثيلية تؤدى - قبل كل

شىء ـ فى ظل الدولة الاشتراكية مهمة ضمان تحقيق الأغلبية فى هذه الهيئات لممثلى الشعب الكادح (لاحظ أنه فى عبارة سابقة قد جعل من الحزب ممثلاً شرعياً ووحيداً للمصالح الجذرية للشعب الكادح) والحيلولة دون استيلاء أعداء الثورة على هذه الهيئات. وهذه المهمة الأساسية للانتخابات الاشتراكية تفسر غياب الصراع بين الأحزاب فى الانتخابات حتى فى البلدان الاشتراكية التى يوجد فيها حزبان سياسيان أو أكثر» (٢٢).

وإذا كانت الماركسية تؤكد وتتمسك بحق الناخبين فى سحب الثقة من المندوبين فى أى وقت فإن ستراشون يسحب هذا الحق من الناخبين، بل هو يحذر الناخبين ويروعهم قائلاً: «إن مسئولية النائب أمام ناخبيه تتجلى فى حق الناخبين فى سحب الثقة من النائب. ولكن هذه المسئولية تتسم بطابع سياسى ذلك أن النائب الاشتراكى مسئول أمام الحزب الذى قام بترشيحه» (٢٣).

ماذا يتبقى من تعاليم ماركس ولينين؟

ـ الحزب.. الطليعة السياسية أصبح قوة قدرية تفرض بقوة القانون، ولم يعد بحاجة إلى الاستناد إلى الجماهير أو البحث عن تأييدها أو الاحتكام إليها.

ـ والأيديولوجية، الماركسية النظرية الحية «التى تتجدد مع كل

اكتشاف علمى جديد» كما قال انجلز أصبحت كهنوتاً فى يد حاكم يحكم قبضته على ثالوث السلطة المقدس.

- ورقابة الجماهير المتمثلة فى حق الانتخاب وحق سحب الثقة صودرت لحساب الحزب.

* * *

لكن هذه الكتابة عن علاقة التطبيق السوفيتى بالماركسية الحقيقية لا يمكن أن تكتمل دون المرور ولو سريعاً على التطبيق الستالينى، فقد كان الأكثر فداحة أو بالدقة الأكثر بشاعة.

ولعلنا سنكتشف من خلاله حقيقة الفارق الشاسع بين الفكرة المجردة، وبين كوارث التطبيق.

ونتوقف قليلا لنلاحظ أن :

– فكرة الدولة الغامضة جدا عند ماركس انعكست بالضرورة على محاولات التطبيق السوفيتية، وبدلا من القول صراحة «إن ماركس لم يقل..» بدأ الاعتماد علي نصوص منتزعة وغامضة تزيد الأمر صعوبة، مثل ذبول الدولة.. وفترة الانتقال.

– فكرة أن الدولة أداة قمع طبقي.. انعكست أيضاً علي التصرفات والممارسات في دولة البروليتاريا وعبارة «ديكتاتورية البروليتاريا» التي ربما كانت تعبيرا فلسفيا أو حتي أدبيا، تحولت

إلى مقصلة حادة النصل، وأداة قمع لا مثيل له.

- فكرة عالمية المسار التاريخي، والتشكيلة الخماسية تحولت إلى زعم بأن العالم «أجمع» سيسير «حتما» عبر مسار موحد، وهو أيضاً أحادي الاتجاه.. أي منطلق دوما إلى الأمام. فكما أن الرأسمالية لن تتراجع إلى إقطاعية، فإن الاشتراكية منطلقة حتما إلى الأمام دون تراجع. أي «حتمية انتصار الاشتراكية» (بكل ما يحمله هذا من التغاضي عن الأخطاء).

- فكرة أن تطور أدوات الإنتاج هو العنصر الحاسم في تطوير التشكيلة الاجتماعية أدت في زمن ستالين إلى اندفاع عملية التصنيع الهائلة التي كانت عجلاتها تدور متجاهلة ملايين الفلاحين وضمائر المثقفين وحقوق الأفراد.

فماركس كان يؤكد دوما أنه يقدم أفكارا تعتمد على التجريد، وعند التطبيق يتعين الخروج مما هو «مجرد» إلى ما هو «واقعي».

ويقول فى مقدمة الطبعة الأولى لرأس المال «إن دراسة الجسم المتطور أسهل من دراسة خلية فى هذا الجسم. كما أنه لا يمكن لدي تحليل الأشكال الاقتصادية استخدام الميكروسكوب والكواشف الكيميائية. بل يجب على عملية التجريد أن تقوم بذلك» (٢٤).

ويقول : «لا يمكن للمجتمع حتي ولو عثر على القانون الطبيعي

لتطوره، لا أن يقفز عبر الأطوار الطبيعية للتطور، ولا أن يلغيها بمراسيم. ولكنه يستطيع أن يقلص أويخفض من آلام المخاض»[٢٥].

أما ستالين فقد ضاعف عشرات المرات من آلام المخاض.

كذلك فإن ماركس لم يتخيل مجتمعات نقية فى الماضي أو حتي في المستقبل: «وإلى جانب المصائب الراهنة فإن هناك الكثير من المصائب الموروثة، إن أساليب الإنتاج العتيقة والبالية وما يلازمها من علاقات اجتماعية وسياسية قديمة العهد لا تزال تحيا، فنحن لا نعاني فقط من الأحياء، بل من الأموات أيضا، بل إن الميت لم يزل يمسك بتلابيب الحي».

وقد عبر عن ذلك وبوضوح تام «فارجا» إذ يقول : «لا توجد ولم توجد أبداً أشكال نقية للإنتاج، فهي تمر بتغيرات مستمرة، وبالإضافة إلى الشكل السائد توجد دائما بقايا الماضي، وبذور أشكال الإنتاج التي ستظهر فى المستقبل». [٢٦]

لكن اعتراف «فارجا» جاء متأخرا، وبعد أن استخدم ستالين كل عنف ممكن لاقتلاع الأشكال القديمة، اقتلاعا لا يستند إلى فهم حكمة التطور التاريخي، ولا المصالح الآنية للمنتجين الصغار فى الريف بكل ما يترتب علي ذلك من عنف وقسوة.

أما عن عالمية وأحادية المسار التاريخي (التشكيلة الخماسية) فإن انجلز قد حرص أكثر من مرة على تحذيرنا من أن نأخذ هذا «المسار العام» كمبرر لتجاهل تمايز مسارات الشعوب والأمم المختلفة.

ويقول صراحة «إن الفهم المادي للتاريخ يعني أن تاريخ الشعوب ليس متطابقا بل هو يختلف من شعب لآخر ومن بلد لآخر، إذ تؤثر فيه الظروف الطبيعية والحالة الديمغرافية والعلاقات العرقية والقومية المتراكمة عبر قرون طويلة، وهناك أيضاً تأثير الأديان، وخاصية كل دين، ومختلف التأثيرات التاريخية وعادات الناس وطباعهم بل وخصائص قادة التحركات الاجتماعية والسياسية، ولهذا يستحيل أن يوجد تكرار أو تطابق حرفي، مع الاعتراف بوجود القانون العام»(٢٧).

وحتي في إطار أوربا ذاتها (وليس العالم شديد التنوع) فإن انجلز يحذر من عدم الاعتراف بخصوصية الصراع السياسي الحاد في فرنسا، الأمر الذي يطمس اختلاف المسار الفرنسي عن غيره من المسارات الأوربية، ويقول: «إن التطور في أغلب دول أوربا اتخذ الطابع الارتقائي Evolutionist وليس الطابع الثوري (الفرنسي) Revolutionist »(٢٨).

ولو تأمل الستالينيون وورثتهم هذه العبارات لما فرضوا على دول

وشعوب أخرى مختلفة التراث والقدرات والحضارات والثقافات والديانات، ذات المسار الذي اختاوره لأنفسهم، والذي تصوروه وصوروه على إنه التطبيق الأوحد والموحد للفكر الماركسي في بناء دولة «مرحلة الانتقال» أي الدولة «الاشتراكية».

لكن ما حدث هو أنه منذ التطبيق الأول فى الاتحاد السوفيتي جرى تجاهل للفوارق الظاهرة بين مختلف الشعوب والأقليات وبين الشعب الروسي . ثم فرض ستالين فهماً عالمياً لأفكاره هو، وتفسيراته هو للماركسية. ثم فرض كل تصوراته علي دول المنظومة الاشتراكية، وعلي كل الشيوعيين فى العالم.

وحتى بعد المؤتمر العشرين ظل المسئولون السوفييت يفرضون تصوراً موحداً علي الجميع، و«بالمصادفة» كان هذا التصور الموحد والواحد هو دوماً تصورهم هم. إنها بقايا الستالينية التي ظلت رابضة في العمق السوفيتي حتي لفظ آخر نسمات حياته.

* * *

ثم نأتي إلى موضوع الصراع الطبقي.

ماذا قال ماركس؟

لقد اعتبر ماركس وإنجلز أن التطبيق هو الأساس وهو المعيار.

يقول انجلز :إن الجنين العبقري للمفهوم الجديد للعالم كان كتاب

ماركس : «موضوعات عن فيورباخ» [٢٩]. «والفكرة الرئيسية، الخط الأحمر الذي يخترق الموضوعات جميعاً في هذا الكتاب هو دور التطبيق الثوري فى تحويل العالم، وينتقد ماركس فيورباخ على الطابع التأملي الخامل لماديته، ولعدم فهمه لدور النشاط التطبيقي الثوري. إن التطبيق بالنسبة لماركس هو أساس المعرفة الإنسانية، وهو مقياس الحقيقة لأية نظرية، وهو فوق ذلك الوسيلة لتطبيق النظرية الطليعية فى واقع الحياة».. «إن الفلاسفة لم يفعلوا أكثر من تفسير العالم بأشكال وصور مختلفة، ولكن المهمة الحقيقية تكمن فى تغيير العالم وليس فى مجرد تفسيره» [٣٠].

لكن ماركس كان حذراً جداً، فحذرنا من محاولة الإسراع في فرض التطبيق على واقع لم ينضج بعد لتقبله. وحذر من افتراض أن «الإرادة الثورية» وحدها كافية للقفز فوق المراحل وفوق الواقع الموضوعي.

ونقرأ.. «إن تشكيلا اجتماعياً ما، لا يمكن أن يزول قبل أن تنمو كل القوي المنتجة التي يتسع لاحتوائها، ولا يمكن أن تحل محل هذا التشكيل علاقات إنتاج جديدة ومتقدمة ما لم تنضج شروط الوجود المادي لهذه العلاقات في قلب المجتمع القديم. ومن أجل ذلك فإن الإنسانية لا تطرح على نفسها قط سوي تلك المسائل التي

تستطيع حلها، أي تلك التي تتوافر الشروط المادية لحلها، أو تكون علي الأقل علي وشك التحقق»[٣١].

وهو يفسر ذلك بشكل أوضح قائلا: «وتتناقض قوي الإنتاج المادي فى مجتمع ما وفي مرحلة معينة من نموها مع علاقات الإنتاج القائمة، ومع علاقات وأشكال الملكية التي نمت في إطارها، ومن ثم تتحول هذه العلاقات من أشكال لنمو القوى الإنتاجية إلى عوائق فى وجه هذه القوي. وعندئذ يبدأ عهد جديد من الثورة الاجتماعية».

لكن ماركس مع حذره الشديد تصور أن «أزمة اقتصادية» في المجتمع الرأسمالي تكفي لانهياره: «لقد اعتبر ماركس وإنجلز أن المقدمات الموضوعية للانتقال إلى الثورة البروليتارية تتحقق فعلا بسبب من الآثار الاقتصادية لأزمة عام ١٨٤٧». «واعتبر ماركس ذلك مؤشرا على قرب فناء الرأسمالية، ومقدمة لانتصار البروليتاريا الوشيك». «ولم يدرك ماركس (رغم دراسته العميقة لآليات المجتمع الرأسمالي)، أن الأزمة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي يمكن الخلاص منها عبر مرونة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وقدرته علي تقديم تنازلات للعمال، وإلقاء عبء الأزمة على كاهل الحرفيين والفلاحين»[٣٢]. وقد اكتشف لينين هذا الخطأ «الذي وقع فيه عملاقا الفكر الثوري»[٣٣].

لكننا نكتشف أن ستالين عاد ليناقض ماركس من بداياته وخاصة فى مسألة القفز المنفعل والمفتعل فوق مراحل نمو وتعاقب التشكيلات الاجتماعية.

كذلك سنكتشف أن «ستالين» ظل يبالغ دوماً في أثار أزمات المجتمعات الرأسمالية الأمر الذي دفعه إلى حسابات خاطئة. فقد بني كل حساباته فى كتاب «القضايا الاقتصادية للاشتراكية» علي أن الاحتمال الأكبر هو أن تنشب الحرب العالمية الثالثة بين الدول الرأسمالية وبعضها البعض، وذلك عبر صراعاتها الناجمة عن أزماتها الاقتصادية. وهو ما لم يحدث.

* * *

ونعود لنقارن بين ماركس ومن أتوا بعده.

لقد أعلن لينين منذ البداية تمسكه بماركس، وبكل تصوراته ومقولاته عن دولة البروليتاريا، ونقرأ: «إن مشكلة حيوية وملحة تواجهنا، هي مشكلة تنظيم وإدارة الدولة، فلا يكفي مطلقا أن نبشر بالديمقراطية، ولا يكفي أن نعلن تمسكنا بها، أو أن نصدر بها مرسوما، ولا يكفي أن نعطي لممثلي الشعب توكيلا بالدفاع عنها، أو بتنفيذها»(٣٤).

ثم هو يترجم حلم ماركس ترجمة روسية صحيحة إذ قال كما

أشرنا من قبل «إن هدفنا هو أن نضمن أن كل كادح بعد أن ينهي واجباته عبر ثماني ساعات من العمل المنتج، سيقوم تطوعا بواجبات الدولة دون أجر، والانتقال إلى ذلك صعب للغاية ولكنه وحده الذي يضمن التوطيد النهائي للاشتراكية»(٣٥).

بل إن لينين يكرر حرفيا وبالنص آراء ماركس: «يتعين أن يمارس المندوب عمله العادي لثماني ساعات، ثم يمارس عمله التنفيذي بعد ذلك، بحيث يصبح الجميع بيروقراطيين بعض الوقت، كي لا يستطيع أحد أن يكون بيروقراطيا كل الوقت».

ويقول : «إن الجماهير لا تمارس سلطتها بالانتخابات فحسب وإنما بالحكم المباشر، سوف يكون الجميع حكاماً، ومن ثم ، سوف يعتادون على ألا يحكمهم أحد».

هكذا ترجم لينين رؤية ماركس ترجمة روسية صحيحة. بل قدم الدليل على أن تعبير «دكتاتورية البروليتاريا» هو تعبير أدبي محض يمكن بل ويجب الاستغناء عنه كي لا يساء فهمه فيساء استخدامه، فلينين مثله مثل ماركس يعطي الحرية،كل الحرية للجماهير، أي جموع الشعب - بروليتاريين وغير بروليتاريين- بل إن البروليتايا على زمن لينين كانت أقلية محدودة العدد بالنسبة إلى جموع الفلاحين والبرجوازية الصغيرة.

لكننا ولكي نكون منصفين نشير إلى أن هذا الأمر الذي يبدو سهلا ومغريا من الناحية النظرية كان بالغ التعقيد فى التطبيق ومن نواح عدة :

› فالدولة التي أكد ماركس وانجلز أنها ستذبل، يتعزز وجودها البيروقراطي بفعل الصرعات الخارجية والداخلية والضرورات العملية.

› والرأسمالية التي تصور ماركس أنها ستنهار بفعل الأزمة الأولى، تتجاوز الأزمات وتخرج منها أكثر قوة، وأكثر وحشية.

› والتخطيط المركزي المحكم- والضروري لبناء الاشتراكية- يتناقض تناقضا واضحا مع الدعوة لإطلاق المبادرات الجماهيرية من أسفل، ودون أي رقابة من أعلي كما يتناقض مع فكرة ذبول الدولة.

- والدولة تقدم التعليم والثقافة والمسرح والسينما والصحة.. إلخ بشكل شبه مجاني، ومن ثم هي لا تذبل بل تتعزز، ويجب أن تتعزز، وهي أيضاً تشكل الرأي العام وفق رؤيتها.

- والعامل الذي يعمل ثماني ساعات عمل يوميا لم يعد يجد الوقت ولا القدرة ولا المعرفة ولا التخصص الكافي لممارسة شئون الحكم، ومن ثم لم يعد بالإمكان أن يكون الجميع بيروقراطيين بعض الوقت. فتكرس وجود بيروقراطية تهيمن على كل شئ، كل الوقت.

- وفكرة المزج بين السلطات «السوفيتات تشرع وتنفذ وتحكم».
وهي فكرة أخذها ماركس عن تجربة الكوميون تحولت في ظل تشديد قبضة البيروقراطية وإحكام التخطيط المركزي، إلى أداة لمزيد من التحكم البيروقراطي من أعلى.

- والحزب الذي افترض فيه أن يمثل الإرادة الثورية للجماهير تحول إلى أداة للتحكم في الجماهير، فعبر فكرة الإنابة المتصاعدة والمتمركزة، نابت الطبقة العاملة عن الشعب، والحزب عن الطبقة، والمؤتمر عن الحزب وهكذا صعودا حتي السكرتير العام الذي تجسدت فيه عن طريق الإنابة سلطة هائلة يستمدها من كونه ممثلا للشعب والثورة والطبقة والحزب والنظرية، وضاعف من هذه السلطة التمسك بفكرة الجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية فى يد واحدة، كانت هي يد السكرتير العام «ستالين».

وهناك أيضاً المناخ العام الذي عاشه الثوريون الروس فطبعهم بطابعه، ولعله أصبح جزءاً من طباعهم، فالصراع مع القيصرية، عنيف ووحشي، والصراع مع الخصوم السياسيين حاد أيضاً، والثورة التى سبقتها مرحلة قاسية من حرب مستعرة فرضت على الداخل عنفاً عسكري الطابع، ثم جاءت الثورة البلشفية لتواجه بحروب التدخل التي أدخلت المجتمع الجديد فى دوامة بالغة العنف،

العنف الذي اتخذ طابعا حربياً وعسكرياً، وذلك كله انطبع فى النفس والذاكرة والتصرفات.

وقد توقف أحد الباحثين أمام التعبيرات المستخدمة في أدبيات الحزب.. أو بالدقة قاموس الحزب وأبدى دهشته من طابعه العسكري المتشدد «الصراع » الفكري- الحزب «الحديدي»- «خضوع» المستوي الأدني للأعلى- الثورة «المضادة»- التحريفية- الانتهازية- رفض التكتلات والاتصالات الجانبية، ونكتشف أننا إزاء أسلوب عسكري وليس حزب ديمقراطي منفتح ينتمي إلى ماركس الذي قال يوما إن شعاره «لنضع كل شئ موضع الشك»(٣٦).

وبعد ذلك كله نأتي لنحاول أن نري ماذا فعل ستالين بحزبه، ودولته وماركسيته وبجميع الماركسيين في العالم، ولنحاول أيضاً أن ننصف ستالين بالقدر الذي يستحق.

- فقد تسلم من لينين حزبا تمزقه خلافات حادة، ومنافساً خطراً شديد الترفع وبالغ النفوذ هو تروتسكي. ومن هنا نشأ التصور بضرورة الحزم لإنقاذ وحدة الحزب.

- وتسلم اقتصادا يتوزع بين خمسة أنماط: الاشتراكي- رأسمالية الدولة- الرأسمالي الخاص- الإنتاج السلعي الصغير- الإنتاج الأبوي. ومن هنا نشأت فكرة الحاجة إلى قصف كل هذه

الأشكال «المتخلفة» للنهوض باقتصاد اشتراكي شامل، ومن ثم نسي أو تناسي كل مقولات ماركس عن ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية، ونسي أو تناسي لجوء لينين الذكي إلى «سياسة النيب».

- ويجب أن نعترف بأن سياسة العنف الستاليني وتجاهل المعارضة، وسحق الاحتجاجات الفلاحية، والعصف بما يمكن تسميته الظروف الموضوعية، والإطاحة برأس كل معارض أو معترض أو متشكك (ماركس أكد حتمية الشك) قد تواكب مع تقدم اقتصادي مذهل.

ونتأمل بعض الأرقام ففي عام ١٩٢٦ وصل الإنتاج الصناعي السوفيتي بالكاد إلي ما كان عليه عام١٩١٢ في الزمن القيصري، ولعل هذا يوضح بذاته مدي التدني فى حجم ونوعية هذا الإنتاج.

وفي عام ١٩٣٩ تضاعف هذا الإنتاج تسعة أضعاف أي ٩٠٠٪، بينما حققت الرأسماليات الغربية نمواً أقل بكثير عبر هذه السنوات.

فرنسا ٢ر٩٣٪

انجلترا ٣ر١١٣٪

أمريكا ١٢٠٪

ألمانيا ٦ر١٣١٪ (٣٧)

ونلاحظ أن الذين أوردوا هذه الأرقام ذوي توجه ستاليني ومن ثم فهم يتباهون بأن هذا التقدم المذهل- وهو مذهل حقا- قد تم «ببعض » من قهر خصوم الثورة وأن الضحايا هم «فقط» (في الفترة من عام١٩٢١ وحتي ١٩٥٤) ٨ر٣ مليون سجين. و٦٤٣٠٠٠ حكم عليهم بالإعدام. أكرر: فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف سجين، وستمائة وثلاثة وأربعون ألفا حكم عليهم بالإعدام، أي ثمن هذا؟. لكن الثمن لا يتضمن عدد الخائفين والمرتجفين. ولم يتضمن انعكاس ذلك كله علي الحزب وجدية العمل الحزبي وجدواه، وانعكاس ذلك كله على أداء الدولة وجهازها البيروقراطي، الدولة التي من المفرض أنها الشكل الديمقراطي الأرقي.

- ونعود إلى الإنصاف أو محاولة الإنصاف.. فالنصر العسكري الهائل علي النازي كان ثمرة لهذا التقدم الصناعي الهائل.

- وبعد الحرب تمت إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي بكفاءة. ففي عام١٩٤٨ تم تجاوز الحجم الإجمالي للإنتاج الصناعي الذي كان قائما قبل الحرب، وانطلقت آلة التقدم التكنولوجي، والتقدم النووي، واقتحام عصر الفضاء..إلخ.

ثم .. وبعد هذا القدر من محاولة الانصاف نقرر ابتداء أن أي حكم متشدد وغير عادل مهما كان مفيداً ومحققاً للانطلاق، وممسكاً

بمفاتيح التقدم، إلا أنه وفي ذات الوقت يولد من داخله، وبالضرورة، عوامل فنائه وعزلته عن الجماهير، ومن ثم نهايته المأساوية.

وقد درس «ويتفوجل» هذا النمط من «التقدم » المستبد ولاحظ عناصر فنائه قائلا: «وحيث إن الدولة ثابتة الأركان تعتمد علي موظفين ثابتين أيضاً، فالحاكم يحكم عن طريق مجموعة كبيرة من الإداريين الذين يسيطرون علي جميع أوجه النشاط الاحتكاري فى الحكومة، في السياسة والاقتصاد والثقافة، مما يحول بين القوي غير الحكومية وبين تقدمها نحو البلورة فى هيئات مستقلة ذات نفوذ كاف لموازنة ثقل الحكومة، ومن هنا فإن هذا الطغيان لا يسمح بوجود سياسي غير حكومي، وفي التحليل الأخير فإن حكومة كهذه تعتمد على تخويف الجماهير، فتصبح الدولة أقوي من المجتمع وترفض رقابته» ويقول : «وهكذا ينتشر الشعور بالوحشة بين الناس: فالحاكم لا يثق فى أحد، والموظف يشك دائما في زميله، والمواطن العادي يخشي من الوقوع من فخ الاستفزاز، ومن النادر أن يتحول النزاع حول السلطة إلى نشاط سياسي جماهيري مفتوح، وإذا ما أصبح الكذب والتملق والمناورة الوسيلة الوحيدة المضمونة لتحقيق المصلحة الذاتية، فإن المعارضين لهذا النمط من الطغيان ليس أمامهم من سبيل للفكاك، ويضطرون إلى الاكتفاء بالبقاء على حافة

الموت».[٣٨]

وفي الزمن الستاليني كان الأمر كذلك تماما، فمع إعلان ستالين ابتداء مرحلة البناء الشيوعي ، وتواتر مشاريع السنوات الخمس، تكرس نفوذ المسئولين عن تنفيذ هذه المشاريع، وأصبح البيروقراطيون التكنوقراط هم أعمدة النظام. واختفت فكرة «النقاش» و«الحوار» و«الشك الذي يؤدي إلى اليقين» وخضع الجميع لخضوع خاضع. تتصاعد درجاته ليقف ستالين علي قمته القاهرة.

فكيف كان ذلك ؟

قلنا من البداية إن فكرة ماركس ارتكزت على أن وصول البروليتاريا إلى السلطة سيؤدي تدريجيا إلى ذبول الدولة، ولعل من حقنا أن نفهم من هذه الفكرة أن «ذبول الدولة» سيتخذ شكل الانكماش التدريجي لسطوة الدولة، والتزايد التدريجي لدور الجماهير وفعاليتها.

لكن ستالين كان على النقيض من ماركس، ونقرأ ما قاله : «ينبغي أن نحطم النظرية الفاسدة التي تقول أننا كلما تقدمنا إلى الأمام يتلاشي الصراع الطبقي شيئاً فشيئاً، وأننا كلما ازددنا نجاحاً كلما أصبح العدو مستأنسا، هذه ليست نظرية فاسدة فحسب بل هي نظرية خطرة، وعلي العكس من ذلك فإننا كلما أحرزنا

نجاحات، كلما زاد حنق الطبقات المعادية وتصاعد تخريبها»[٣٩]

الدولة إذن مدعوة إلى تأكيد وجودها، وتشديد قبضتها، وليس العكس.

وهكذا يقف ستالين عكس ماركس تماماً.

والغريب أن ستالين إذ يقف ضد ماركس فقد وقف مع خصمه الألد تروتسكي.

فتروتسكي هو صاحب نظرية «عسكرة» الحزب والنقابات وصاحب نظرية أن الفلاحين قوة رجعية . وستالين يصفي تروتسكي ويطرده من الحزب عام ١٩٢٧، ولكنه وفي نفس الوقت يسعي على دربه المتشدد سواء فى الحزب أو الدولة أو إزاء الفلاحين.

فستالين يصف خصومه في الحزب (لم يكونوا خصوما بالمعني المفهوم وإنما مجرد معارضين أو معترضين علي سياسته) بأنهم «لم يعودوا يشكلون تيارا من تيارات الطبقة العاملة، وإنما أصبحوا عصابة لا مبادئ لها ولا فكر، عصابة تضم مخربين وجواسيس وقتلة عاملين في خدمة دوائر التجسس الأجنبية» ثم يقول : «إن ما يجب علينا إزاء هؤلاء ليس استخدام الطرق القديمة في الجدل فقط، وإنما الطرق الحديثة التي تقوم علي إبادة الأعداء والإطاحة بهم»[٤٠]

لنقارن هذه العبارات بعبارات ماركس عن الحرية ..

والديمقراطية الكاملة، وعبارات لينين عن ممارسة الجماهير لسلطتها بشكل مباشر، كي ندرك الفارق.

بل إن ستالين يقدم نموذجا غريبا للخصم.. المعارض.. العدو.. الجاسوس.. المخرب (جعلها جميعا مترادفات متشابهات). ثم يدعو وبحماس إلى التخلي عن الفكرة «الساذجة» و«الفاسدة» والتي تقول : «إنه ليس مخربا هذا الذي لم يشترك فى أعمال التخريب، وهذا المجد والمجتهد في عمله ونضاله. بل على العكس فإن المخرب الحقيقي ينبغي أن يظهر تفانيا فى عمله، وذلك للمحافظة علي وضعه كمخرب ولكسب ثقة الجماهير، كي يواصل عمله التخريبي»(٤١) ونتأمل تأثير عبارة كهذه على الكوادر الحزبية والإدارية والمواطن العادي.

فحتي المجد والمجتهد فى عمله ونضاله، والمتفاني في عمله، والحائز علي ثقة الجماهير، يمكن (إذا ما عارض أو اعترض، نقد أو انتقد) أن يتهم بأنه جاسوس ومخرب وخائن.

وهكذا يتجسد النموذج الستاليني فى :

أ - تقليص الحرية.

ب - الخصم السياسي هو العدو والجاسوس والمخرب.

ج - لا حوار مع المعارضين وإنما الإبادة.

والدولة الستالينية تبتعد كثيرا عن حلم ماركس الذي تصور أنها ستكون مملكة للحرية، وتفعيل إرادة الجماهير. فالنموذج الذي روج له، وطبق فعلا، يقول عن نفسه صراحة وبلا تردد: «الدولة تضبط العلاقات الاجتماعية بإقرارها قواعد معينة لسلوك الناس ولنشاط المنظمات، أو بالاعتراف بها رسميا، والذين لا ينفذون هذه القواعد أو يخالفونها، تجبرهم الدولة بالقوة على الخضوع، وهذه القواعد تسمي معايير الحق» (٤٢)

بل إن الجماهير يجري استبعادها تماماً من دائرة الفعل أو القول أو حتي الفهم لما يجري، فالنموذج الستاليني يقول صراحة : «في أغلب الأحيان تتخذ الهيئات التمثيلية قرارات فى مسائل لا تمتلك أغلبية السكان أية فكرة عنها، أو علي الأقل لم تبد رأيها فيها، وفي هذه الحالة تكون الهيئة التمثيلية هي نفسها المعبرة عن إرادة الشعب»(٤٣)

فإذا عرفنا أن مجلس السوفييت الأعلي كان يجري تجميعه على فترات متباعدة ليعقد دورة اجتماعات ليوم أو يومين يستغرق أغلبها فى سماع خطاب مطول للزعيم (السكرتير العام) ثم تعرض عليه عشرات التقارير والخطط والقوانين ليصوت عليها أوتوماتيكيا ودون نقاش حقيقي، ودون أي اعتراض علي أي شئ. فمن يستطيع أن

يهمس باعتراض ثم يكتشف أنه قد تحول إلى عدو وجاسوس وخائن؟ وهكذا وجدنا أن السلطة تتمركز، فالشعب لا يفهم كما قال المنظرون، والسوفييت الأعلي لا يجد الوقت ولا يجرؤ علي الاعتراض. ويبقي الزعيم هو المتحكم الوحيد. ولكن ستالين لا يملي إرادته على الاتحاد السوفيتي وحده. فعندما كان هناك نقاش حول إعداد كتاب عن «الاقتصاد السياسي الاشتراكي». وهو نقاش أنهاه ستالين بمجموعة من الملاحظات طبعت فى كتاب وأهمل المشروع الأصلي فقد اكتفوا برأي الزعيم. خلال هذا النقاش أكد ستالين أهمية إصدار هذا الكتاب قائلا.. «إن أهمية هذا الكتاب لا تتعلق بشبابنا السوفيتي فحسب، بل هو ضروري بشكل خاص للشيوعيين ولأصدقائهم فى كل بلدان العالم، إن رفاقنا في الخارج يريدون أن يعرفوا ما هي الكولخوزات، ولماذا لم نزل نحتفظ بالإنتاج السلعي، وبالعملات النقدية والتداول السلعي، لا لمجرد الفضول، بل لكي يتعلموا منا، (لاحظ التواضع)، ويفيدوا من تجاربنا في بلادهم (لاحظ التعميم الكوني). نحن بحاجة إذن إلى كتاب يكون مرشداً (مرة أخرى كم هو متواضع) للشباب الثوري في كل بلاد العالم»(٤٤)

وليس شباب العالم وحدهم ، وإنما شيوخه أيضا؛ فالرفيق ستالين يؤكد إنه «نظراً لمستوي التطور الماركسي غير الكافي في

معظم الأحزاب الشيوعية في العالم فإن هذا الكتاب سيكون ذا فائدة للكوادر الشيوعية التي تجاوزت سن الشباب فى كل العالم»(٤٥)

فقط نلاحظ أن العالم في هذا الزمان كان يمتلك رفاقا مثل : ماوتسي تونج – هوشي منه– موريس توريز– تولياتي. فهل نفهم السر فى الانشقاق الصيني، والتمرد الأوربي؟

لكن الترفع الستاليني علي شيوعيي العالم أجمع كان انعكاسا لحالة من الدكتاتورية الغاشمة في الداخل أدت إلى إعدام الغالبية العظمي من الكوادر الأساسية التي صنعت الثورة مع لينين، والتي لعبت دوراً أكبر بكثير من دور ستالين سواء في الثورة أو بناء الدولة السوفيتية، مثل زينوفييف وكامينييف (وهما بالمناسبة اللذان رشحا ستالين لأول منصب رفيع في الحزب «أمين اللجنة المركزية» ليواجها به طموحات وغرور تروتسكي . وقد اعترض لينين طويلا، ثم وافق تحت إلحاحهما) وقد أعدما عام ١٩٣٦. وكذلك بوخارين الذي أسماه لينين «محبوب الحزب» فقد أعدم مع ريكوف رئيس الحكومة (عام١٩٣٨) بتهمة تزعم المعارضة اليمينية، وحكم أيضاً علي تومسكي رئيس اتحاد العمال بالإعدام لكنه انتحر. ولم يبق من الحرس القديم سوي من خضع خضوعاً تاماً مثل : مولوتوف وميكويان وكاجانوفتش وفورشيلوف. وإذا رجعنا إلى أسباب

الخلاف فإننا سندهش إذ نجد أن بوخارين كان الأقرب إلى أفكار ماركس وإلى تطبيقات لينين، وفقد حياته ثمنا لذلك، فمنذ المؤتمر الرابع للكومنترن (١٩٢٢) أكد بوخارين أن «البروليتاريا بعد انتصار الثورة تصطدم بمشكلة التناسب بين أشكال الإنتاج التي يمكن أن تديرها بكفاءة وعقلانية، وبين تلك التي لا تستطيع أن تديرها في المرحلة الأولى من البناء الاشتراكي، وأكد إنه إذا قامت البروليتاريا بتحميل نفسها بأعباء تزيد عن طاقاتها في عملية التنظيم المباشر للإنتاج وخاصة في الزراعة فإن القوى المنتجة ستتعثر في حبال البيروقراطية».

وفي عام ١٩٢٨ عارض بوخارين التخلي عن سياسة «النيب» اللينينية.

وفي تجاهل لإلحاح ماركس على ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية قرر ستالين البدء فى معركة التصنيع الكبري (ولعلها كانت معركة ضرورية شريطة أن تتم علي أساس متوازن وليس على حساب ملايين الفلاحين وحرية كل إنسان).. وكان ذلك في خطابه الشهير أمام المؤتمر الرابع عشر للحزب (١٩٢٥) .. والذي بدأ عملية تصنيع جبارة مثيرة للاعجاب حقا لكنها تمت على حساب افقار جماهير الفلاحين بل وتجويعهم، وقهرهم قهرا على الرضوخ

لتعليمات الدولة فى كل تفاصيل عملية الإنتاج الزراعي، ونسي ستالين تماماً حديث انجلز عن «المجتمع الذي سيعيد تنظيم الإنتاج على أساس اتحاد حر وعادل للمنتجين».

وكانت نتيجة هذا التدخل المباشر وربما الفج من جانب الدولة أن شهد عاما ١٩٢٧-١٩٢٨ انخفاضا شديدا في إنتاج الحبوب مما وضع البلاد وخاصة الريف على حافة مجاعة حقيقية، وفي يناير ١٩٢٨ اقترح ستالين اتخاد «تدابير إستثنائية» وإعلان حالة الطوارئ، ووافق الحزب، ودارت الماكينة سيئة السمعة لتدوس أمامها كل الحقوق والحريات والآراء والانتقادات.

وبدأت المرحلة الستالينية المريرة.

وكالعادة قيل إن التدابير الاستثنائية وحالة الطوارئ و المحاكم الخاصة ستكون مؤقتة، لكنها تمددت، وبقيت، واستمرت.

والمشكلة الحقيقية هي أن ستالين اعتبر أن كل اعتراض من جانب رفاقه هو مقاومة لسلطاته، ومنافسة له في قيادته للحزب والدولة، ومن ثم اعتبر أن الخلاف في الرأي هو صراع على السلطة يتعين التخلص من القائمين به.

ووصل الأمر أن البعض بدأ في اجتماع اللجنة المركزية (عام ١٩٢٨) يتحدث عن خطأ الخضوع لفكرة العدالة والحق، وأنه يتعين

النظر لهذه الأمور ليس من وجهة نظر «القانون» (الذي كان شديد القسوة) وإنما من وجهة نظر «المصالح العليا».

ثم تطور الأمر وأصبح تملق النهج الستاليني هو السبيل الوحيد للصعود. وفي عام ١٩٣٣ انتقد كاجانوفتش (الذي أصبح رئيسا لاتحاد العمال بعد انتحار تومسكي) تساهل وتسامح القضاة. وضرب مثلا بقاض رفض الحكم بالسجن لعشر سنوات علي شخص سرق عجلة من عربة خشبية، بحجة أن ضميره وشرفه المهني لا يسمحان بذلك، تهكم كاجانوفتش طويلا علي هذا القاضي وعلي هؤلاء «السادة المتساهلين» وقال : «يجب أن ننفذ توجيهات الحزب وليس القوانين» بل صاح قائلا : «إن أحكام الأعدام أقل بكثير مما يجب»*.

وفي خضم معركة التصنيع الكبري تشكلت فئة اجتماعية جديدة، بروليتاريا جديدة لم تزل بعد غير ناضجة، ولم تزل بعد بعيدة عن التكوين الطبقي المكتمل، وإن كانت تشعر -بزهو الانتماء الطبقي الجديد، فاندفعت هذه الفئة باحثة عن مساحة اجتماعية كانت تتسم

* وردت هذه المعلومات فى دراسة بعنوان «زمن المواقف الصعبة»، وهى دراسة اعتمدت على وثائق اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ بإشراف سميرنوف ونشرت فى البرافدا ١٩٨٨/٩/٣٠ وقد ترجمت هذه الدراسة إلى لغات عدة.. وننقل هذه العبارة عن الترجمة الأنجليزية ص ٤٦ .

بالضرورة بالتمجيد والزهو، وجعلت من نفسها قاعدة جماهيرية لستالين والستالينية.

ويبقي أن نقرر أنه أثناء محاكمة «بوخارين» استخدم كدليل ضده عبارة قالها عام ١٩١٧ (كان يحاكم ١٩٣٨) والعبارة جميلة جدا . ولعلها ماركسية جدا وتقول:

«إن التاريخ الروسي لم يطحن بعد الدقيق الذي سيخبز منه، مع مضي الزمن، رغيف الاشتراكية». وأعدم بوخارين، وكل من عارض أو اعتراض ، ونقد أو انتقد.

* * *

ويبقي أن نتحدث عن علاقة الستالينية بمصر.

تأسس الحزب الاشتراكي المصري (١٩٢١) كأول حزب اشتراكي فى كل البلاد العربية وفي إفريقيا، وقد وعي أمرين أساسيين: أولهما أن يضم إلى صفوفه كل التيارات الاشتراكية (إنها تجربة مبكرة لفكرة حزب التجمع)، وأن لا يضم في قيادته أي أجنبي، فقد كان الأجانب في ذلك الحين جزءا من متاعب مصر بما يحوزون من امتيازات، وبعلاقاتهم (بشكل عام) بالاحتلال، وأعلنت قيادة رباعية للحزب (محمود حسني العرابي- د. علي العناني- محمد عبدالله عنان- سلامة موسي). وهكذا استبعدت حتي

العناصر اللبنانية التى لعبت دورا مهما في تأسيس الحزب.

لكن الحزب عندما أراد الانضمام للكومنترن تعرض لضغوط كثيرة حاولت أن ترغمه على تغيير اسمه إلى «الحزب الشيوعي» رغم أن الدستور المصري (١٩٢٣) كان ينص في أكثر من موضع بالمذكرات التفسيرية لمواده على تجريم الشيوعية (٤٧). وحاول الشيوعيون المصريون المساومة، وإيجاد حل وسط، فأسموا أنفسهم «الحزب الاشتراكي المصري - الشعبة المصرية للدولية الشيوعية»(٤٨)

لكن التشدد الستاليني رفض هذه المساومة، وأمليت عليهم شروط قاسية وكان خضوع الشيوعيين المصريين لهذه الشروط هو بداية الكارثة التي انتهت بحل الحزب وسجن قيادته (٣ مارس ١٩٢٤).

وبدأت بعد ذلك خلافات فكرية حادة، وتجاسر الشيوعيون المصريون علي الاختلاف مع ستالين ناسين إنه قد قرر أن كل من يختلف معه خائن وجاسوس ومخرب.

فمنذ عام ١٩٢٥ بدأ ستالين يهاجم «البرجوازية الوطنية فى المستعمرات» ويقول إنها «ألقت بعلم الحريات إلى الوحل» ويطالب بعزلها و«أن يسعي الشيوعيون لتأسيس كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة، و رغم أن العدو الرئيسي هو الاستعمار

والاقطاع فإن اتجاه الضربة الرئيسية يجب أن يوجه إلي البرجوازية الوطنية» (٤٩). وتقرر أن يطبق ذلك فى مصر بأن يسعي الشيوعيون لعزل حزب الوفد وتأسيس كتلة ثورية. ووجد الشيوعيون أن هذا الأمر صعب بل وضار. وفي تقرير قدمه الحزب المصري إلى مؤتمر الكومنترن السادس قال إنه يعتقد : «أن البرجوازية الوطنية فى مصر لم تنتقل نهائيا إلى المعسكر المعادي للثورة» ثم أكد : «إننا نري أيها الرفاق أننا بمقاطعتنا لحزب الوفد نرتكب خطأ فادحا»، وكحل وسط اقترح الحزب الصيغة التالية : «لا للتحالف مع حزب الوفد، ولا إقامة لأية منظمات مشتركة معه. ولكن من الحتمي الاستمرار فى إقامة اتصال دائم مع الوفد، وتنظيم أعمال مشتركة مع قواعده» (٥٠).

وفي محاولة لإحكام قبضة الكومنترن علي هذا الحزب المتمرد تقرر في موسكو تعيين محمد عبدالعزيز سكرتيرا عاما للحزب رغم أنف الرفاق المصريين، وكان محمد عبدالعزيز عميلا للأمن، فكان ما كان من تخريب بشع.

وفي عام ١٩٣٥ صدرت الطبعة الجديدة من دائرة المعارف السوفيتية لتورد تحت مادة الحزب الشيوعي قائمة رسمية باسماء الأحزاب الشيوعية فى العالم، ويشطب منها اسم «الحزب الشيوعي

المصري»·

لكن الشيوعيين المصريين واصلوا نضالهم غير مكترثين بقرار موسكو·

وفي أيام ستالين الأخيرة فعلوها مرة أخرى، فمنظمة حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) شاركت فى عملية التحضير والتنفيذ لثورة يوليو·

ولكن السياسة الستالينية كانت تري أن ما حدث في مصر هو مجرد انتصار للاستعمار الأمريكي على الاستعمار البريطاني، وأن عبد الناصر عميل أمريكي، ورفض رفاق حدتو هذا التفسير الأحمق، وحكم عليهم مرة أخرى بالطرد من جنة الستالينية، وأبعد ممثلهم فى اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي، وممثلهم فى المجلس العالمي للسلام، عقابا لهم على هذا التمرد وهذه الانتهازية·

وهكذا نال الشيوعيون المصريون وعلي مدي سنوات طويلة، ما يكفيهم ويزيد من عنت وتسلط الستالينية·

وأخيراً، لقد حقق ستالين نجاحات كبري، وانتصاراً عظيما في الحرب،، لكن ذلك كله تم في ظل أخطاء فادحة، وجرائم بشعة، لعل أخطرها هو فرض الحصار علي الرأي الآخر، وتدمير كل قدرة على النقد سواء فى الجزب أو الدولة أو الحياة العامة، وتحكمت

البيروقراطية في كل مجالات الحياة، ومن ثم تراكمت الاخطاء لتخلق تلالا من الجرائم تنخر فى عظام دولة البروليتاريا، دون أن يجرؤ أحد على المطالبة بالتصحيح، أو حتي الإشارة ولو همسا إلى الأخطاء ، وفقد البناء السوفيتي جهازه المناعي الذي تحدث عنه ماركس ولينين طويلا «الإرادة الثورية للجماهير»، واستسلم الجميع استسلام المكره والمغلوب علي أمره، ألم يروا رأس الذئب الطائر، ألم يروا رؤوسا كبيرة جداً، ثورية جداً، مخلصة جدا يطاح بها بأساليب استبدادية جدا وغاشمة جدا؟

ولا يبقي بعد كل ما سبق سوي أن نلجأ إلى جدول مقارن ببعض من المواقف التي حددها ماركس تحديدا لرؤيته أو بالدقة لماركسيته، وبين الماركسية كما طبقت فى الاتحاد السوفيتي ولعل هذه المقارنة المباشرة، وربما الفجة تقدم لنا نموذجاً للاختلاف، واضعين فى الاعتبار أننا نبحث هنا وفقط عن الخلافات والاختلافات المتعلقة بالحريات والديمقراطية وبنية السلطة.

ونعتقد أن هذه المقارنة كافية تماماً .. وربما أكثر من كافية.

ماركسية ماركس	ماركسية السوفيت
- «عندما تلغي الفوارق الطبقية تختفي الدولة كدولة، وتوضع في متحف الآثار جنبا لجنب مع البلطة البرونزية.	- الدولة تتعزز وتزداد استبدادا.
- الحكومة عمالية من العمال	- أكد لينين «عدد العمال الذين يمارسون الحكم قليل للغاية، بصورة لا يمكن تصورها»
- كل السلطة لمندوبين منتخبين من الجماهير.	- «إن مصدر السلطة ليس البرلمان.. وإنما مبادرة الجماهير.. الشعبية» لينين. «إن الهيئة التمثيلية تتخذ قرارات لا تملك أغلبية السكان أية فكرة عنها. وفي هذه الحالة تعتبر نفسها معبرة عن إرادة الشعب» ستراشون.
- «الحرية الكاملة للجماهير الشعبية»	- «ولأن البرلمان لا يمكن أن يجتمع طوال العام.. فإن الصلاحيات تمارسها هيئات أضيق».
- «ولا يمكن لملكة الحرية أن تبدأ إلا عندما ينتهي العمل الذي تفرضه الضرورة»	- نظرية للحق تفرض قيودا علي الجماهير. وتفترض إمكانية أن تكون هذه الإرادة كاذبة لأنها تعرب عن وعي زائف.
- حق الجماهير في سحب المندوبين في أي وقت.	- لم يحدث، بل تكرست فكرة الحفاظ علي الكوادر المحنكة.
- الحكام يحصلون علي أجر العامل العادي.	- لم يحدث، بل عاشوا كأباطرة.
- بعد ثماني ساعات عمل، يمارس العمال الحكم. يمارسونه جميعا كي لا تتكون سلطة بيروقراطية منفصلة عن جموع الشعب، وكي يصبح الجميع حكاما. - كل السلطة للجماهير العاملة.	- لم يحدث، بل على العكس تكونت سلطة بيروقراطية فاسدة وديكتاتورية. - كل السلطة للسكرتير العام للحزب

الهوامش

(١) ماركس- رأس المال- المجلد الثالث- موسكو (١٩٦٢). ص ٣٢٩.

(٢) انجلز- مقال : عيد الأمم في لندن- نقلا عن ماركس وانجلز بصدد الدولة ص ١٢٢.

(٣) ماركس وانجلز- المؤلفات الكاملة- الطبعة الانجليزية- المجلد ١ ص ١٢٦.

(٤) المرجع السابق - المجلد ١٧- ص٣٤٢.

(٥) لينين- رسالة إلى عمال أوربا وأمريكا- (مقال في البرافدا ٢٤ يناير ١٩١٩) المؤلفات الكاملة- الطبعة الانجليزية- المجلد ٣٧ - ص ٤٥٧.

(٦) لينين - رسائل من بعيد.

(٧) لينين - المؤلفات الكاملة- المجلد ٣١-ص ١٤٦.

(٨) لينين - من خطاب في مؤتمر نواب الفلاحين- المؤلفات الكاملة- المجلد ٢٤- ص١٦٩.

(٩) لينين - عن المهام العاجلة للحكومة السوفيتية- المؤلفات الكاملة- المجلد ٢٤- ص٢٧٢.

(١٠) لينين- الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي - المؤلفات الكاملة- المجلد ٢٨ - ص٢٥٠.

(١١) المعجم الفلسفي المختصر- دار التقدم - موسكو- الطبعة العربية (١٩٨٦)- ص٤٩.

(١٢) بوريس ستراشون- التمثيل الشعبي الاشتراكي- موسكو- الطبعة العربية (١٩٨٧)ص١٦.

(١٣) المرجع السابق- ص٣٠.

(١٤) ماركس وانجلز- المؤلفات الكاملة- المجلد ١٧ ص ٣٤٧.

(١٥) لينين - مقال : ذكري الكوميونة- المؤلفات الكاملة- المجلد ٣٠-ص١٣٥.

(١٦) لينين- الشيوعية اليسارية عبث أطفال.

(١٧) لينين- المؤلفات الكاملة- المجلد ٣٦ - ص ٧٣.
(١٨) لينين- المؤلفات الكاملة- المجلد ٣٢- ص ٢٤٦.
(١٩) ستراشون- المرجع السابق- ص٢٦.
(٢٠) دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية- م٧.
(٢١) معجم البناء الحزبي- المرجع السابق- ص ١٣٦.
(٢٢) ستراشون - المرجع السابق- ص ٥٥.
(٢٣) المرجع السابق - ص ٥٢.
(٢٤) كارل ماركس- رأس المال- ج١ - ص١٢.
(٢٥) المرجع السابق- ص١٥.
(26) Y. Varga- Politico- Economic Problems of Capilalism, (1968), p.343
(٢٧) فريدريك انجلز- عن الاشتراكية الطوباوية والعلمية.
(٢٨) فريريدرك انجلز - مقدمه الطبعة الثانية من كتاب ماركس : ١٨ برومبير، لويس بونابرت.
(٢٩) ماركس وانجلز- الأعمال الكاملة- الطبعة الانجليزية - ج٢١-ص٢٢.
(٣٠) المرجع السابق - ج٣ - ص٣.
(٣١) ماركس- إسهام فى نقد الاقتصاد السياسي- ص٢٦.
(٣٢) ستيبانوفا ،ص١٢٢.
(٣٣) لينين- المؤلفات الكاملة- ج١٥-ص٢٤٩.
(٣٤) لينين- المؤلفات الكاملة- خطاب أمام مؤتمر نواب الفلاحين- المرجع السابق.
(٣٥) لينين- المؤلفات الكاملة- عن المهام العاجلة للحكومة السوفيتية - المرجع السابق.
(٣٦) راجع المزيد من التفاصيل :
(٣٧) موضوعات المجلس المركزي لجمعية العلماء الروس ذوي التوجه الاشتراكي المنعقد بمناسبة الذكرى الثمانين لثورة اكتوبر شتاء ١٩٩٨- الترجمة الإنجليزية.
(38) Wittfogil, K.A. - Oriental Despotism, London- (1957). p.137

(٣٩) ستالين- من أجل تكوين بلشفي- موسكو، الترجمة الإنجليزية- ص٤٨.

(٤٠) المرجع السابق- ص ٤٢.

(٤١) المرجع السابق- ص ٤٦.

(٤٢) ستراشون - المرجع السابق- ص١٦.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) ستالين- القضايا الاقتصادية للاشتراكية- الترجمة الانجليزية.

(٤٥) المرجع السابق- ص ٧٧.

(٤٦) البرافدا- ١٩٨٨/٩/٣٠ (ترجمة انجليزية لدراسة باشراف سميرنوف).

(٤٧) الدستور - إصدار مجلس الشيوخ المصري- القاهرة (١٩٤٠).

(٤٨) الأهرام ١٩٢٢/٨/٣.

(49) J. Stalin- Marxism and The National and Colonial Question-London (1947), p216.

(50) Revolutionary Movement in the Colonies and Semi-Colonies, Thesis Adopted by the Sixth Congress of The international, 1928, London (1948)p.33.

الفصل الثالث

من النظرية إلى التطبيق

- عن خصوصية الأوضاع المحلية
- مصر بين الدستورية واللادستورية
- الفلاحون والعمال والديمقراطية
- التعددية المقيدة هل هي مجرد «شئ أفضل من لا شئ»؟

عن خصوصية الأوضاع المحلية

- إذا وجد معني حقيقي للأشياء، فإنه مختزن في السماء وحدها. لكنه ويا للأسف لم ينزل إلينا بعد.

«بلاتو»

- الديمقراطية معشوقة كل مواطن، لكنه إذ يتعلق بسحرها الذي يتجلى في بهاء، يجد أن الآخرين جميعا يتنازعون بهاءها.

من الشعر الأغريقى

- دعونا لا نتوقف عن البحث.

رغم إن نهاية بحثنا ستعود بنا من حيث أتينا.

ثم نجد أنفسنا وكأننا نراه لأول مرة.

ت. س. إليوت

ونعود وكأننا ندور في حلقة مفرغة، لكننا في الواقع نكسب فهمنا للديمقراطية بعداً أعمق كلما إنغمسنا في الدوران معها.

ومنذ البدايات الأولى وجدت الديمقراطية من يتحمس لها ومن يستهجنها. كل حسب موقعه.

بلاتو يقول «إن الديمقراطية هي تفضيل للغوغائية علي الفلسفة».

لكن تلميذة أرسطوطاليس يقول في كتابه «السياسة» «إن الديمقراطية ضرورية لقيام حكومة رشيدة، غير أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق أوضاع مقبولة. ذلك أننا عندما نعتمد علي العدالة والحكم الرشيد فإننا نعتمد على مكونات مركبة من القيم والممارسات. وهي مكونات يستحيل أن تبقي ثابتة، بل هي تتغير دوماً» .. وهكذا وإذ يتردد ارسطوطاليس إزاء الديمقراطية فإنه يضع أيدينا علي أهم مفاتيح فهم حقيقة الديمقراطية.

لكننا وإذ نعترف بعجزنا عن إيجاد تعريف واحد ومتفق عليه للديمقراطية فإننا نعترف أيضا بأنها ضرورة حتمية ذلك أن «اختلاف التعريفات المطروحة لكلمة الديمقراطية إنما يأتي من أن كل تعريف يحمل في طياته مهاما سياسية وأخلاقية واجتماعية مختلفة، ولكن وبرغم هذه الاختلافات فأننا جميعا نتفق علي شئ أساسي هو

أننا لا نستطيع أن نعيش بدونها»[١]

فالديمقراطية مركب معقد التركيب، ومكوناته تختلف من ظروف لأخرى، ومن مكان لآخر، ويأتي الخطأ فادحاً إذا ما تصورناها نمطاً واحداً موحداً.

يقول أحد الباحثين «ثمة نموذجين يتعين المقارنة بينهما حتي يمكن فهم الديمقراطية. ففي بريطانيا يتجلي الانسجام واضحاً بين نمط السلطة في الحكومة، ونمط الأداء في منظمات المجتمع. ولذلك لا يوجد في المجتمع البريطاني أي تغيير حاد أو واسع في أنماط السلطة مما يساعد علي إستقرار النظام الديمقراطي. أما في جمهورية فيمار في ألمانيا فقد كانت الديمقراطية التي تواجدت في السلطة معزولة في المستوي الحاكم، وكانت في الواقع ديمقراطية واسعة جداً، لكن هذه الديمقراطية فرضت من أعلي علي مجتمع تسوده علاقات متسلطة بدءاً من العائلة وحتي الأحزاب السياسية. فالأسرة الألمانية كان يسودها آنذاك آباء وأزواج طغاه، وفي المدارس معلمون مستبدون، والشركات يسيطر عليها رؤساء ينفردون بسلطة القرار، وكانت سلوكيات الغطرسة والعجرفة سائدة إلى حد كبير»[٢] ثم يؤكد «أن الممارسات المتعلقة بالسلطة التي يعتاد عليها الفرد في الجماعات التي يقضي أغلب حياته فيها كالأسرة والمدرسة

والنادي والنقابة والحزب السياسي تؤثر بشكل مباشر علي طبيعة النظام السياسي. وتحدد ما إذا كان من الممكن وجود ديمقراطية مستقرة من عدمه. وهو ما يسمي بإنسجام أنماط السلطة داخل المجتمع الواحد، وتوافقها مع بعضها البعض»[٣] وهو يواصل التأكيد علي ذات الفكرة قائلا «من الممكن العمل علي تخفيف الأثر السلبي للنمط المتسم بالتسلط في الحكم، لكن ذلك يتم بشكل متدرج إذ يصعب تحقيق ذلك دفعة واحدة. ولعل ذلك يتطلب دوراً للأحزاب السياسية، لكنها تعجز عن أداء هذا الدور إذا لم يتوافر في داخلها الحد الأدني من الديمقراطية، كما حدث في جمهورية فيمار»[٤].

والحقيقة أن عملية التطور الديمقراطي لم تتم ولا يمكن أن تتم بسهولة . فهي كما قلنا وعاء إجتماعي مركب ومعقد، كما أن هذا التطور لعملية إرساء الديمقراطية في دول الجيل الأول للنشأة الديمقراطية كانجلترا وفرنسا قد أتي عبر صراعات اجتماعية وطبقية عنيفة، ولم يأت عفواً ولا بشكل تلقائي. فالإضرابات العمالية وحركات الاحتجاج الجماعي في بريطانيا، والثورات المتعاقبة فى فرنسا وخاصة ثورتي ١٨٤٨ و١٨٧١ كانت العنصر الأساسي في توليد الممكن الديمقراطي وتعميق جذوره.

ومن هنا فإن الكثيرين يربطون بين علمية التطور الرأسمالي

وعملية تطوير البناء الديمقراطي. ولكن وإذا كان ذلك صحيحا بالنسبة لدول الجيل الأول، فإن «دول الجيل الثاني من النظم الرأسمالية مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان قد اقترنت عملية النمو الرأسمالي فيها بنظم محافظة تسيدت فيها الطبقة الارستقراطية في بادئ الأمر، ثم خلفتها في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية نظم فاشية»(٥). كذلك فأننا نلاحظ أن عملية التطور الرأسمالي التي تصاعدت مؤخراً في عدد من دول شرق آسيا مثل اندونيسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية قد حققت هذا التسارع في التطور الرأسمالي في ظل حكومات ذات طابع استبدادي.

كذلك يتأمل البعض عملية التطور الرأسمالي الوئيد في عديد من الدول النامية التي اقتربت - وكان هذا طبيعيا- من الاتحاد السوفيتي ونعمت بمساعدات لا حدود لها منه، ليجد إنها قد تأثرت إلى حد كبير جداً بالأفكار والأنماط السوفيتية في إدارة السلطة والدولة، واعتبرتها نموذجا مثالياً تعبر من خلاله عن دفاعها عن مصالح الجماهير من خلال إجراءات اقتصادية واجتماعية.

وكذلك كان الأمر في عملية بناء دول المعسكر الاشتراكي. ونقرأ.. « إن حلفاء الاتحاد السوفيتي في إتخذوا جميعا وبشكل حاد جداً مواقف وترتيبات للسلطة إنتهت بما أسموه «الديمقراطية

الشعبية» مؤكدين ضرورة أن تحكم الطبقة العاملة، وأن تكون فوق كل الطبقات خلال فترة التحول الثوري، وذلك حتي يتحقق المجتمع اللاطبقي»(٦).

وكالمعتاد فإن أشكال الحكم الغير ديمقراطية، أو شبه الديمقراطية في أحيان أخرى تجد لنفسها المبرر الذي تستند إليه في تعديها علي المساحات الديمقراطية المتاحة والممكنة، فهي تتعدي عليها مستندة إلى مبررات سياسية أو إقليمية أو حتي دينية، لكنها في أغلب الأحيان تستند إلى مقولة صحيحة في الجوهر لكنها من ذلك الذي يسمي حق يراد به باطل، فهي تستند إلى ما يسمي «خصوصية التجربة الديمقراطية». ولقد أكدنا ولم نزل بوجود هذه الخصوصية، لكن القول بالخصوصية واحترامها شئ، وإجهاض الديمقراطية على يديها شئ آخر.

«يقول جوليوس نيريرى أن المفهوم الإفريقي للديمقراطية يشبه المفهوم الإغريقي. ذلك المفهوم الذي يعني الحكم عن طريق «الحوار بين الأنداد» فإذا كان المواطنون يتشاورون فيما بينهم وعندما يتوصلون إلى اتفاق تكون النتيجة قراراً جماعياً أي ديمقراطياً. فإذا جلس مائة من الأشخاص المتساوين وتباحثوا سوياً حول المكان الذي يحفرون فيه بئراً فإنهم باستمرارهم في الحوار، وتدارسهم الكثير

من وجهات النظر المختلفة قبل الوصول إلى قرار نهائي يكونون قد مارسوا نسقاً ديمقراطياً يحقق مساواة بين الأفراد ويصرف شئونه عن طريق الحوار»(٧)

وليس بإمكاننا الاتفاق علي مثل هذا الفهم للخصوصية، فهو خضوع للبدائية، والقبلية ويعود بالفرد إلى أكثر العلاقات الاجتماعية والسياسية بدائية، كما إنه يعكس نوعا من التشاور بين الأفراد العاديين وبعضهم البعض، ولا يعكس أي تشاور أو أي نسق ديمقراطي بينهم كمجموع وبين السلطة الحاكمة.

ومع ذلك يصمم البعض علي تمجيد هذه الخصوصية «ربما إستطاع الإنسان الإفريقي، وإنسان الدول النامية عامة، أن يطور نسقاً ديمقراطياً أكثر إتساقاً وتوافقا مع تفكيره وعبقريته، وهو أكثر ملاءمة له وأكثر قدرة علي بناء أمته، فما تحتاجه إفريقيا ومعظم الدول النامية هو قيام نظم تمكنها من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بأقصي سرعة» (٨)

ولعل خير رد علي القول بخصوصية وعبقرية هذا النسق، هو النتائج المأساوية التي أفرزتها هذه التجارب، وهذا اللجوء إلى أدني الغرائز القبلية بحجة الخصوصية.

لكن أحدا رغم ذلك لا يمكنه إنكار الخصوصية، لكن إتخاذ

الخصوصية رافعة لتطوير الديمقراطية ودعمها وتعميق جذورها في المجتمع والجماهير شئ، وإستخدامها لتبرير التسلط والقبلية والارتداد بغرائز الجماهير إلى مرحلة ما قبل الدولة، ومنح الحكام سلطات شيخ القبيلة ..شئ أخر.

ولعل النموذج الذي يستحق التأمل في موضوع الخصوصية هو نموذج بناء الديمقراطية في اليابان. فقد مزج اليابانيون وبعبقرية بين الأفكار الغربية عن الديمقراطية، وبين التراث الثقافي والتقاليد والقيم اليابانية.

وفي عام ١٩٤٥ وعندما قام الجنرال ماك آرثر قائد قوات الحلفاء التي إحتلت اليابان بتنصيب نفسه حاكماً عسكرياً هناك، حاول أن يفرض علي اليابان دستوراً منقولاً عن الدساتير الغربية، لكن العالم الدستوري الياباني الذي تولي رئاسة لجنة صياغة الدستور رفض ذلك قائلا في بساطة جميلة «إن المبادئ والأفكار الأجنبية التي نشأت في مجتمعات مختلفة عنا، مثل تلك الأفكار الغربية التي يحاولون غرسها الآن في اليابان، لا تفقد عبيرها ورائحتها فقط ولكنها غير قادرة علي النمو، وحتي إن نمت فإنها ستنمو عاجزة»(٩)

وبمقولة الخصوصية شاهدنا أنواعا غريبة من المسميات ألصقت بالديمقراطية.. وإتخذت سبيلا لتبرير القهر بإدعاء الخصوصية.

ويورد أحد الباحثين أنماطاً مختلفة من هذه الأسماء التي تستر بها عسكريون حكموا بلادهم دون ديمقراطية.

- عبد الناصر (مصر) ديمقراطية رئاسية.
- أيوب خان (باكستان) ديمقراطية قاعدية.
- سوكارنو (أندونيسيا) ديمقراطية موجهة.
- فرانكو (أسبانيا) ديمقراطية عضوية.
- ستروسفير (براجواي) ديمقراطية انتقائية.
- تريجللو (الدومينيكان) ديمقراطية جديدة.

ويضيف «ولعله من السهل التهكم علي هذه المسميات المتسمة بالنفاق، لكن المثير للدهشة هو أن ثلاثة علي الأقل من هؤلاء الحكام كانوا يمتلكون شعبية جارفة»[١٠].

وهنا نحن نعود مرغمين إلى الإدعاء المتكرر بأن دولا ما، وأنظمة ما، تحتاج في إطار خصوصية ما، إلى نظام حكم لا يعبأ كثيراً بالديمقراطية الحقة خلال مراحل التنمية، ويكتفي منها بمسميات كتلك التي أوردناها فيما سبق. ويحتاج الأمر إلى نضال جاد وشاق لانتزاع قدر كاف من الديمقراطية خلال عملية التنمية، بل لعل هذا القدر من الديمقراطية قد أصبح شرطاً ضروريا لنجاح التنمية.

وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين «الاحتمال الأقوى هو أن

يفرز التطور الرأسمالي الذي يجري في مصر منذ منتصف السبعينيات نظاما سياسياً يقيد الحريات العامة. إن تحقيق إنفراجه ديمقراطيــة في ظل هذا لانظام لن يكون أمراً تلقائياً ولا سهلا، وسوف ييسر من حدوثه أن ينجح هذا النظام في إنجاز تحول اقتصادي يرفع من الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المصري. ولكن حتي في مثل هذه الظروف فإن الانفراجة الديمقراطية الحقيقية لن تحدث إلا بالتعبئة السياسية الواسعة للمواطنين، وتحت ضغوط حركاتهم الجماعية المطالبة بتوسيع الحقوق والحريات المدنية والسياسية. وبعبارة أخرى فإن مثل هذه الانفراجة لن تكون ممكنة إلا كثمرة لنضال واسع وعميق وممتد من جانب المواطنين. فالديمقراطية لا تمنح وإنما تغتصب»(١١)

ونعود فنؤكد إنه من الصعب وربما من المستحيل تصور تنمية مستقلة في بلادنا دون تنمية ديمقراطية(١٢) وإن كان البعض يصمم وبرغم كل الحجج السابقة علي أن الديمقراطية ليست سوي الوجه الآخر من الرأسمالية بكل تداعياتها الاقتصادية «أن الديمقراطية هي ذلك النظام الذي يفرز مؤسسات حرة، ومجتمع للسوق الحر، تتفاوت فيه الثروات بصورة كبيرة، لكن كل شئ فيه محكوم بقانون حديدي للإنتاج»(١٢)

وحتي إذا ما تمسكنا بتأكيد علي أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية، فإن تجاربنا لا تؤكد صحة هذه الحقيقة في التطبيق العملي نظراً لاختفاء الشفافية في العملية الانتخابية وغيرها من المعوقات.. وحتي في بعض البلدان الديمقراطية نجد «أن الكثيرين يتباهون بحكم الأغلبية، ولكن حكمهم يأتي في الواقع عبر صمت الأغلبية، بل هو في بلدان ديمقراطية عدة مجرد إمتطاء للأغلبية »(١٣)

ولعل هذا هو الذي دفع صاحب المقولة السابقة إلى التأكيد بأن «الديمقراطية هي شئ أكثر من مجرد الإقرار بصوت واحد للرجل الواحد. إذ يجب أن يضاف إليها حرية الاختيار، وأيضا سيادة الإرادة العامة. وفي كل الأحوال فإن روح الديمقراطية تقف علي قدم المساواة في الأهمية مع النصوص الديمقراطية، وعندما نتحدث عن حرية الاختيار فإننا نعني تمتع المواطن بحرية الفعل، والقول والتصرفات، وحرية الخطابة، وحتي حق إختيار المواطن لملابسه ووسائل الترفيه عن نفسه، وحقه في التعامل مع الآخرين أيا كانوا كما لو كانوا متساوين معه»(١٤)

وهكذا وكلما تعمقنا في البحث نكتشف أننا بحاجة إلى المزيد. لكن الكتابة لا تمتد عبثاً، فها نحن ومع كل إستطراد نكتشف أننا إقتربنا أكثر فأكثر من فك طلاسم تلك الأسطورة الجميلة، التي قد تتجسد فعلا، وقد تبقي طيفاً عطراً، تلك التي نسميها «الديمقراطية».

مصر بين الدستورية واللادستورية

› الحرية هي الوسيلة العظمى في إسعاد أهالي الممالك، فإذا كانت مبنية علي قوانين حسنة وعدلية كانت واسطة عظمي في راحة الأهالي وإسعادهم في بلادهم، وكانت سببا في حبهم لأوطانهم.

رفاعة الطهطاوى

› خلق جميع الناس متساوين، منحهم الخالق حقوقاً لا يجوز المساس بها، منها حق الحياة والحرية.

إعلان الاستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦

› يولد الناس أحراراً متساوين في الحقوق.

إعلان الحقوق الفرنسي عام ١٧٨٩

.. ولقد ظل الشوق المصري نحو الحرية أبدي الوجود. ومنذ الزمان العثماني والملوكي أمسك بزمامه شيوخ الأزهر الذين إعتبروا أن الحرية قرينة العدل وأنهما حق من حقوق الرعية كفلهما الشرع الحنيف.

والتاريخ ممتد، ومحتشد بمعلومات ومواقف لا حصر لها. لكننا سنبدأ بالبداية الحديثة، بأبانا الذي مهد لنا طريق النضال من أجل الحرية والدعوة إليها.. رفاعة الطهطاوي.

وقد ترجم رفاعة الدستور الفرنسي، بل ترجم كلمة Charte (وتعني الدستور بالفرنسية) ترجمة عبقرية وهي «الشرط» أي عقد مشارطة بين الشعب والحاكم. أما مواد الدستور الفرنسي التي أطال رفاعة في تلقينها لتلاميذه في مدرسة الألسن فتقول:

- م ١ : سائر الفرنساوية مستوون قدام الشريعة.

- م ٢ : كل واحد منهم متأهل لأخذ أي منصب كان، أو أية رتبة كانت.

- م٤ : ذات كل واحد منهم مستقل بها، ويضمن لها حريتها.

ثم يشرح لهم مغزاها قائلا «وإذا تأملت رأيت أغلب ما في هذا «الشرط» نفيساً، فانظر إلى هذه المادة : سائر الفرنساوية مستوون

قدام الشريعة، فإن لها تسلط عظيم علي إقامة العدل، وإسعاف المظلوم، وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم، وهي من الأدلة الواضحة علي وصول العدل عندهم إلى درجة عالية، وتقدمهم في الآداب الحضرية»(١٥)

وهو يدعو للحرية والديمقراطية «فالحرية هي رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح، ولا معارض محظور. فجميع حقوق أهالي المملكة المتحدة ترجع إلى الحرية، فكل فرد حر، مباح له أن ينتقل من دار إلى دار، ومن جهة إلى جهة بدون مضايقة مضايق ولا إكراه مكره، وأن يتصرف كما يشاء في نفسه ووقته وشغله فلا يمنعه من ذلك إلا مانع محدود بالشرع أو السياسة مما تستدعيه الأصول العادلة.. ومن حقوق الحرية إلا يحجر علي الإنسان إلا بأحكام بلده، وألا يكتم رأيه في شئ، بشرط ألا يخل ما يقوله أو يكتبه بقوانين بلاده»(١٦)

ونسرع مع دعاة الدستور والحقوق الدستورية في مصر.

ففي إطار الالتهاب الثوري إستعداداً للثورة العرابية وجهت جمعية «مصر الفتاة» مذكرة مطولة إلى «جلالة الأمير المفخم توفيق باشا خديو مصر المعظم» بدأت بالعبارة التالية «أن الله سبحانه وتعالي حقق آمال مصر إذ رأت زمام أحكامها بيد أمير فتي، فإن

عمر الشباب من بين الأعمار هو أحسنها قبولا لمبادئ العدل والاستقامة والحرية، وقد رأينا حباً في الانتفاع بهذه المزايا، ورغبة في تحقيق آمال الرعايا أن نتجاسر علي أن نبسط لدي جلالتكم بيان المصائب اللاحقة بالبلاد، وأن نظهر علي قدر الإمكان الوسائل التي نحسبها موجبة لإصلاح أحوال الرعية في ظلكم، فإنه لا يمكن تحصيل الدواء إلا بعد تشخيص الداء»(١٧).

وفي الفصل الثاني من هذه اللائحة المطولة يحدد أصحابها «أسباب شقاء البلاد» وهي :

- اجتماع السلطة في يد واحد.
- عدم وجود قانون يبين الحقوق والواجبات للحاكمين والمحكومين.
- عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة التوزيع بالتساوي بين الأنام.
- نقصان المعارف العمومية.

ثم يطالب أصحاب اللائحة «بإصدار قانون أساسي شوري يكون من أحكامه توزيع السلطة إلى إجرائية (تنفيذية) ونيابية (تشريعية) وقضائية. ونري أن ينطوي هذا القانون الأساسي علي المبادئ الآتي ذكرها:

- أن يكون الوزراء مسئولين أمام الجناب الخديوي وأمام السلطة النيابية.

- أن تحصل المساواة بين عموم المصريين أمام الشريعة، وأن يؤهلوا إلى الاستخدام في أية مصلحة أو وظيفة كانت في الحكومة بدون تفريق بينهم في الدين أو الأصل.

- أن تحصل المساواة في توزيع الضرائب والرسوم علي كل فئة من الشعب حسب اقتدارها وتمكنها.

- أن تصان الحرية الشخصية بمعني ألا يوقف أحد أو يقبض عليه أو يسجن إلا بمقتضي القانون.

- أن يصان المنزل وتراعي حرمته إلا فيما يبيحه القانون.

- أن تصان حرية الأديان وتراعي بالعدل والمساواة.

- أن تعطي الحرية التامة الحقة للمطبوعات والاجتماعات العمومية.

- أن تراعي حرية الانتخابات.

- تشكيل السلطة النيابية من مجلسين مجلس النواب ومجلس السناتو (الشيوخ) يتقاسمان السلطة القانونية بالاشتراك مع رئيس الحكومة، ويكون للسناتو دون سواه السلطة في محاكمة الوزراء.

- إن أحكام المساواة والعدل المطلق توجب أن يكون الانتخاب

عموميا، فيلزم أن جميع أفراد هذه الأمة ينبغي أن يكون لهم الحق المتساوي في انتخاب الذين سينوبون عنهم».

تم تركز اللائحة علي حرية الصحافة «فإذا كان لا يرام قتل الفكر فلابد من تقرير حرية المطابع والمجامع (حرية الاجتماع)، فإن جعل المطابع مقيدة أو تحت الأحكام الاستبدادية يعود بالضرر»(١٨)

ولعلنا لسنا بحاجة إلى حديث طويل عن القيمة التاريخية لهذه الوثيقة، ولا عن المطالب التي تضمنتها، ولا عن الهيكل الدستوري الذي اقترحته، وهو هيكل لم نزل نطمح- وحتي الآن- إلى الأخذ به.

كما أن مثل هذه المطالب لم تكن مجرد طموحات لمجموعة من الشبان المستنيرين، بل لعلها عبرت عن أمنيات ومطالب قطاعات واسعة. ففي يناير من ذات العام الذي صدرت فيه هذه اللائحة أصدر مجلس شوري النواب بيانا جاء فيه «نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها الطالبين لمصلحتها» ويصفون مجلسهم بأنه «أساس المدنية والنظام، وعليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والرقي، وهو الباعث الحقيقي علي بث المساواة في الحقوق التي هي جوهر العدل والأنصاف»(١٩)

لكننا نخطئ إذ نتصور أن المطالبين بالدستور كانوا صنفا

واحداً. فقد كانت هناك مجموعة الباشوات الأتراك الذي أفزعهم قيام إسماعيل باشا باغتيال وزيره المقرب إسماعيل باشا المفتش رغم إنه قد تحصن برتبة الميرمان الشاهانية التي منحها له الباب العالي، فقرروا أن يطالبوا بدستور يحمي أرواحهم وأموالهم من استبداد الخديو، وهؤلاء هم الذين شكلوا جماعة أسميت مجازا باسم الحزب الوطني (حلوان) بزعامة شريف باشا، وكان هناك العرابيون ومن ساندهم والتف حولهم من المصريين تجارا ومثقفين وفلاحين.. وهؤلاء ميزوا أنفسهم عن الآخرين باسم «الحزب الوطني» (العسكري).

وتتضح هذه المفارقة من موقف شريف باشا التي تمسك بأن المصريين كالأطفال وإنهم إما أن يقبلوا الدستور الذي قدمه إليهم وإما فلا دستور. ومن موقف مصطفي فهمي باشا والذي اضطرت الحكومة العرابية للاستعانة به كوزير للخارجية لأنه لم يكن في صفوفها من يجيد اللغات الأجنبية اللازمة للتفاهم مع القناصل والدول الأجنبية «وكان مصطفي فهمي هذا في معية الخديو إسماعيل وأسهم في عملية إغتيال إسماعيل باشا المفتش لكن الجريمة ظلت تؤرقه باستمرار. الأمر الذي قاده إلى معسكر المطالبين بالدستور، لكنه كان دستورياً من مدرسة شريف باشا التي

تتعالي علي الفلاحين (المصريين) بل وتحتقرهم، وكان يترجم البرقيات بطريقة مغرضة ولم يدرك عرابي ذلك إلا بعد فوات الأوان»[٢٠] أما عرابي فلعله من المفيد أن نتأمل برنامجه ، ويروي بلنت «في ٢٧ فبراير قررت العودة إلى انجلترا ومررت على وزارة الدفاع لأقابل عرابي مودعا وقد حدثني عن الإصلاحات العملية التي تنوي الحكومة العرابية إحداثها وهي :

- إلغاء نظام السخرة الذي يفرضه الباشوات الأتراك على الريف المصري.

- القضاء علي إقطاع الماء، وإحتكار الباشوات الاتراك لمياه الفيضان.

- حماية الفلاحين من المرابين.

- إصلاح القضاء فهو ملئ بالفساد.

- نشر التعليم بالنسبة للرجال والنساء علي السواء.

- إنتخابات حرة لبرلمان جديد.

- إلغاء النظام العبيد [٢١]

وقد طبقت الحكومة العرابية - رغم قصر الفترة- عديداً من نقاط هذا البرنامج، فألغت السخرة الأمر الذي دفع «مالت» القنصل الإنجليزي إلى الكتابة لحكومته قائلا «لقد تبين أن إلغاء استخدام

الكرباج قد سلب السلطة الشرعية كل قدرة على التحكم في الأمور، وصار الفلاحون فى حال تمرد دائم»[٢٢] كما تدارست الحكومة مسألة تخفيض الأسعار وإنشاء خزان أسوان، ثم صدر قانون بتعديل لائحة مجلس النواب، بما زاد من سلطات المجلس، وخاصة م٣٢ والتي نصت علي أن ترسل الميزانية إلى مجلس النواب للمباشرة في نظرها، ويبحث فيها، ويعين لها لجنة من اعضائه مساوية بالعدد والرأي لأعضاء مجلس النظار ورئيسه، لينظروا جميعا فى الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية»[٢٣]

ويتحدث عبدالله النديم داعية الثورة قائلاً «الشوري هي غرس الأفكار في أرض التبادل، وسقيها بماء الحرية، وخدمتها بيد الاعتدال، لتنبت العدل وتزهر الحق وتثمر العمران»[٢٤]

وحتي بعد هزيمة الثورة، ونفي زعمائها، ظل عرابي متمسكاً بحلمه بحكومة دستورية ، فيكتب من منفاه في جزيرة سرنديب (سيريلانكا) إلى يعقوب صنوع رسالة مؤرخة في غرة ابريل ١٨٨٧ يقول فيها «إن الإصلاح المرغوب فيه أمر سهل جداً، إذا جعل للبلاد حكومة شورية، ومجلس نواب حر في رأيه، وحاكم لمصر تنتخبه الأمة المصرية من بين المصريين الذين حسنت سيرتهم، وأن يكون عالما، فاضلا، عفوفا، محبوبا عند قومه، وهذا الحاكم يكون مقيدا

بقوانين شورية، وعليه مراعاة تنفيذها والمحافظة عليها»[٢٥]

* * *

ونسرع إلى ثورة ١٩١٩، التي وضعت مصر على عتبات الاستقلال، وعتبات الحكم الدستوري.

وبرغم أن سعد زغلول عارض تشكيل لجنة وضع الدستور، التي أسميت «لجنة الثلاثين» وأسماها هو «لجنة الاشقياء»، مطالبا بدستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة بدلا من لجنة عينها السلطان. إلا إنه تمسك بالدستور بعد أن صدر بينما تخلي عنه واضعوه.

وقد رفض سعد منذ البداية أن يأتي الدستور منحة من أحد لا من السلطان ولا من الانجليز وقال «إن تشكيل مجلس النواب هو من الحقوق الطبيعية للأمم ولا يمكن المعارضة فيه إلا بالقوة القاهرة. فدخول الأمة الانتخابات لتأليف مجلس نواب إن هو إلا إستعمال لحق طبيعي، لا تمتع بمنحة من أجنبي»[٢٦]

وعندما دعاه الملك فؤاد (أصبح يحمل لقب ملك بحكم الدستور بدلا من لقب سلطان) لتشكيل الوزارة بصفته صاحب الأغلبية البرلمانية الكاسحة رد عليه بخطاب ملئ بالترفع والتمسك بالمبادئ «أنني أشكل الوزارة التي شاءت جلالتكم بتشكيلها من غير أنه يعتبر

قبولي لتحمل أعبائها اعترافا بأية حال برأي أو موقف استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفا برئاسته».

ثم أكد «ويلزم الحكومة أن تعمل ما في وسعها علي إحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية في جميع المصالح، وتعود الكل علي احترام الدستور والخضوع لأحكامه، وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها، والإخلال بما تقتضيه»(٢٧)

وفي حفل تكريم أقامة له أعضاء مجلس الشيوخ قال سعد «ستصبح المبادئ الدستورية وحقوق الأفراد نافذة فينا، ويصبح أمر الكل للكل، ويشعر كل مصري بأن حياته وحريته وشرفه وماله وولده تحت حماية القانون، وعلي القانون حارس قوي من البرلمان، والبرلمان تحت حراسة أمة يقظة »(٤٨)

وفي خطاب العرش الذي ألقاه فى افتتاح البرلمان قال «ومن أهم وظائفكم أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي رسمها الدستور، فعلي الحكومة تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية وعلي البرلمان أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التي أشار إليها

الدستور»[٢٩]

لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة فالذين أسهموا بحماس فى وضع الدستور ما لبثوا أن اكتشفوا أن إعمال الدستور يعني إجراء انتخابات حرة، وأن الانتخابات الحرة تعني أغلبية وفدية، وبدأ العبث بالعملية الانتخابية، والعبث بالدستور، وانتهي الأمر بالغائه علي يد إسماعيل صدقي وصدور دستور ردئ ومقيد للحريات سمي دستور ١٩٣٠، ثم استعادت مصر دستورها حتي كانت ثورة يوليو ١٩٥٢.

* * *

لكن البعض لم يكن راضياً عن دستور ١٩٢٣. حسن البنا هاجمه ثم عاد وتحت ضغط من القصر فأعرب عن ولاءه له. وهاجمه أحمد حسين ثم عاد وصمت.

وعدد من الكتاب اعتبره ستارا لحكم ضعيف أو فاسد.. «أن البلاد في حاجة إلى حكام أقوياء، من طبقة الشباب الطموح إلى المجد، لا أولئك الشيوخ الضعفاء الذين ألفوا الذلة والمسكنة، وتعودوا على الدسائس والمقالب، وما عرفوا من شئون الحكم غير الاستثناء والانتقام»[٣٠] وبطبيعة الحال يستتبع الهجوم على نظام الحكم هجوما علي الدستور. لكننا نؤكد أن هذا كان موقف أقلية ضئيلة للغاية لعلها تأثرت بالأفكار الفاشية التي تواجدت وانتشرت في

الثلاثينيات، أو نبعت من مجرد العداء لحزب الوفد المستفيد الأول وربما الوحيد من إعمال الدستور.

ولكن ما أن أتت ثورة يوليو حتي وجدت من يبرر لها إلغائها لدستور ١٩٢٣، وحلها للأحزاب.. بل أن البعض أمعن فى الهجوم على الدستور والحزبية تمهيداً أو تبريراً لكل الإجراءات غير المبررة ونقرأ كمثال. «كان دستور ١٩٢٣ ليبراليا يكاد يكون منسوخا من الدستور البلجيكي. وفي ظله كانت الأحزاب الليبرالية مباحة... وموست في ظله قواعد الديمقراطية الليبرالية، ترشيحات وانتخابات ومجالس نواب ومجالس شيوخ، وصحافة لكل حزب، ولكل من يقدر. وفي خضم تلك الصراعات الليبرالية كانت إرادة الشعب غائبة. نقصد بالشعب أغلبيته من العمال والفلاحين، ولا نقصد تلك الشريحة من المثقفين التي كانت أبواق الأحزاب وأدوات إعلامها. الشعب الذي نقصده لم يعرف من شئون الممارسة الديمقراطية إلا تلك اللحظات التي تستدعيه فيها الحكومات لانتخاب النواب والشيوخ ، فينتخب في أغلب الأوقات، وأغلب الدوائر من تريد السلطة القائمة انتخابه. فلم يكن غريبا أن حزب الأغلبية التي لا شك فيها لم يستطع الحكم أكثر من بضع سنوات متقطعة أغلبها في آخر أيامه وبعد أن تصالح مع الملك»(٣١)

وقد أجهد بعض رجال الفقه الدستوري أنفسهم وأقلامهم بحثا عن أساس مبرر لحكم ضباط يوليو. فتحدث البعض عما أسموه «بالشرعية الثورية». وبررها البعض بضعف الشعب أو ضعف الأحزاب ومن ثم كان قيامها ضروريا.. ونقرأ تبريراً للدكتور سيد صبري يقول فيه «أن الضغط على صاحب التاج يحدث في البلاد العريقة في الديمقراطية بواسطة الشعب أو ممثليه، بينما تم الضغط في مصر عن طريق الجيش»(٣٢)

ويتفق معه فقيه دستوري آخر مبرراً قيام الجيش بالثورة «بأن الشعب أعزل من القوة المادية التي يمكن عن طريقها وحدها وضع الأمور في نصابها»(٣٣)

وآخر يؤكد «أن الجبهة المدنية لا تستطيع القيام بمثل هذه الثورة لافتقارها إلى الأسلحة والعتاد»(٣٤)

ونعود إلى د. عصمت سيف الدولة لنقرأ «لقد قامت الثورة والاحتلال قائم، وقامت لتنهيه، لقد قامت الثورة ونجحت بدون حزب، وألغت الأحزاب، والمسئول عن ذلك هو النظام الذي حرم الشعب من إمكانات الثورة، فلم يبق إلا العسكريين ليثوروا. إنه النظام الذي حرم الشعب من تكوين الأحزاب الثورية، فلم يجد العسكريون حزباً ثورياً يستندون إليه في ثورتهم»(٣٥)

وهكذا، وإذ وجد العسكريون من يبرر لهم أفعالهم فقد إنساقوا فى تحدي التراث الدستوري الذي كان مهتزاً منذ بدايته، والذي تنكر له أصحابه فى كثير من الأحيان.

ويفسر د. يونان لبيب رزق ذلك قائلا أن التجربة الدستورية وحتي ١٩٥٢ «اعتمدت علي ثلاثة عناصر: الاحتلال- القصر الملكي- الأحزاب. وكان الاحتلال لا يسمح لأي من العنصرين الأخيرين بالسيطرة المطلقة على الآخر. وظل الأمر كذلك حتي عام ١٩٤٦ بعد أن خرج من مصر آخر الرجال الإنجليز الأقوياء اللورد كيلرن. وبعد أن أخذ الدور الإنجليزي على نطاق العالم في الانحسار »[٣٦] وهكذا اختلت المعادلة وانتهي الأمر بحال من الانهيار الشامل للنظام والذي تمثل فى الفترة من ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتي ٢٣ يوليو من ذات العام .

ويمضي رجال يوليو في طريقهم برغم نشوب خلافات ضارية في صفوفهم حول موضوع الدستور والديمقراطية [٣٧] وفي ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وبعد يومين فقط من اعدام عاملي كفر الدوار خميس والبقري، وفي ذات يوم صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي اعتبره ضباط يوليو غطاء مناسباً، صدر المرسوم بقانون ١٧٩ لسنه ١٩٥٢ الذي نص علي ضرورة اخطار وزير الداخلية فى حالة الرغبة فى تأليف

حزب سياسي، وأعطي للوزير الحق في الاعتراض، ومنح المؤسسين الحق في اللجوء إلى القضاء الإداري طالبين إلغاء قرار الوزير (٣٨)

وتمضي الإجراءات سريعا، ونلاحظ أنها أسميت «الإجراءات الثورية».

> في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلن الرئيس محمد نجيب سقوط دستور ١٩٢٣.

> وفي ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة. وعين على ماهر رئيسا لهذه اللجنة.

> ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر الإعلان الدستوري بحل الأحزاب ومصادرة أموالها، وبدء فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات. ويعلق د. يونان لبيب رزق على هذا المرسوم بأنه كان تصديقا على أمر واقع ولم يكن منشئا لواقع جديد (٣٩).

> ١٨ يناير ١٩٥٣ صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ ليحظر قيام أحزاب سياسية، وليقرر إلغاء قانون تنظيم الأحزاب. وليحظر النشاط الحزبي علي أعضاء الأحزاب الملغاه.

> وفي ذات اليوم أصدر الحاكم العسكري العام أمراً عسكريا بتعطيل ٨ صحف كانت فى أغلبها صحفا يسارية.

> ثم وفي ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر «الإعلان الدستوري»..

«إعلان دستوري من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بنظام الحكم المؤقت خلال فترة الانتقال» وقد نص على أن يتولى قائد الثورة بوساطة مجلس الثورة أعمال السيادة وخاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة وله حق تعيين الوزراء وعزلهم. كما ينص علي تشكيل مؤتمر من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ينظر في السياسة العامة للدولة ويناقش أعمال كل وزير. وقد خول هذا الإعلان مجلس الوزراء تولي السلطتين التشريعية والتنفيذية. «كما نص في المادة الخامسة منه علي أن القضاء مستقل ولا سلطان عليه لأحد بغير القانون. وهو نص مستحيل لأن القضاء يستمد استقلاليته من الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية»[٤١]

وكانت الثورة بحاجة إلى سند أو بالدقة إلي غطاء قانوني فأعلنت في ٢٣ يناير ١٩٥٣ تأسيس تنظيم باسم «هيئة التحرير» واتخذت له شعاراً «الاتحاد - النظام - العمل». وعين البكباشي جمال عبد الناصر سكرتيرا عاماً لها، وتولي إدارتها الفعلية الصاغ إبراهيم الطحاوي واليوزباشي أحمد طعيمه. لكن هذه المنظمة فشلت فشلاً ذريعا بما أدى إلي حلها، وقيام «الاتحاد القومي» خلفاً لها.

.. وقد وصف بعض رجال الفقه الدستوري- همساً بالطبع-

تركيبه الحكم بعد الإعلان الدستوري وقيام هيئة التحرير بأنها «دكتاتورية جماعية، تكرسها نصوص الإعلان الدستوري، والقرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة، وخاصة فيما يتعلق بما أسمي بحماية الثورة من خصومها»(٤٢)

ويحكم رجال الثورة قبضتهم أكثر فأكثر. ويبدأون بالصحافة، وبدأت ردهات كل دور الصحف فى مشاهدة شبان يزهون بلباسهم العسكري يترقبون كل ما يكتب وما يعد للنشر، ليراقبونه مراقبة شديدة ودقيقة،.. «ومما يلفت النظر أن قادة حركة الجيش لم يروا في فرض الرقابة على الصحف اعتداءً على الحرية، أو تقييدا لها، ولكنهم- في نفس الوقت- يرهبون بها كل من يطالب بديمقراطية الحكم»(٤٣). وعندما طالب الصحفيون عبر نقابتهم بإلغاء الرقابة علي الصحف، رد عليهم جمال عبد الناصر على صحفات روزاليوسف قائلاً «أنا أكره بطبعي كل قيد علي الحرية، ومع ذلك فأين هي الحرية التي قيدناها؟»(٤٤)

وفي ميدان الجمهورية أقيم مؤتمر شعبي يوم ١٥ سبتمبر صاح فيه صلاح سالم وزير الارشاد القومي بأعلي صوت «إن الرقابة على الصحف في داخل مصر ستظل قوية بتارة، تضع سيفا فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار»(٤٥).. وكان ما عرفناه جميعا.

وفي ذات اليوم– ولم يكن الأمر مصادفة– صدر مرسوم بتشكيل محكمة الثورة. وهي محكمة خاصة بعيدة عن أي ضمانات قضائية وخصصت لمحاكمة بعض السياسيين والصحفيين الذين اعتبروا أعداءا للثورة.

وتتوالي الإجراءات :

> في ١٤ يناير ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين. وبدأت ماكينة الاعتقالات في صفوف الإخوان ليلحقوا بمن سبقهم من الشيوعيين وعدد محدود من الوفديين.

> وفي ٥ ابريل ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قوانين تطهير الصحافة و العزل السياسي للمسئولين عن الفساد فى العهد السابق. كما أصدر قراراً بمنح سلطات واسعة لمسئولين في الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها (٤٦)

> وفي ١٤ ابريل صدر قرار مجلس قيادة الثورة بحرمان كل من تولي الوزارة في الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ وحتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان منتميا إلى أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والحزب السعدي من الحقوق السياسية (٤٧)

ويفسر البعض هذه الإجراءات المتعاقبة بأنها كانت تستهدف

إخلاء الساحة من أي من المنافسين السياسيين : الوفد- الإخوان- الشيوعيين(٤٨) وانعكست هذه الرغبة فى إجراءات شديدة العنف وسجون ومعتقلات وخاصة للشيوعيين والإخوان.

ولأن الصحافة كانت المشكلة الكبرى أمام الضباط، ولأن الصحفيين قد حاولوا التمرد على الرقابة العسكرية المتشددة التي فرضت على كل ما يكتبون، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً في ١٥ ابريل بحل مجلس نقابة الصحفيين الذي كان يرأسه محمود أبو الفتح، وذلك بإدعاء أن سبعة من أعضاء المجلس الأثني عشر كانوا يتقاضون «مصروفات سرية» وأن بعض الصحف قد «اشتد حقدها على الثورة وشككت فيها وحاربتها»(٤٩) ولعلنا نلاحظ أن هذا القرار قد صدر بعد مرحلة الصدام المرير حول الديمقراطية في مارس ١٩٥٤، والتي انحازت فيها صحف عدة مثل روزاليوسف والمصري وغيرهما إلى صف الضباط المطالبين بالديمقراطية، وإلى جانب مظاهرات الطلاب المطالبين بعودة الجيش إلى ثكناته. ثم صدر قرار بتشكيل لجنة ذات طابع حكومي لإدارة النقابة. ثم صدر قرار بتعديل قانون نقابة الصحفيين لكي «يتفق مع أهداف العهد الجديد وشرف المهنة» وفي ٣٠ مارس ١٩٥٥ صدر القانون الجديد.

وبعد ذلك صدر قرار إداري بطرد العشرات من أساتذة الجامعة

اليساريين والليبراليين والرافضين لأسلوب السلطة العسكرية وذلك تحت شعار «تطهير الجامعات».

ويتواصل الرفض الحاسم لأي شكل دستوري أو ديمقراطي.

ففي ١٤ أغسطس ١٩٥٤ أتمت لجنة الدستور (لجنة الخمسين) التي شكلت في ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع دستور جديد بدلاً من دستور ١٩٢٣ عملها، ثم قدمت الصياغة النهائية للمشروع في ١٧ يناير ١٩٥٥ إلى مجلس الوزراء.

لكن عبد الناصر (الذي كان قد أمسك تماما بمقاليد السلطة) رفض هذا المشروع، ويقال إنه صرح لخاصته بأنه يقلص سلطات مجلس الثورة ويفرض أسلوبا ليبراليا أكثر مما يجب. ثم كلف بعد ذلك عدداً من معاونيه من رجال القانون بوضع مشروع دستور آخر. أدخل إليه ولأول مرة فى مصر نظام الاستفتاء الشعبي (مواد ١٢١ - ١٢٢ -١٤٥ - ١٨٩ -١٩٣).

ومنح هذا الدستور سلطات واسعة جداً لرئيس الجمهورية الذي يتم اختياره بالاستفتاء العام. ونص علي أن رئيس الجمهورية يتولي السلطة التنفيذية ، ويعين الوزراء ويرأس مجلسهم ، ويضع السياسة العامة للحكومة، ويتولي منصب القائد الأعلي للجيش، ورئاسة مجلس الدفاع، وهو الذي يعين القائد العام للقوات المسلحة.

كما نص على أن مجلس الأمة يتولي السلطة التشريعية، وله أن يسحب الثقة من أي وزير، لكنه لم ينص على المسئولية التضامنية لمجلس الوزراء أمام المجلس، بمعني أن المجلس لا يملك الحق في أن يسحب الثقة من الحكومة، كما نص علي قيام الاتحاد القومي كسلطة دستورية لتحقيق أهداف الثورة، وهو الذي يقوم باختيار المرشحين لعضوية مجلس الأمة.

وفي ٢٣ يونيو ١٩٥٦ أجرى الاستفتاء علي الدستور وعلي رئيس الجمهورية وكانت نتيجة الاستفتاء كما توقعها الجميع «٩٧ر٦٪ وافقوا على مشروع الدستور، ٩٩ر٩٪ وافقوا على اختيار جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية» (٥٠)

وتنفيذاً للدستور أصدر رئيس الجمهورية يوم ٢٨ مايو ١٩٥٧ قراراً بتشكيل الاتحاد القومي، وقراراً بتشكيل اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي وتولي عبدالناصر موقع الرئيس، وأنور السادات موقع السكرتير العام (٥١)

وبهذا أحكم عبد الناصر قبضته على كل مفاتيح السلطة فهو :

- رئيس الجمهورية.
- رئيس السلطة التنفيذية.
- رئيس الاتحاد القومي (الذي يختار المرشحين لعضوية السلطة

التشريعية)٠

- القائد الأعلي للقوات المسلحة٠

- رئيس المجلس الأعلي للقضاء٠

وبعد النكسة وفي عام ١٩٦٨، وفي أعقاب مظاهرات طلابية صاخبة كانت الأولي من نوعها منذ ١٩٥٤ أصدر عبدالناصر «بيان ٣٠ مارس» ونطالع فى هذا البيان والذي اعتبر رضوخاً من عبدالناصر- لمرحلة ما- للمطالب الديمقراطية، ولكن بنصوص غامضة ولا جديد حقيقي فيها٠٠ عبارات مثل :

«إنه من الضروري والحيوي حشد كل القوي الشعبية وبوسيلة الديمقراطية وعلي أساسها وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة، أي وراء واجب المعركة، وراء أمل إتمام بناء المجتمع الاشتراكي الذي حققنا منه الكثير وينبغي أن نحقق منه أكثر» ثم «أن صيغة الاتحاد الاشتراكي هي أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوي الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلي أساسها، وهي تجسيد حي وصحي لمعني أن تكون الثورة للشعب وبالشعب، ثم إنها الضمانة لتجنب دموية الصراع الطبقي، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً للتقدم» وأكد عبدالناصر أن سبب فشل الاتحاد الاشتراكي هو «إن عملية إقامة الاتحاد الاشتراكي لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى

القمة»، وقال «تذكرون أنني كنت قد أشرت فى خطابي يوم ٢٣ يوليو الماضي (١٩٦٧) إلى تكوين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، وكان التصور في ذلك الوقت أن تكون بالتعيين، وقد أجلت ذلك عن إقتناع بأن أسلوب التعيين ليس أفضل الأساليب، وأن التعيين فى النهاية قد لا يعطينا إلا ما تفرزه مراكز القوي، أو ما تقدمه المجموعات المختلفة والشلل»(٥٢)

لكن البيان الذي ثار حوله ضجيج صاخب تمخض عن لا شئ.

ويشير باحثون عدة «إلى أن عدم نجاح ثورة يوليو في إقامة تنظيمها السياسي هو من أبرز جوانب القصور فيها، إن لم يكن أبرزها على الإطلاق»(٥٣) ويرون «أن الكثيرين قد تقبلوا رأيا مؤداه أن تتابع التنظيمات (هيئة التحرير - الاتحاد القومي- الاتحاد الاشتراكي ، طليعة الاشتراكيين) كان مبعثه تغير الظروف الموضوعية والمشاكل التي واجهت المجتمع، واستتبعت بالتالي تغيرا في شكل التنظيم السياسي. والحقيقة أن تغير المراحل فى مجتمع ما لا يرتب بالضرورة حل تنظيمه السياسي وقيام تنظيم جديد، بل إن ذلك يتخذ دليلاً علي ضعف وعدم جدية التنظيم ذاته»(٥٤)

ويضيف أحد الباحثين إلى كل ما سبق إشارة بالغة الدلالة، إذ يقول «شهدت مصر خلال الخسمينيات والستينيات ظاهرة النص فى

كثير من القوانين على منع الطعن فيها أو التقاضي بشأنها، وارتبط ذلك بدمج السلطات فى الدساتير المتعاقبة، والمركزية الشديدة في بناء أجهزة الحكومة من القاعدة حتي تصل إلى القمة ممثلة في شخص واحد هو رئيس الجمهورية الذي يمسك بقوة بجميع خيوط السلطة السياسية والتشريعية والتنفيذية»(٥٥).

لكننا يتعين علينا أن ننظر إلى الجانب الآخر من اللوحة. فعبد الناصر كان برغم كل شئ زعيما محبوبا ومحترماً من جماهير غفيرة ليس في مصر كلها وإنما على نطاق الوطن العربي كله، وهو ما منح النظام غطاءً وحماية، في أعين الكثيرين برغم العدوان الدائم على الديمقراطية.

ونطالع رأيا يقول «إن قيادة عبد الناصر وما أحاط بها من كاريزما كان كافياً فى نظر الكثيرين لمنح النظام شرعية تقيه من العواصف. وقد اتضح تأثير هذه الكاريزما في خضم المعركة الوطنية، وتأميم قناة السويس، والعمل القومي إنجازا للوحدة مع سوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨» ثم «وهكذا نجد لدينا قيادة كاريزمية شعبية لها تأييد مصري وقومي واسع ولكنها لا تمتلك أو لم ترغب فى أن تمتلك تنظيماً سياسياً فاعلا يسمح لها بتنظيم هذا التأييد وترجمته إلى واقع سياسي. ويضاف إلى ذلك غياب الأطر التنظيمية

التي تسمح باستفادة النخبة الحاكمة من العناصر المدنية الراغبة فى الإسهام في المشروع الوطني»(٥٦)

* * *

ثم نمضي في طريق البحث عن الواقع الدستوري. ونتوقف أمام دستور ١٩٧١، نتوقف* لأن هذا الدستور قد تضمن مادة جديدة وخطيرة وهي المادة ٧٤ وتنص «لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب ويجري الاستفتاء علي ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها»(٥٧)

وفي محاولة لتبرير أو تمرير هذه المادة الخطيرة قيل إنها مأخوذة عن الدستور الفرنسي.

ونطالع في محاولة للمقارنة المادة «١٦» من الدستور الفرنسى «في حالة إذا ما تعرضت مؤسسات الجمهورية أو استقلال الأمة وسلامة أراضيها أو تنفيذ تعهداتها الدولية لتهديد خطر جسيم وحال، وكانت ممارسة السلطات العامة الدستورية لسلطاتها ممارسة منتظمة قد انقطعت، فإن لرئيس الجمهورية أن يتخذ الإجراءات التي تتطلبها هذه الظروف، بعد التشاور رسميا مع رئيس الوزراء،

ورئيس مجلس البرلمان، وكذلك المجلس الدستوري، ويبلغ الأمة ببيان عما اتخذه، ويجب أن يكون محرك هذه الإجراءات أن تؤمن للسلطات الدستورية العامة - في أقل وقت ممكن- وسائل ممارسة مهامها، وإن يستشار المجلس الدستوري في شأنها، وينعقد البرلمان بقوة القانون بعد زوال الخطر، ولا يجوز حل الجمعية الوطنية (مجلس النواب) خلال استعمال تلك السلطة الاستثنائية»[٥٨]

ولعل الفارق واضح تماماً بين النصين.

وقد تحدث *الكثيرون* من فقهاء *القانون الدستوري* عن هذه المادة، ونقرأ «من أخطر المواد التي وردت في دستور ١٩٧١ ما قررته المادة ٧٤. ومن الواضح أن الحكم الذي تتضمنه هذه المادة بالغ الأهمية والخطورة لأنه يمنح رئيس الجمهورية فى حالات معينة سلطات مطلقة لا تخضع لأي قيد، ولم تتضمن الدساتير المصرية السابقة على الثورة أو اللاحقة لها أي حكم مماثل لهذه المادة»[٥٩]

أما د. يحيي الجمل فيقول «الحقيقة أن هذه المادة بالغة الخطورة، وإنا لنرجو بصدق أن لا يحدث في بلادنا من ألوان الخطر الداهم ما يدعو رئيس الجمهورية إلى اللجوء إليها قط»[٦٠]

ويعلق د. عصمت سيف الدولة على العبارة السابق قائلا «لعلها أول مرة فى تاريخ القانون أن يتمني أستاذ للقانون الدستوري ألا

يطبق نص في الدستور»[٦١]

ويبقي أن نتأمل عبارة في كتاب للدكتور شوقي السيد «يقول أحد أساتذة القانون الدستوري العام، ومدير مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة أن نظامنا لا يعتبر نظاماً برلمانيا ولا رئاسيا وإنما أطلق عليه بعض رجال القانون نظاماً برلماسيا».

وشر البلية ما يضحك.

وينقل د. يونان لبيب رزق عن د. مصطفي خليل نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ..«طبقا للدستور الساري فى مصر نعيش نظاماً سياسياً أشبه بالجمهورية الخامسة الفرنسية. وهو نظام رئاسي حيث يعطي لرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية يقوم بممارستها عن طريق الحكومة. وفي نفس الوقت فإن الحكومة مسئولة أمامه جماعيا، والوزراء مسئولون كأفراد أمام مجلس الشعب.. وهذا الوضع لا يمكن أن يسير إلا إذا كان رئيس الجمهورية ينتمي إلى نفس الحزب الذي تشكل منه الحكومة، وإلا تعذر إيجاد الاتساق اللازم والانسجام الممكن لكي تسير الحياة السياسية دون صدام. ولذلك فإن رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطني أو الحزب الذي تشكل منه الحكومة يصبح أمراً ضرورياً»[٦٢]

ويعلق د. علي الدين هلال على الوضع الدستوري عامة فى مصر

قائلا «أن المشكلة السياسية فى مصر كما تبلورت في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨١ تمثلت أساساً في الصراع بين نمطين من التفكير والسلوك والممارسات. نمط سلطوي نما في أحضان التنظيم السياسي الواحد، وفي وجود فلسفة عامة واحدة ومهيمنة، ورأي سياسي سائد لا تعارضه آراء أو اتجاهات أخرى ، وتيار ديمقراطي يدعو إلى تعددية سياسية حقيقية، وإلى حوار بين التيارات والأفكار المختلفة»(٦٤)

ولم يزل هذا الصراع مستمراً.. ولم يزل أصحاب الفكر السلطوي يرفضون الامتثال للنزعة الديمقراطية الحقة.

- ويبقي بعد ذلك أن نلاحظ ملاحظة بالغة الأهمية.

ففي الفترة الممتدة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وحتي وفاة السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ (٢٩ عاماً) شهدت مصر ثمانية دساتير وإعلانات وتعديلات دستورية أي بمعدل تعديل دستورى كل ثلاث سنوات ونصف بما يفصح عن حالة دائمة من عدم الاستقرار الدستوري. بل ويشير أحيانا إلى تلاعب ما بمعني ومغزي كلمة دستور.

ولم يكن عدم الاستقرار وارداً علي مسألة الدستور وحدها. وإنما سري أيضا علي التشكيلات الوزارية ، ففي الزمن الناصري شهدت مصر ١٦ تشكيلا وزارياً بمتوسط إستمرار ١٣ شهرا للتشكيل

الواحد.

أما في عهد الرئيس السادات (اكتوبر ١٩٧٠ -أكتوبر ١٩٨١) فقد شهد ١٨ تشكيلا وزاريا خلال ١١ عاما أي أن متوسط عمر التشكيل الوزاري كان سبعة أشهر ونصف. وهذا مؤشر آخر على عدم الاستقرار.

أما في البرلمان فأننا نجد إنه «في العهد الناصري عاشت مصر خمس سنوات بدون برلمان (٥٢-١٩٥٧)، ثم تشكل مجلس أمة في يوليو ١٩٥٧ استمر سبعة أشهر فقط. ثم مجلس أمة مؤقت تشكل بالاختيار بين أعضاء مجلس الأمة فى مصر وسوريا واستمر ١١ شهراً. ثم مجلس أمة انتخب عام ١٩٦٠ وحل عام ١٩٦١ بعد الانفصال.

ثم مجلس أمة جديد إنتخب فى مارس ١٩٦٤ واستمر حتي نوفمبر ١٩٦٨»(٦٥)

أما في فترة السادات فقد كان متوسط عمر البرلمان ٤٤ شهراً.

* * *

لكن الأمر الأكثر فداحة كان تدفق القوانين المقيدة للحريات والتي اسميت «القوانين سيئة السمعة» في الزمن الساداتي..

> ٢١ مايو ١٩٧٨ استفتاء على مبادئ حماية الجبهة الداخلية

والسلام الاجتماعي (موافقة ٢٩ر٩٨٪)٠

واستنادا إلى نتائج هذا الاستفتاء صدر في ٢ يونيو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي٠

> ٣٠ مايو ١٩٧٩ القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض مواد قانون الأحزاب (٤٠ لسنة ١٩٧٧ إذ نص فى المادة الثانية على مسئولية رئيس الحزب متضامناً مع رئيس التحرير عما ينشر فى صحافة الحزب٠

أما المادة الرابعة فقد نصت علي «لا يشترك في تأسيس الحزب أو قيادته من يقوم بالدعوة أو المشاركة أو التحبيذ أو الترويج لمبادئ تخالف حركتي ١٩٥٢ و١٩٧١ أو تهدر الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي الاشتراكي، أو تتعارض مع النقاط التي أقرها الشعب فى استفتاء ٢٦ مارس ١٩٧٩ ومنها معاهده السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها٠[٦٦]

> وفي ١٥ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم لسنة ١٩٨٠ والمسمي قانون حماية القيم من العيب٠

> في ٢٠ مايو ١٩٨٠ صدر القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة بشكل دائم٠

> في ٢٦ مايو ١٩٨٠ صدر القانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ والذي

أسمي قانون الاشتباه.

> وفي ١٤ يوليو ١٩٨٠ صدر القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

> وفي ٢ سبتمبر ١٩٨١ أصدر السادات القرار الجمهوري رقم ٤٨٩ بنقل ٦٧ صحفياً من صحفهم إلى أعمال أخرى في جهاز الحكومة.

> وفي ٣ سبتمبر صدر قرار بالتحفظ علي ١٥٣٦ شخصاً.

> وفي ذات اليوم تقرر نقل ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات و المدارس.

وبعد..

يبقي أن نشير إلى قانون الطوارئ المخيم فوق رؤوسنا لأمد طويل، ولا ندري إلى متي.

الفلاحون والعمال والديمقراطية

- فلا يعتبر العقلاء بما يتشدق به الوزراء والقواد من الانكار علي الاستبداد والتفلسف بالإصلاح وإن تلهفوا أو نافقوا، فكل رجال عهد الاستبداد لا أخلاق لهم ولا حمية فيهم، ولا يرجى منهم خير مطلقاً.

عبد الرحمن الكواكبى

- الأغنياء هم ربائط المستبد يذلهم فيئنون، ويستدرهم فيحنون، ولهذا يرسخ الاستبداد في الأمم التي يكثر أغنياؤها، أما الفقراء فيخشاهم المستبد خوف النعجة الذئاب.

عبد الرحمن الكواكبي

- ولد الإنسان وله حق في الحرية، وفي التمتع بلا قيود بجميع حقوق ومزايا قانون الطبيعة، في مساواة مع أيَ شخص آخر.

جون لوك

وإذا بدأنا بالفلاح. فإن الفلاح المصري يستحق كتابة كثيرة وعميقة. ولأنه يشكل الأغلبية من السكان يراهن الكثيرون عليه باعتباره السند المحتمل لقضية الديمقراطية، أو هكذا يعتقدون.

لكننا يجب أن نبدأ من البداية. ونحاول عبر مجموعة متعجلة من الاقتباسات أن نرسم تلك الصورة التي أراد البعض أن يرسمها للفلاح المصري في بدايات تلك الفترة التي إصطلح علي إعتبارها بداية لبناء مصر الحديثة، أو قبلها بقليل.

لن نتكلم نحن، فقط نسرع عبر إقتباسات لعلها تقدم لنا صورة لابد لنا أن نتأملها ونحن نقترب من دراسة الوعي السياسي لفلاح اليوم.

- إن الفلاحين قد كتبت عليهم الذلة والمسكنة (٦٧)

- ما من بلد في العالم نجد فيه فلاحا كالفلاح المصري يعيش حياة مليئة بالأشياء الشاذة والعجيبة (٦٨)

- وفي أي إتفاق بيننا وبين الخديوي، أو أي اتفاق بين الخديوي وبين أية قوة أخرى فإن المصريين أنفسهم لا يمكن أن يكون لهم أي صوت، أو أي دور، فإذا كان من البلاهة أن يطلب مشتر لقطيع من الأغنام من البائع أن يقدم له موافقة مكتوبة من القطيع علي عملية

البيع، فإننا سوف نتهم بالبلاهة إذا ما طلبنا موافقة الفلاحين المصريين علي إنتقالهم من مالك لآخر(٦٩)

- ولقد ظل المصريون لآماد طويلة خاضعين للعبودية، ولو أنهم كتبوا تاريخهم بأيديهم لما كتبوا سوي أسماء سلسلة من المستبدين المتسلطين. والفلاحين ليسوا سوي حالة من المعاناة المستمرة، وعمل مرهق، وعقول ساذجة دمرت نفوسهم العبودية التي إستمرت عصوراً طويلة، تلك العبودية التي يظنون إنها الأسلوب الطبيعي في هذا الكون، فإن الأسلوب الطبيعي في نظرهم هو ألا ينالوا شيئا من ثمار عملهم، واللطمات هي الأجر الطبيعي الذي يناله الفلاح مقابل يوم عمل شاق(٧٠)

- إن ما ذكرناه عن اقتصار الأمة المصرية علي السكون والهدوء وحبها للعيش في ظلال الأمن والسلام يقعدان بها عن رفع لواء العصيان والخروج علي أولياء الأمور. صحيح أن الفلاحين ينزعون أحيانا إلى الشغب لكنهم لا يلبثون أن يفيقوا إلى الطاعة، ويخلدوا إلى السكينة قبل أن تتحول تلك النزعة في نفوسهم من التردد إلى اليقين(٧١)

- إن عادة الخضوع متأصلة في نفسية الفلاح لدرجة إنه يفضل الموت علي الثورة(٧٢)

- لقد عاش الفلاح في ذلته واستكانته، وألف ظلم الحكام والسادة وقسوتهم، فصار الخضوع عادة، ألف من الحكام القسوة والشدة فأصبح لا يعرف علاقته بمن هم فوقه إلا علي هذا النحو، وإذا وجد من بعضهم جانب اللين إستكثره ورآه شيئاً فوق ما ألفه وتعود عليه(٧٣).

- إن قرون الحكم السيئ والظالم كفيلة بإسباغ نوع من اللامبالاة علي سلوك الفلاحين، فتراهم يقابلون أعظم الكوارث والملمات بلا مبالاة، وعدم اهتمام، إنهم وباختصار يواجهون الطغيان والقهر بالسلبية (٧٤) ولست أشك أن هذه الصورة السلبية مبالغ فيها إلى درجة كبيرة جداً، ولعلها تعبر عن نزعة إستعمارية مترفعة، وراغبة في تبرير القهر الاستعماري الذي أوقعوه علي مصر. لكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن عقوداً عديدة من القهر والاستعباد قد تركت بصمات من ذلك علي نفسية الفلاح في ذلك الحين.

لكن الذين رسموا هذه الصورة الظالمة ينسون أن المصري الفلاح كان يثب أحياناً في حاله من الغضب، قد لا تستمر طويلا لكنها تعبر عن مخزون من الغضب (ولا أقول من الثورة) لكنه غضب كاف لإفزاع العدو.

- عندما نهب المملوك المسمي حسين بك اليهودى بيوتا وأموالا

تجمع المظلومون ساخطين غاضبين فخطب فيهم الشيخ الدريري قائلا: أنا معكم في غد نجمع الأهالي وأركب معكم وننهب بيوتهم كما نهبوا بيوتنا٠

– وعندما كان الحاج مصطفي البشتيلي يقاوم الحملة الفرنسية، أرسل له القائد الفرنسي دعوة إلى الصلح فجمع رجاله قائلا «أتانا جواب من الكلب فأبيناه»(٧٥)

وعندما بدأت بوادر الثورة العرابية، تجاوب معها الفلاحون ، ولعلها أيقظت فيهم كوامن الغضب والثورة ، ولعلها منحتهم السند الذي كانوا ينتظرونه، وظلوا ينتظرونه طويلا٠

– في عام ١٨٧٨ ضربت المجاعة أطنابها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف له مثيل من أجيال عديدة٠ «وقد قيل أن أكثر من عشرة آلاف شخص قد ذهبوا ضحية المجاعة»(٧٦) فتحرك الفلاحون، ويكتب مراسل التايمز في القاهرة «هناك الآن مئات من العمد المشايخ كل يمثل قرية من القري جاءوا لتقديم عرائض تطالب بتخفيض الضرائب٠ وقد حاصروا أبواب الوزارات حتي انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح الحكومية»(٧٧)

٠٠ إنها الخطوة التي اعتادها المصريون منذ ذلك الحين٠

الفلاح يشعر بالظلم فيعطي الطغاة فرصة، يتظلم، يكتب عرائض، وإذ ينكر هؤلاء حقه تكون الثورة. هكذا كان الأمر في الثورة العرابية ثم في ثورة ١٩١٩.

وفي عام ١٨٦٩ نقرأ مقالا يقول «أن الفلاح المصري قد بدأ يخرج من صمت العبودية الذي كان يرزح تحته قرونا، وبدأ يجأر بالشكوي، وهو ما لم يعرف عنه من قبل »[٧٨]

ولعل هذا هو الذي دفع عرابي إلى تسمية حركته بأنها «حركة الفلاحين» إذ يقول «إن حركة الفلاحين تناضل من أجل الخلاص من تسلط الخديوي والأمراء والباشوات والأغنياء»[٧٩]

وعندما يندفع العنف الثوري، يندفع معه وفي مقدمته العنف الفلاحي، لكنه وفي هذه المرة يضرب في العمق، ويكتب كارترايت نائب القنصل البريطاني إلى حكومته في فزع ليخبر حكومته في برقية مؤرخة ٢٦ يونيو ١٨٨٢ «أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتزعون منهم الكمبيالات التي تثبت ما عليهم من ديون، وقد ورد خبر رسمي من الحكومة يقول أن هناك في ناحية بنها قتيل يوناني وأن الباعث علي قتله تمنعه من اعطاء الفلاحين سنداتهم التي له بمقتضاها دين عليهم واجب السداد».

ثم وعندما طلب عرابي باشا «معونات من الشعب للجيش علي أن

تخصم من الضرائب المستحقة عليهم، وكان المديرون يفرضون الاعانة المطلوبة علي معدل قيمة الفدان، وقد عهدوا بذلك إلى المشايخ فكانوا يظلمون أصحاب الأبعاديات من الأتراك والشراكسة ومن ينتمي إليهم، وكان بعض المشايخ يقولون للمعتذر أو طالب المهلة، هل أتيت من بلادك تركيا بأطيان معك، إنما هذه أطيان القطر ونحن أبناء الوطن لا يحق لغيرنا أن ينتفع بها. أتيتمونا فقراء لا تملكون أرضا ولا فلساً فأصبحتم أصحاب أراض وأبعاديات، واستمرت هذه الحالة جارية من ابتداء شهر رمضان إلى انتهائه وهي مدة قضاها بعض أصحاب الأراضي في معاناة المتاعب وتحمل الذل والهوان»(٨٠)

وهكذا فقد تبدأ المدينة العنف الثوري ولكن الفلاحين الهادئين، الخائفين، الخاضعين دوماً يندفعون مع العنف وبه إلى أقصى مداه.

هكذا كان الأمر في الثورة العرابية، وهكذا كان أيضا إبان ثورة ١٩١٩. ونختار مثالا واحداً يرويه فكري أباظة وهو يصف إنتفاضة الفلاحين في أسيوط «ويزحف البؤساء العزل زحف الأسود الكاسرة علي مستودعات الذخيرة المحلية وعلي سلاح البوليس فيتخاطفونه تخاطفا، ويتكون في لمح البصر جيش الثورة من أصحاب الجلاليب. والبيوت الكبيرة أوصدت أبوابها، وأوقفت عليها الحراس خوفاً من

الثورة، الثورة ضد الانجليز، والثورة ضد الثروة، نعم كانت هناك ثورة ضد الإنجليز يقودها بعض المتنورين، وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء» ثم «كانت صفائح البنزين تكوم علي محاذاة قصر محمد محمود باشا أحد القادة المشاركين في الوفد والمنفيين إلى مالطه. ويوشك الثائرون أن يشعلوها بعيدان الكبريت، فقلت لهم : هذا قصر محمد محمود ولا أجل حريته وحرية بلاده ثرتم، فقال وحش من الوحوش: اسكت، هل وزع محمد محمود أرغفة الخبز علي الجائعين؟ نحن طلاب قوت»[٨٢]

ولكن وبقدر ما تحرك الفلاحون، وبقدر ما حاولوا الثأر من بشاعات الاستبداد الإقطاعي النكهة، بقدر ما دفعوا الثمن باهظاً، وظلوا يدفعونه لأمد طويل.

فكبار الملاك الزراعيين ظلوا وعلي الدوام حذرين ورافضين لأي إصلاح في الريف يمكن أن ينهض بالفلاح، أو يمنحه وعياً أو قدرة أو حيوية في الحراك الاجتماعي.

وظلوا علي الدوام يقاومون كل النزعات الإصلاحية التي نادي بها البعض من أمثال مريت غالي ومحمد خطاب وإعتبروا أن المطالبة بأي إصلاح للريف هي دعوة شيوعية مرفوضة.

وإذ تتزايد معاناة الفلاح، وإذ يزداد فقراً، كان كبار الملاك

العقاريين يزدادون تشبثاً برفضهم لأية فكرة إصلاحية.

قلنا أن الفلاح ازدادت معاناته. وثمة أمثلة عديدة.

كانت الزراعة المصرية تتدهور لأسباب عديدة، فإنتاجية الفدان إنخفضت. وإذا كان القطن هو المحصول الأساسي للفلاح، فإن إنخفاض انتاجيته يمثل مؤشراً جدياً.

إنتاجية الفدان من القطن بالقنطار [٨٣]

السنة	الإنتاجية
١٨٨٥ - ١٩٠٠	٤٧ ٥
١٩٣٠ - ١٩٣٥	٤.٤٦

وذلك بالرغم من إستخدام الفلاحين لمزيد من المخصبات والأسمدة الكيماوية التي شكلت عبئاً إضافيا علي الفلاح. «ففي عام ١٩٣٧ كان الفلاح يستعمل في المتوسط ٥٩ كيلو جراما من السماد الكيماوي لكل فدان مزروع في حين لم يكن يستخدم في عام ١٩٠٢ سوي ٤ر٣ كيلو جرام في المتوسط» [٨٤]

ومع صعوبة وصول الأسمدة الكيماوية المستوردة من الخارج بسبب الحرب العالية الثانية. واتباع دورة زراعية غير ملائمة رغبة في زيادة إنتاج الحبوب اللازمة لغذاء قوات الحلفاء في المنطقة.

إزداد تدهور إنتاجية الفدان.

إنتاجية الفدان وفقاً للمحاصيل المختلفة (٨٥)

السنة	القمح	الشعير	الذرة الشامية
١٩٣٨ - ١٩٣٩	٦.١٥	٧.٥٥	٧.٠٣
٤٠ - ١٩٤١	٤.٩٩	٨.٨٦	٦.-
٤٢ - ١٩٤٣	٤.٩٩	٦.٢٥	-

وهكذا كان الفلاح يزداد فقراً، وكان يتحمل عبء أزمة اقتصادية خانقة.

وتبدأ بالضرورة إرهاصات لمطالب إصلاحية. لعل أغلبها أتي من ذات طبقة كبار الملاك رغبة في تلافي أية تفجرات إجتماعية. وبرغم أن هذه الدعوة الإصلاحية كانت محدودة تماماً سواء في مطالبها أو في عدد المنادين بها إلا إنها ووجهت بشراسة شديدة من جانب كبار الملاك.

فمريت بك غالي يدعو لإصلاحات خجولة «مؤكداً أن المصاعب التي تواجه مصر ليس سببها سوء توزيع الثروة، مؤكداً أن السبب هو قلة المرافق الوطنية»(٨٦). ويتشبث بذلك أيضا علوبه باشا إذ يقول «قام بعضهم ينادي في المجلات والكتب والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية حتي توزع الأراضي علي المصريين كافة بشئ

من العدالة. واعتقادي أن هذه الفكرة ليست الطريقة المثلي في إخراجنا من مما نحن فيه، أو لتحسين أحوالنا، ذلك أن بلادنا ديمقراطية ويحسن بنا أن نحافظ علي حرية الفرد ومجال نشاطه»(٨٧).

أما قليني فهمي باشا فقد عارض بشدة الدعوة لأبسط الإصلاحات مثل العمل علي نشر التعليم في الريف وحذر من ذلك بشده لأن ذلك سيؤدي بأبناء الفلاحين إلى نسيان العمل والتحول إلى وسائل الترفيه غير المقبولة مثل ركوب الدرجات أو لبس الأحذية والجوارب وقال «أن هذه مظاهر لا تفيد الفلاح بل تفسده لأنها تؤخره عن عمله، وتدعوه للنفور من طبيعته الخشنة التي ألفها وتعود عليها آباؤه وأجداده»(٨٨)

بل وصل الأمر بكبار الملاك أن عارضوا في ١٩٤٠ قانوناً قدمته الحكومة لمجلس النواب يقضي بعدم السماح بالحجز علي الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ولمعيشته، وثار نواب عديدون وصاح أحدهم «إن هذا القانون يعلم الناس الباطل والتضليل» وصاح آخر «أنا أعارض هذه القوانين التي تقدمها لنا الحكومة لأنها قائمة علي مبادئ بلشفية»(٨٩)

ويرغم هذه المعارضة الشديدة الفجاجة والتخلف ، وربما بسببها

تمرد الفلاح مرات عدة، وكان العديد من الانتفاضات الفلاحية لعل أشهرها إنتفاضة الفلاحين في «بهوت» (١٩٥٠) حيث معقل واحد من أكبر كبار الملاك الزراعيين البدراوي باشا عاشور.

وإذ تتوالي تحركات الفلاحين في عدة قري: الدورتين، الجعفرية وغيرها يكون الجو مهيئاً تماماً لصدور قانون الإصلاح الزراعي (١٩٥٢).

ونتوقف لنتأمل: فالمفارقة واضحة، ففى ١٨٨٢ وفي ١٩١٩ كان الفلاحون يأتون إلى الثورة بعد أن تبدأ، أو بالدقة بعد أن يبدأ بها سكان المدن، إما الآن فهم يبذرون بذور تحرك الثورة تمهيداً لأن يبدأ.

أما المفارقة الأخري فهي أن الزمان يتغير وتتغير أوضاع الفلاح الاقتصادية لكن المناخ الفكري والوعي الاجتماعي يبقى متأثرا بالقديم، ويستمر متأثرا باستمرار بالفوارق الطبقية. ويبقي الفلاح يردد في أسي مواويلا مثل :

طول ما معاك المال   تعمل لك الرجال خاطر
كلامك بيمشي ع العدا   يا عم، ع العين وع الخاطر
واللي بلا مال بين الرجال   لا هو ع البال ولا الخاطر (٩٠)

ويظل الفلاح المصري أسيراً لموروث متوارث ومستقر فى الوعي

وأحياناً *في التصرفات*... وهو موروث سلبي نطالع بعضا منه في عشرات وربما مئات من الأمثال الشعبية التي تدفع إلى الاستسلام القدري لكل ما يحدث:

- المكتوب مامنوش مهروب.
- الحذر ما يمنع القدر.
- اللي انكتب علي الجبين لازم تشوفه العين.
- اللي ما يرضي بقضايا يطلع من تحت سمايا.
- إن صبرتم نلتم وأمر الله نافذ، وإن ما صبرتم كفرتم وأمر الله نافذ.

ولمئات وربما أكثر من أمثال تعترف بالفارق الطبقي وبضرورة الاستسلام له.

- أنت أمير وأنا أمير مين فينا يسوق الحمير.
- صوابعك ماهيش زي بعضها.
- إحنا إخوات ولكن ربنا خلق وفرق.
- ربنا ما سوانا إلا بالموت.
- العين ما تعلاش عن الحاجب.
- المية ما تجريش فى العالي.
- من يعرف مقامه ارتاح.

- اللي يبص لفوق يتعب.

- اللي يبص لفوق توجعه رقبته.

- الفقير لا يتهادي ولا يتنادي ولا يتسمع له في الجمع شهادة.(٩١)

ومثل هذه الأمثال بغير حصر، وهي إنعكاس لحاله من الوعي المستسلم ليس فقط تجاه الفارق الطبقي واستبداد الأغنياء، وإنما تجاه السلطة وكل صاحب نفوذ فى مصر.

وهكذا فإننا نكتشف أن التحرك الغاضب أو حتي الانتفاض العنيف قد يكون تعبيراً عن غضب أو عن رفض لكنه ليس بالضرورة تعبيراً عن «وعي» وبالدقة عن وعي بأهمية الديمقراطية والدستور والتمثيل النيابي.

فهذا شئ، وذاك شئ آخر.

ويمضي الزمان وتتغير الأوضاع الاجتماعية للفلاح كفرد (إصلاح زراعي- تصفية للاقطاع- تصفية سياسية الكبار الملاك العقارين- مجانية التعليم الجامعي ..إلخ،) وللريف بأسره (تعاونيات زراعية- وحدات اجتماعية- مياه نقية- كهرباء- وحدات صحية، إدارة محلية- راديو- تليفزيون- فضائيات- هجرة للعمل بالخارج بما يتيح دخولا عالية نجحت في تطوير أساليب الحياة في القرية كمنازل حديثة

وإختفاء الكثير من مظاهر الاقتصاد المنزلي بما أتاح للقرية متاجر وسلع لم يعتد الفلاح علي استهلاكها من قبل- وتطورات عديدة أخرى بغير حصر، نجحت فى اجتذاب المثقفين من أبناء الفلاح للإقامة في القرية والتوظف فيها هرباً من أزمات الإسكان والمواصلات وغيرها .. إلخ) تتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تتحسن في البدايات (بعد ثورة ١٩٥٢) ثم تسوء ثم تزداد سوءاً. ونحتاج إلى إطلاله متأنية وذات طابع علمي علي مدى تأثر الوعي السياسي والاجتماعي والديمقراطي عند الفلاح المصري.

* * *

ويعود إهتمامنا بدراسة مسألة «الوعي» عند الفلاح إلى إعتقادنا بأنها تؤثر سلباً وإيجابا على موقفه السياسي والاجتماعي، وعلي ممارساته إزاء قضية الديمقراطية وإزاء السلطة، وعلي دوره فى المعركة الانتخابية ومدي إنخراطه فى النشاط الحزبي، فالوعي هو محور التحرك تجاه قضية الديمقراطية ومن خلالها. ولاشك «أن مطالب المحكومين الموجهة إلى النظام وأساليب تعبيرهم عنها وضروب سلوكهم وإتجاهاتهم ومشاعرهم حياله تتأثر فى جانب منها بالثقافة السياسية السائدة، أضف إلى ذلك أن التغيير السياسي يرتبط بالثقافة السياسية أوثق الارتباط، فالقيم قد تكون دافعاً

للتغيير أو عائقاً في سبيله»(٩٢).

لكننا نخطئ لو تصورنا أن مستوي الوعي هو وحده الذي يؤثر علي سلوك الفلاح تجاه قضية الديمقراطي.

فهو يتأثر بعوامل أخرى وخاصة فى أداء دوره الانتخابي. و أهم هذه العوامل ما يسمي بالولاء المحلي. «والولاء المحلي يدور على مستويين الولاء للعائلة أولا ثم الولاء للقرية ثانياً. فهو جزء لا يتجزأ من عائلته إزاء العائلات الأخرى في القرية. وهو جزء لا يتجزأ من قريته إزاء من هم خارج قريته»(٩٣) لكن التطورات السياسية والقومية وتمكن الفلاح من متابعتها سواء عبر الراديو أو التليفزيون أو الفضائيات بدأت تجتذب الفلاح نحو ولاءات وتوجهات جديدة. «فلقد تخلص الفلاح- إلى حد ما- من الاستغراق في شئون القرية بل أصبح مهتما بمتابعة القضايا القومية مدركاً أنها تؤثر فى مجتمعه المحلي»(٩٤) والحقيقة أن الإعلام المسموع والمرئي أصبح يلعب دوراً متزايداً في انتزاع الفلاح من قوقعة القرية ليحلق به في مساحات جديدة منها الاهتمام بقضايا السياسة والاقتصاد والمشكلات الاجتماعية، وبقضايا محلية عديدة وكذلك بالقضايا القومية مثل قضية الصراع العربي الإسرائيلي.. وغيرها، ونقرأ «لقد نجح التليفزيون إلى حد كبير في إخراج الفلاح من عزلته ومنحه

الفرصة للتعرف على الأحداث السياسية المحلية والقومية والعالمية.

أما دور الصحف فهو محدود للغاية»[٩٥].

والحقيقة أن تأثير الصحف محدود للغاية على وعي الفلاح، لسبب بسيط هو إنتشار الأمية، وحتي هؤلاء الذين يعرفون القراءة يعزفون عن شراء الصحف ربما بسبب تدني مستوي الدخل، أو الاكتفاء بالراديو والتليفزيون.

ويورد د.كمال المنوفي (المرجع السابق) نتائج مثيرة للدهشة لاستبيان أجرى في إحدى قرى محافظة المنوفية :

- ٤٪ من الآباء الملمين بالقراءة يقرأون الصحف بانتظام.
- ٣٢٪ يقرأونها بشكل غير منتظم.
- ٦٤٪ لا يقرأون صحفاً علي الإطلاق (رغم إنهم يعرفون القراءة).
- أما أبناء ذات الأسر فالنسبة بينهم أفضل قليلاً.
- ١٤٪ من الأبناء الملمين بالقراءة يطالعون الصحف بانتظام.
- ١ر٦٥٪ يقرأونها بشكل غير منتظم.
- ٩ر٢٠٪ لا يقرأون صحفاً علي الإطلاق.

والمثير للاهتمام أن الغالبية العظمي من الذين يطالعون الصحف ذكروا إنهم لا يشترون الصحف وإنما يستعيرونها من قريب أو أحد

الجيران هو في أغلب الأحيان موظف أو تاجر[٩٦]. أما الموضوعات المفضلة فى القراءة فهي الحوادث والرياضة.

فإذا أتينا إلى الراديو واستماع الفلاح إليه نجد أن النسبة تختلف.

- ٨٢ر٧٪ من الآباء يمتلكون جهازاً للراديو.
- ٦٨٪ منهم يستمعون إليه بصورة منتظمة.
- ١٨ر٦٧٪ يستمعون بصورة غير منتظمة.
- ١٣ر٣٣٪ لا يستمعون للراديو.

أما الأبناء فالنسبة مختلفة باتجاه إيجابي.

- ١٠٠٪ تقريبا من الأبناء يمتلكون جهازاً للراديو.
- ٩٨ر٦٧٪ يستمعون للراديو بشكل منتظم.
- ١ر٣٣ ٪ يستمعون إليه أحيانا.

أما ما يستمعون إليه فهو :

- ٩٦ر٩٢٪ من الأباء الذين يستمعون يفضلون الاستماع لتلاوة القرآن الكريم.
- ٣٨ر٤٦٪ يستمعون للأخبار.

أما الأبناء فالنسبة كالتالي :

- ٧٦٪ يستمعون للأخبار.

- ٦٨٪ يستمعون للقرآن.

والمثير للدهشة هو أن د. كمال المنوفي أجرى هذا البحث في أواخر السبعينيات لكنه لم يورد أية أرقام عن التليفزيون. والشئ المؤكد أن الوعى والأوضاع المعرفية قد تطورت بصورة إيجابية جداً بسبب التليفزيون والفضائيات.

كذلك لعبت القوات المسلحة دوراً مهما فى نشر الوعي المعرفي والسياسي والقومي وسط مجنديها ويمكن ملاحظة ذلك سواء في كتب التوجيه المعنوي، أو حتي بالمشاهدة العينية حيث يعود الفرد المجند إلى قريته وهو أكثر وعياً ومتابعة للأحداث(٩٧).

وإذا أتينا إلى الممارسة السياسية نجد أن القرية قد شهدت تكوين تنظيمات ثورة يوليو: هيئة التحرير- الاتحاد القومي، فالاتحاد الاشتراكي.

والحقيقة أن هذه التنظيمات قد إحتوت على نصوص تحفز الفلاح على الإسهام فى العمل السياسي في صفوفها، فقد إستبعدت خصومه التاريخيين من صفوفها. إذ حظرت على الذين طبقت عليهم قوانين الإصلاح الزراعي الانضمام إلى هذه التنظيمات (٩٨)

ثم خصصت هذه النصوص أيضا ٥٠٪ من مواقع القيادة في هذه التنظيمات للعمال والفلاحين، وكذلك خصصت نسبة مماثلة في

عضوية الهيئات التشريعية (٩٩). لكننا نود أن نذكر بتحذيرنا السابق والصارم بضرورة مراعاة الفارق بين النصوص وبين التطبيق.

ورغم أن الأمر لا يحتاج إلي تأكيد فإننا نكتفي بإيراد شهادتين..

د. كمال المنوفي يقول «جاء أغلب أعضاء وأمناء لجان العشرين (الاتحاد الاشتراكي) في قري كثيرة من الاعيان الذين استغلوا مواقعهم فى الاتحاد الاشتراكي لتحقيق مصالحهم الذاتية، والراجح أنهم بحكم وضعيتهم الطبقية المتميزة كانوا يتعالون على الفلاحين، ويربأون بأنفسهم عن الاحتكاك بهم... ولم يتغير الموقف كثيراً بعد تكوين الجماعات القيادية إذ أساء أعضاؤها بدورهم إستخدام سلطتهم، ولم يقوموا بنشاط يذكر في مجال التثقيف والتوعية، ومن هنا فقد أغلب الفلاحين الثقة في الاتحاد الاشتراكي، ولم يشعروا بجدية العمل السياسي، وإفتقدوا إلى الوعي السليم بالاشتراكية إلى درجة أن بعضهم كان يخلط بينها وبين سداد إشتراك العضوية»(١٠٠)

أما الشهادة الثانية فهي «لكن لجان الاتحاد الاشتراكي بالقري ظلت بصفة عامة ضعيفة ومحدودة الفاعلية، بل لقد واصل أعضاؤها

إستغلال مواقعهم في الإستحواذ علي أقصى ما يمكنهم من خدمات الأجهزة الإدارية، ولا غرو إذن أن التنظيم السياسي عجز عن الاضطلاع بمهمة الرقابة على الأداة الحكومية بما دفع العاملين فيها إلى مزيد من الانحراف وإستغلال النفوذ»(١٠١).

وحتى ذلك الفساد لم ينعكس على وعي الفلاح تجاه مجمل النظام.. «فالمثير للدهشة أن فساد أداة الحكم البيروقراطي لم يؤثر علي حب الفلاحين لعبد الناصر، فقد تصوروا إنه ليس المسئول عن إنحرافات القادة الإداريين المحليين، وأنه لو عرف بها لما سكت عليها، وما كان بوسعه أن يعلم لأنشغاله بما هو مهم من أمور الدولة»(١٠٢).

ولابد لنا أن نشير هنا إلى عنصر بالغ الأهمية في تغيير المكون الثقافي والتعليمي والفكري للريف، فالإصلاح الزراعي قد صحبه قرار مجانية التعليم الجامعي. وارتفاع نسبي فى مستوي دخل الفلاح بما أنتج شريحة اجتماعية في الريف المصري هي المثقفين من أبناء الفلاحين، وتكاثر عدد خريجي الجامعة والمهنيين من أبناء الفلاحين. وكما أشرنا من قبل فإن عديداً من هؤلاء المثقفين بقوا في القرية وعملوا بها كأطباء أو محامين أو موظفين في الأجهزة المحلية أو أقاموا في القرى القريبة نسبياً من المدن هرباً من أزمة الإسكان.. ولاشك أن هذه الشريحة قد شكلت عنصر إستنارة

وحراك ثقافي وفكري فى مجتمع القرية.

ومع ذلك ظل الاهتمام بالعمل السياسي والوعي بأهميته محدوداً بالقرية. ولم يتغير ذلك كثيراً باستقرار التعددية الحزبية ونطالع نتائج الاستبيان التالي. حول تأثير المتغيرات الاجتماعية علي مستوي الاهتمام بالشئون السياسية.

***نسبة الاهتمام بالشئون السياسية.**(١٠٣)

- ذكور ٥ر١٨٪.

إناث ٣ر٤٪

- يقرأ ويكتب ٢٤٪

أمي ٦ر٩٪

- يمتلك أقل من فدان ١٠٪

يمتلك من فدان إلى ٣ أفدنة ٣ر١٧٪

يمتلك من ٣ أفدنة إلى خمسة ٤٥٪

- مستوي معيشة متدني ٥ر٧٪

مستوي معيشة متوسط ٧ر١٣٪

مستوي معيشة مرتفع ٢٦٪

والأرقام بالغة الدلالة فكلما انخفض مستوي المعيشة وقلت مساحة الحيازة قل إهتمام الفلاح بالسياسة. هذا بينما يراهن

البعض علي أن انخفاض مستوي المعيشة يؤدي إلى مزيد من الانخراط في السياسة. ونقرأ تعليقاً علي الاستبيان السابق «تحقق الغرض القائل بتأثير حجم الحيازة الزراعية على مستوي المشاركة السياسية، فأصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة أكثر ميلاً من أصحاب الحيازات القزمية إلى التصويت في الانتخابات والاهتمام بالأمور العامة والانخراط في عضوية الأحزاب، وفي الاحتجاج السياسي. وهكذا تأكد بصفة عامة الفرض الخاص بالعلاقة الطردية بين مستوى المعيشة ومستوي المشاركة فأهل اليسر أكثر من أهل العسر إقبالا علي التصويت، وإهتماماً بالسياسة، وإنضماما للأحزاب»(١٠٤)

والعبارة السابقة مثيرة للاهتمام، فالأمر ليس قاصراً على أن الأكثر ثراءً هم الأكثر إهتماماً بالسياسة والانتخابات وإنما أيضا- وهذا مثير للاهتمام- هم الأكثر إستعداداً للأعمال الاحتجاجية - ونتائج الاستبيان تؤكد ذلك.

***تأثير العوامل الاجتماعية علي ممارسة أعمال الرفض والاحتجاج(١٠٥)**

- أولا: السن
- أقل من ٢٥ سنة ٦ر٣٩٪

- من ٢٥ إلى ٤٠ سنة ٨ر٢٣٪

- من ٤٠ إلى ٦٠ سنة ٥ر٢١٪

- ثانيا : الجنس

- ذكور ٢٤٪

- إناث ٣ر٢٩٪ وهذا رقم مثير للدهشة فالنساء أكثر إستعداداً للأعمال الاحتجاجية من الرجال.

- ثالثا : التعليم

- أمي ٤ر٢٢٪

- يقرأ ويكتب ٣ر٢٨٪

- رابعاً: الحيازة

- أقل من فدان ٢١٪

- من فدان إلى ثلاثة ٢٨٪

- من ثلاثة أفدنة إلى خمسة ٥ر٣٢٪

- خامساً : مستوي المعيشة

- متدني ١٤٪

- متوسط ٤ر٢٧٪

- مرتفع ٥ر٢٧٪

ثم نأتي إلى عضوية الأحزاب لنكتشف ذات الحقيقة المثيرة

للاهتمام

***تأثير المتغيرات الاجتماعية علي عضوية الأحزاب السياسية(١٠٦)** .

- أولاً : السن
- أقل من ٢٥ سنة ٨ر٣٪
- من ٢٥ إلى ٤٠ سنة ٨ر١٣٪
- من ٤٥ إلى ٦٥ سنة ٤ر١١٪

والدلالة خطيرة للغاية فنسبة المشتغلين بالسياسة من كل الأعمار هي فقط ٢٩٪.

- ثانيا : النوع
- ذكور ٢ر١٣٪
- إناث ٣ر٣٪
- ثالثا : التعليم
- أمي ٢ر٥٪
- يقرأ ويكتب ٣ر١٩٪
- رابعا: الحيازة
- أقل من فدان ٧ر٧٪
- من فدان إلى ثلاثة ١١٪

- من ثلاثة أفدنة إلى خمسة ٥ر٣٧٪

- خامساً : مستوي المعيشة

- متدني ٦ر٨٪

- متوسط ٦ر٧٪

- مرتفع ٢١٪

ويلاحظ أن هذه النسبة محسوبة من الـ٢٩٪ وهم المشتغلون بالسياسة

وتتأكد ذات الملاحظة السابقة فالاهتمام بعضوية الأحزاب السايسية يزداد فى الشرائح ذات مستوي المعيشة الأكثر ارتفاعاً، ويقل لدي الفئات المنخفضة المستوي.

وتتأكد صحة هذه النتائج فى إستبيان آخر أجراه د. صلاح منسي [١٠٧] فالدراسة الميدانية المتأنية التي أجراها أفصحت عن أن ٩٢٪ من الفلاحين الذين شملتهم العينة يشاركون في التصويت فى الانتخابات لأسباب متعددة (الأسرة- القرية- الإكراه- التعصب- الخوف من الغرامة..إلخ). لكن هذه المشاركة في الانتخاب لا علاقة بالإهتمام بالسياسة فالاهتمام شديد التدني وكذلك الوعي بالحياة السياسية وينعكس ذلك بوضوح شديد فى انخفاض شديد فى الانضمام للأحزاب السياسية »[١٠٨]

وبهذا نكتفي فى الحديث عن الفلاح.. وننتقل إلى العامل

* * *

ومع تدفق العمال الأجانب على مصر، تدفقت معهم أفكار الاشتراكية والعمل النقابي والنضال العمالي. وهكذا فإن الوعي العمالي لم ينضج عبر التربة المصرية، وإنما استورد إليها كشتلات نبات، إستنبتت في أوربا ثم جري غرسها من جديد فى تربة مغايرة. فإحتاجت بعض الوقت كي تستقر وتنهض مصرية المذاق. وهكذا وعبر الفترة من ثمانينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين كان النضال العمالي والنقابي المصري ممتزجاً بالأساليب والممارسات المنقولة أو المقتبسة علي طريقة «التيك أواي» من العمال الأوربيين وخاصة اليونانيين والإيطاليين والأرمن الذين كانوا يشكلون جزءاً مهماً في المكون العمالي المصري. وعندما بدأت الطبقة العاملة في النضج بحيث إستطاعت أن تمتلك زمام المبادرة بيديها، وأن تصوغ أساليب نضالها الخاصة بها والمتلائمة مع مكونها الاجتماعي، كانت البرجوازية المصرية التي وصلت إلى السلطة فى مصر (التي نالت إستقلالا مفترضاً أو محدوداً منذ عام ١٩٢٣) قد نضجت هي أيضاً بحيث بدأت فى توجيه ضربات شديدة للتحرك النقابي واتحاد نقابات العمال (الذي كان تحت سيطرة اليسار)

وقامت بحله والاستيلاء على مقاره وأمواله وسجن قادته، وبدأت فى عملية غزو منظم للطبقة العاملة عن طريق قيام عناصر برجوازية بقيادة إتحادات عمالية تحت سيطرتها لتحرم العمال من أي توجه مستقل، وهكذا تكونت إتحادات عمال متعددة تحت قيادات برجوازية أو حكومية (عبد الرحمن فهمي بك، الدكتور محجوب ثابت بك- الأمير عباس حليم- جلاد باشا) فأفرغ التنظيم النقابي من مضمونه وتحول إلى أداة في يد الطبقة المعادية. (١٠٩)

وهكذا يكون طبيعيا أن نحاول البدء من البداية الحقيقية.

تتحدث صحف عام ١٨٩٤ عن واقعة ضبط منشورات يوزعها «أحد اليونانيين تحض العمال على الاحتفال بذكري نهضة الكوميون عام ١٨٧١ وقد جاء فيها «يا أيها العمال إذكروا أن هذا اليوم هو تذكار نهضة الكوميون فى باريس، فهلم أيها العمال المظلومين نتحد جميعاً ونهتف معاً، فليهلك الموسرون الضواري ، ولتحيا الثورة الاجتماعية ولتحيي الشيوعية»(١١٠)

وهناك أيضاً إضراب قام به عمال الكراكات في قناة السويس، وثمة تقرير مطول لمحافظ عموم القنال بعنوان «بيان الحوادث التي وقعت بين شغالي الكراكات وقومبانية القناة من أول أكتوبر ١٨٩٤ لغاية ١٥ منه، ويتلخص في مسألة إعتصاب الشغالين اليونانيين في

القومبانية»[١١١]

وثمة تقرير خطي مطول كتبة بالفرنسية أحد قادة اليسار اليوناني في بدايات القرن العشرين عن نشاط اليسار اليوناني والعمال اليونانيين، وبه معلومات مفصلة توحي بنشاط عمالي عارم إستطاع أن يجذب إلى صفوفه العمال المصريين.. حيث تلقنوا على الفور، وفى غمرة عمل مشترك فاعل فنون النضال العمالي والنقابي.[١١٢] وكان هناك قائد عمالي بارز هو جوزيف روزنتال (روسي الجنسية). ونستمع - وسريعا أيضاً- إلى روزنتال فى شهادة له أمام النيابة «إننى منذ حداثتي أميل إلى المبادئ الاشتراكية وأحن إليها، وقد كانت أعظم الآمال عندي أن أرى حالة العمال تتحسن بقوة التربية والنظام. ولما وفدت إلى مصر عام ١٨٩٩ جعلت أسعي لتأليف النقابات وأول نقابة إشتركت فى تأليفها كانت نقابة عمال السجاير. وبعد ذلك اشتركت فيَ تأسيس بضع نقابات أخرى للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع، وكانت تلك النقابات كلها تقريباً للعمال الأجانب، لأن العمال الوطنيين كانوا في ذلك الوقت أقلية في جميع الحرف.. ولكن الوطنيين أخذوا بالنهوض وتعلموا كثيراً من الحرف الفنية، فكثر العمال الفنيون منهم، حتي جاءت الحرب العظمي وأضطر العمال الأجانب إلى مغادرة مصر، فصار العمال الوطنيون

أغلبية كبرى في الدوائر العاملة، وهذا النمو ساعدهم على تأسيس النقابات.. وفى عام ١٩٢٠ وجهت نداءاً إلى النقابات العاملة أدعوها إلى تأسيس إتحاد يضم شملها جميعا، فتلقت هذا النداء بالقبول الإجماعي، وأرسلت إلى الإسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك في البحث في المشروع»[١١٣].

وكانت هناك أيضا نقابة الصنائع اليدوية التى أسسها الحزب الوطني، وألحق بها «مدارس الشعب» وهي مدارس ليلية كان الغرض منها تعليم الفقراء والعمال مجاناً، وقد تطوع شباب الحزب الوطني للتدريس فيها وفقا لبرنامج أعده الحزب (القراءة والكتابة- الصحة والاحتياطات الصحية - المعاملات اليومية- الحساب- الجغرافيا - تاريخ مصر والعالم الإسلامي). وقد افتتح الحزب أربعة مدارس فى القاهرة (بولاق- شبرا- العباسية - الخليفة) وقد قام محمد فريد بنفسه بالتدريس فيها»[١١٤]

ويكتب محمد فريد عدة مقالات يدافع فيها عن العمال. وعندما أضرب عمال الترام ساندتهم جريدة اللواء مؤكدة «أن المتأمل فى المطالب التي عرضها هؤلاء العمال يعرف مبلغ عدلها وصوابها، فإنهم فلم يفتأتوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل وإنما طلبوا أن يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات، وأن يأخذوا الكفالة

الكافية لهم، وأن لا يضاموا ولا يرهقوا وأن يكون الأجر على قدر العمل، وللعمل وقت محدود»(١١٥)

وإذا كان أول إضراب عمال قد توصل بحثنا إليه قد وقع في ١٨٩٤ ثم تلاه إضراب عمال لفافى السجاير(١٨٩٩) فإن موجة الإضرابات ما لبثت إن انتشرت بصورة مثيرة للدهشة. وكانت البداية بالطبع هي تأسيس النقابات : لفافي السجاير ١٨٩٩- إتحاد عمال الخياطين ١٩٠١- جمعية عمال الأدوات المعدنية ١٩٠٢- جمعية كتبة المحامين ١٩٠٢- وفي ١٩٠٧ تأسست نقابة الصنائع اليدوية- ونقابة عمال الترام ونقابة عمال السكة الحديد، وعندما طاردت مصلحة السكة الحديد مؤسسى النقابة، قاموا بتأسيس جمعية سرية أسمت نفسها «جمعية بؤساء السكة الحديد». وفي ١٣ أغسطس ١٩٠٨ عندما أصدرت مصلحة السكة الحديد منشورها رقم ٤٥٧ الذي يقضي بأن تكون مدة العمل١٢ ساعة في اليوم، أصدرت هذه الجمعية بياناً سرياً ثم وجهت العمال إلى إرسال سيل من البرقيات إلى المسئولين والصحف بصيغة موحدة (لإيضاح أن خلف هذه البرقيات عمل منظم) تقول «منشور الإدارة نمرة ٤٥٧ صارم وغير مستطاع نرجو تقليل ساعات العمل وتحسين رواتبنا، ولا نهدأ حتي ننال مطالبنا» (١١٦) وبدأ العمال إضراباً تحت قيادة

سرية.

أن تتبع موجة الإضرابات يثير الدهشة.

- في ١٩٠٠ أضرب العمال الإيطاليون بخزان أسوان.

- نوفمبر ١٩٠١ أضرب عمال الترزية .

- ديسمبر ١٩٠١ أضرب عمال مصنع السجاير

- يناير ١٩٠٢ اضرب الحلاقون (١١٧)

- يناير ١٩٠٢ أضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية.

- مارس ١٩٠٢ أضرب عمال مطبعة الكوربيري إجبسيانو بالقاهرة.

- مارس ١٩٠٢ أضرب عمال السجاير بالإسكندرية (١١٨)

- أكتوبر ١٩٠٨ عاود عمال ترام القاهرة الإضراب، وقبض على ثمانية منهم (١١٩)

- اكتوبر ١٩١٠ اضرب عمال عنابر السكة الحديد، وتكتب «اللواء» لتحيي هذا الإضراب قائلة «أننا قد رأينا اليوم مظهراً من مظاهر الاشتراكية، لا يبعد أن يصير هلالة على توالي الأيام بدراً كاملا» (١٢٠)

وعندما يضرب عمال الترام من جديد (٣٠ يوليو ١٩١١ واشترك في الإضراب ٤٠٠٠ عامل وموظف) تيقظت الرجعية المصرية رغم

إنها لم تكن طرفاً فى هذا الأمر، فالمصانع مملوكة للأجانب وشركة الترام كذلك. وإدارة السكة الحديد أجنبية، وتكتب جريدة «الجريدة» «تسري عدوي الأفكار من فرد لفرد ومن بلد إلى بلد، ويكون لها من النتائج فى كل بقدر ما تجد من الاستعداد فى نفوس الناس. وإذا فكرنا في إعتصاب عمال الترام فى العاصمة ثم قيام زملاءهم اليوم بالإسكندرية بإعلان إعتصاب جديد. حكمنا مع الاعتقاد التام بأن ما يجري هو نفحة من تلك الرياح الاشتراكية التي تجوب المعمورة بلداً بلداً»(١٢١)

ثم تكون محاولات عديدة لتأسيس حزب للعمال ونقرأ فى الصحف رسالة من محمود عثمان أفندي جاء فيها «كلنا يعلم مركز العمال فى أوربا، فالعامل هناك لا فرق بينه وبين القاضي والمحامي، ولما كان الإنسان من فطرته الطبيعية ميال إلى الارتقاء قام جماعة من خيار عمال المصريين الذين يقدرون الأشياء وأسسوا حزباً باسمهم ليربط كلمتهم» (١٢٢) وتتوالي محاولات تأسيس حزب عمالي ابتداء من هذا الحزب إلى حزب المقاصد المشتركة للعمال (١٢٣) إلى الحزب الاشتراكى المبارك.. وحزب الاشتراكيين (١٢٤) وحتي الحزب الاشتراكي المصري (أغسطس ١٩٢١).

ويدرك العمال قيمة الصحافة. ويحاولون أن تكون لهم صحافتهم

الخاصة بهم «ففي عام ١٩٠٨ صدرت جريدة «الوضاح» لسان حال حزب العمال، وفى نفس السنة صدرت مجلة عمال السكة الحديد، وفى عام ١٩١٢ صدرت في طنطا مجلة «التعاون» معلنة أنها تبحث فى مصلحة العامل» (١٢٥).

وتعود الرجعية المصرية لتفجر فزعها فى صورة غضب ساخط على العمال وعلي الحكومة التي «تتهاون» معهم ولا تضرب تحركاتهم بما يكفي. فالجريدة (حزب الأمة) تهاجم مبدأ الإضرابات وتصفه بأنه «داء جديد جلبه الغرب إلى الشرق، وهذا هو مبدأ الفوضي وأول مراتبها» ثم تنشر مقالا آخر عنوانه «علي ذكر الاعتصاب الأخير» جاء فيه «إن التشبه بالمتطرفين الأوربيين في مقاومة الحكومة وبال على العامل وعائلته»(١٢٦).

أما الأهرام فتتحدث عن العمال المضربين قائلة «إنهم يقلدون العمال الأوربيين تقليد القردة، ولكنه تقليد فاسد ومضر بهم» (١٢٧) أما جريدة المقطم (وهي جريدة احتلالية) فتقول غاضبة «إنه إغفال شديد لا يقبل فيه عذر لمعتذر، ولا يدعو الناس للاطمئنان بعد الآن. أن قيام العمال بالاتفاق السري فيما بينهم علي الإضراب دون علم الحكومة وبوليسها العلني والسري وعيونها وأرصادها لأمر خطير، فماذا يمنع أن يدبر العمال المكايد والمؤامرات ليضرموا فى البلاد

نيران الثورات قبل أن تعلم الحكومة بأمرهم؟»[١٢٨]

وهكذا يتصاعد صراع ضار بين حركة عمالية متصاعدة، ما لبثت أن إلتحمت بالحركة الوطنية التى تصاعدت في ثورة ١٩١٩، والتي شارك العمال فيها بتحركات واسعة أثبتت قدرتهم علي التنظيم والتأثير ولعب دور قيادي في الثورة. وبين القوي الرجعية التي بدأت تخشي من هذا التحرك وتعتبره نذيراً بخطر شديد.

وتتعالي أصوات مؤيدة للعمال من كل الاتجاهات، وشعراً نقرأ :

برح اليوم بالظهور الخفاء .. فكلوا

الأغنيـــاء يا فقراء

إمضغوهم وعلقوا الاثم في .. جيدي

فهم بانتحارنا الاثماء

وأبلعوهم.. وكلكم مستعد .. لابتلاع

الاحجار لولا الحياء

وشاعر آخر يصرخ هو أيضاً

مضي عصر النخاسة من زمان.. ولاح

علي البرية غير شمسه

زمان كان فيه العبد يشقي.. ليسعد قلب

سيده بنحسه

لقد حان الزمان لوضع حد٠٠ لظلم المستبد

وسحق رأسه[١٢٩]

وعلي صفحات الجريدة اليسارية «الحساب» التي أصدرها أحد قادة الحزب الشيوعي عام ١٩٢٥٠ نقرأ شعراً عامياً شديد الحماس دفاعاً عن العمال والفلاحين كثيراً ما كان يوقعه محمود رمزي نظيم وهو واحد من أشهر شعراء العامية المصريين وكان عضواً فى الحزب.

ونقرأ واحدة من هذه القصائد تحكي عن الصخب المرتفع حول الانتخابات البرلمانية في ذلك الحين.

دوشتوني ولا شئ جديد ٠٠ فلا غلب ولا

حال سعيد

جموستي شركة العمدة وجحشي٠٠ بتاع

الشيخ والغفرا شهود

وزعبوطي المقطع من زمان ٠٠ هو الزعبوط

والزفت العتيد

ثم يوجه كلامه لنواب الوفد :

أدى حالتي مطينة تبكي ٠٠ فايه اللي

عملتوه يفيد

خششتوا البرلمان فكان حربا ·· على كم

قرش يأخذها العميد

خنقتونا وزودتوها هبابا ·· على الفلاح،

هل هذا حميد؟

ودي أنتم قد وقعتم تحت أيدنا ·· وللأيام

تصريف مجيد

وأنتم يا جداد إذا انتخبتم ·· فماذا

تعملوا؟ ماذا تريدوا؟

شوفونا يا خلايق إحنا منكم·· ومن مصر وما إحناش

هنود(١٣٠)

وتؤكد «الحساب» إنها «ستخصص صفحاتها لمجرد خدمة العمال لتكون صوت العمال فلا يسمع علي صفحاتها صوت آخر، ولا تخدم هيئة أخري غير هيئاتهم، ولا شخصا غير أشخاصهم، وأشخاص الذين يعطفون عليهم، ويسعون في منفعتهم، وفي سبيل الوصول إلى حقوقهم» (١٣١). ثم دعت هذه الجريدة إلى تأسيس «لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاحين» وأعدت برنامجاً انتخابياً طالبت المرشحين فى الانتخابات بالالتزام به ثم قالت «أيها العمال والفلاحون لا تعطوا أصواتكم لأي شخص لا يقبل هذا البرنامج ويعد بتنفيذه»(١٣٢)

وتغلق الحكومة «الحساب». وتتوالي المحاولات «روح العصر- شبرا- المجلة الجديدة- العصور- التطور- الفجر الجديد- حرية الشعوب- الضمير- الجماهير - الملايين- الغد - البشير- الناس - الواجب» وتتوالي معها حملات المطاردة والإغلاق والسجن، لكن المسيرة تستمر.

وبرغم حملات اعتقالات ومطاردة محمومة يوجد وعلي الدوام نفوذ يساري ما وسط التحركات العمالية.

وثمة وثيقة هامة تتحدث عن هذا النفوذ فى عام ١٩٣٥ وعن شكل من أشكال التنظيم فتقول «ومن بين هؤلاء الرفاق شيخ من الزقازيق هو سكرتير نقابة عمال السكة الحديد، وآخر هو مدير الشركة التعاونية للاوتوبيس، وثالث من اللجنة المركزية لاتحاد نقابات الأمير عباس حليم وهناك أيضا محاميان أحدهما زهير صبري وهما عضوان في حزب الوفد وينشطان فى اتحاد النقابات الوفدي»

ويقول «هناك إستياء كبير في صفوف عمال النقابات الوفدية فالاجتماعات قليلة والعمال ليس لهم حق الكلام فيها وقد وزع «إبراهيم» منشوراً بين الجماهير العمالية عن طريق العلاقات الشخصية، وقد أعيد نشر هذا المنشور بواسطة النقابات المستقلة للأتوبيس، وكان شعاره الأساسي «حرية الكلام والمبادرة العمالية

داخل النقابات– الانتخابات الديمقراطية لقيادات النقابات بوساطة مجالس النقابات»(٢٣٣)

ونخطئ كثيرا لو تصورنا أن هذا هو مجمل النشاط. أو أن اليسار كان وحيداً بل لعل دوره كان محدوداً بالنسبة للحركة العمالية العامة. فقد كانت هناك حركة إضرابية نشطة، ولم تتوقف، نرصد منها نماذج، ونؤكد أنها مجرد نماذج.

– اغسطس ١٩٣٢ : إضراب عمال الجباسات.

– اكتوبر ١٩٣٢ : إضراب عمال النقل بميناء الإسكندرية.

– يونيو ١٩٣٣ : إضراب عمال أتوبيس ثورنكروفت.

– يونيو ١٩٣٣ : إضراب عمال طرق النحاس بالقاهرة.

– فبراير ١٩٣٥: إضراب عمال نقل الفحم بميناء الإسكندرية. وعمال نقل بذرة القطن بالميناء.

– يونيو ١٩٣٦: إضراب عمال شركة أقطان كفر الزيات بالإسكندرية.

– يونيو ١٩٣٦: إضراب عمال شركة الغزل الأهلية للنسيج بالإسكندرية.

– يوليو ١٩٣٦: إضراب عمال ترام الإسكندرية.

– يوليو ١٩٣٦ إضراب عمال مصنع تكرير السكر

بالحوامدية(١٣٤)

ومع تصاعد هذه الحركة إضطرت الحكومة إلى تشكيل لجنة لبحث أسباب هذه الإضرابات إلا أنها لم تقدم للعمال شيئاً. فتفجرت موجة إضرابات أخري عام ١٩٣٨ شملت كل قطاع النسيج تقريباً، وتشكلت لجنة سرية لقيادة إضراب عمال النسيج فى المحلة(١٣٥)

وتحت ضغوط العمال المتصاعدة ومع شعور الوفد بضعف جماهيريته فى أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، قدم شيئاً للعمال لعله يستعيد بعضاً من جماهيريته في صفوفهم فأصدر القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ والذي سمح للعمال وبشكل قانوني بتكوين نقابات لهم.

ومهما بحثنا سنجد المزيد ومهما أطلنا فإن هناك الكثير والكثير.. ويحتاج الأمر إلى مجلدات.

وتتصاعد الحركة العمالية طوال الأربعينيات لتلعب دوراً بارزاً فى معركة التحرر الوطني (اللجنة الوطنية للطلبة والعمال) ولتخوض معارك إضرابية لم تشهد لها مصر مثيلا. وتتسع الموجة الإضرابية لتشمل فئات لم يسبق أن شاركت فى عمل إضرابي مثل إضراب الممرضين- إضراب المدرسين ثم توج ذلك كله بإضراب ضباط وكونستبلات البوليس.

أنها الإرهاصات التي فتحت الطريق أمام ثورة يوليو.

وتكون ثورة يوليو بداية لمرحلة جديدة، نال فيها العمال الكثير مما لا يمكن حصره وفقدوا فيها المزيد من حريتهم النقابية ومن استقلال نقاباتهم. وقدموا شهداء (خميس والبقرى) وسجناء بغير حصر..

بما يشكل وعياً متناقضاً مع بعضه البعض. فعبد الناصر الذي إستولي على نقاباتهم وسيطر عليها برجاله وحدهم ولم يقبل في صفوفها معارضة أو تحركاً غير مخطط من أعلى هو الذي أعطاهم حقوقاً إجتماعية بلا حدود (مجانية التعليم الجامعي لأبنائهم- قطا ع عام قوي- حق الاشتراك في الإدارة- حق الاشتراك فى الأربا ح- ٥٠٪ عمال وفلاحين في المجالس التشريعية وحتي في قيادات الاتحاد الاشتراكي وإن كان ذلك الحق لم ينفذ قط.. وهكذا).

هذا هو ما أعنيه بالوعي المرتبك أو المتناقض.

فهم مع عبدالناصر.. ولكن (وهذا هو شعور الأغلبية العظمي والساحقة)

أو ضد عبدالناصر ولكن (وهذا شعور الأقلية)

غير أن «ولكن» هذه تبقي علامة مميزة للموقف العام وسط العمال.

* * *

ونأتي إلى الوعي السياسي والنقابي.

ولدينا أكثر من محاولة لاستطلاع مساحة هذا الوعي.

– هناك أولا استبيان أعدته مجلة الطليعة عام ١٩٧٢ وقد تضمن عينة عددها ٩٠ عاملا وعاملة من ثلاثة مصانع : وسائل النقل الخفيف– الشرقية للدخان– الحديد والصلب. (من كل مصنع ٣٠).

وكانت الإجابات كالتالي :

*** تلقي تدريب أو تثقيف :**

– مؤسسة الثقافة العمالية ٤٦ عاملاً.

– تدريب سياسي بالاتحاد الاشتراكي أو منظمة الشباب ٨.

– لم يشترك في أية دورات ٣١.

*** الاشتراك في جمعيات :**

– جمعيات دينية ٨

– جمعيات إقليمية ٥

– غير مشترك ٧٨.

– عدد المشتركين فى الاتحاد الاشتراكي ٩٠ (جميعاً)

– عدد المشتركين فى اللجان النقابية ٩٠ (جميعاً)

– عدد المشتركين فى لجنة الإنتاج ١٧

– عدد المشتركين في مجلس الإدارة ٥٩.

لكن ثمة أجابات تستلفت النظر فعند سؤالهم عن أسباب اختيارهم للمرشحين فى اللجان النقابية ولجان الإنتاج ومجلس الإدارة كانت الإجابات ملفته للنظر «فسته فقط يختارون المرشح إذا كان له رأي مستقل. واحد فقط يختار المرشح لأنه بعيد عن تأثيرات الإدارة. وهناك ٢٦ عاملاً قالوا أنهم لا يعرفون شيئا عن وظيفة الاتحاد العام للعمال. و٦٤ منهم لا يعرفون اسم رئيس الاتحاد العام للعمال. وهناك ٣٦ قالوا أن تجربة اشتراك العمال فى مجالس الإدارة غير ناجحة، و٧٢ لا يعرفون أن التنظيمات الشعبية يجب أن تضم ٥٠٪ من العمال والفلاحين فى قيادتها. وهؤلاء يرون أن ممثلي العمال فى هذه المجالس ليسوا عمالاً فى واقع الأمر.

أما الإجابات حول الأوضاع السياسية فإننا نجد أن ٨١ عاملا يجيبون بلا علي سؤال يقول «هل ممكن نخللي أمريكا تقف معانا وتتخلي عن إسرائيل»؟. و٦٤ عاملاً عرفوا أن أول دولة اشتراكية هي الاتحاد السوفيتي.

و٤٩ قالوا أن أمريكا تؤيد إسرائيل لأنها قاعدة الاستعمار فى المنطقة.

أما من يقرأون صحيفة يوميا فعددهم ٥٢ عاملا. و٢٠ فقط يقرأون كتباً ثقافية أو أدبية.

أما الذين يدخلون السينما فعددهم ٨٦ عاملاً منهم ١٩ يدخلونها

مرة واحدة كل شهر.

وعن سؤال عن اسم كتاب أصدره واحد من أشهر سبعة أدباء فى مصر لم يستطع ٣٢ منهم أن يذكروا أي كتاب.

وعندما سئلوا «لماذا لا تقرأ صحفاً أو كتباً ومجلات أجاب ٦٣ بسبب عدم وجود الوقت الكافي، ٣٦ بسبب المشاكل العائلية ورعاية الأولاد- و١٣ بسبب ارتفاع أسعارها.

وإجابة علي سؤال : هل تقبل الزواج من عامله: أجاب ٣٠ عاملا بالرفض ووافق ٥١ (استبعدت تسع عاملات من العينة).

أما سؤال «لولك ابن تحب تعلمه تعليم صناعي أو جامعي؟ اجاب ٧٢ منهم بتفضيل التعليم الجامعي.

أما السبب فهو ليرتفع مستواه المادي والأدبي. وقال ٢٣ منهم حتي يعوض النقص الثقافي الذي أشعر به حالياً.

أما السؤال الأخير «لولك بنت فى المدرسة وجالها عريس كويس، هل تزوجها أم تبقي لتكمل دراستها؟ فقد أجاب ٨٠ عاملاً تستكمل تعليمها (١٣٦).

ولدينا إستبيان آخر(فترة الدراسة ١٩٧٦-١٩٩١).

*** نسبة المشاركة في الانتخابات النقابية :**

- اللجنة النقابية لشركة النصر لمنتجات الكاوتشوك، المشاركون

٦ر٩٧٪.

- اللجنة النقابية لشركة تنمية الكيماويات، المشاركون ٩ر٩٩٪.

- اللجنة النقابية للشركة العامة للإنشاءات (رولان)، المشاركون ٨٩٪.

- اللجنة النقابية للشركة المصرية لتصنيع الأخشاب (وودكو) المشاركون ٩٦٪ (١٣٧)

وهذا جيد ولكن ماذا عن المشاركة في الإنتخابات البرلمانية؟ اتضح من الاستبيان إنه في إنتخابات برلمان ١٩٩٠ كانت نسبة المشاركة في المدن ٩٥ر٤٤٪ وكانت فى الريف ٨٥ر٧٥٪. أما في اللجان الانتخابية بمراكز التجمع العمالي الأكثر أهمية فإن النتيجة سلبية بصورة مثيرة للدهشة.

- لجنة المدرسة المعمارية بدار السلام نسبة التصويت عامة ٥٪.

- لجنة بمصر القديمة تضم أساسا عمال المدابغ نجد إن نسبة التصويت ٥٪.

- لجنة بحدائق القبة (حيث تجمع عمال الزيتون) نجد أن نسبة التصويت ١٢٪.

- أما لجنة الساحل ٥ر١١٪ وروض الفرج ٧ر١٠٪ والوايلي ١٠٪(١٣٨)

فإذا كانت نسبة التصويت في هذه اللجان بهذا التدني فلا شك أن نسبة المشاركة العمالية في الانتخابات متدنية للغاية.

وإذا كانت المشاركة العمالية في الانتخابات البرلمانية، وخاصة في مراكز التجمع العمالي الأساسية وفي مدينة كالقاهرة بهذا التدني، فإن الأمر يدعو حقاً للتساؤل. ويحتاج منا جميعا إلى وقفة لتغيير هذا الوضع.

* * *

ولعل هذه الدراسات العلمية تكشف لنا عن أسباب هذا الخلل الكامن فى العلاقة بين أحزاب يسارية تهب حياتها وبرامجها ونضالها من أجل العمال والفلاحين، فإذا بهم وعندما تحتاج إلى مساندتهم سواء فى العمل الحزبي أو في الانتخابات ينصرفون عنها. أو يلجأون إلى السلبية. فيضعونها في مأزق مزدوج، فهي بسبب تبنيها للمواقف والبرامج اليسارية التى تستهدف الدفاع عن حقوق العمال والفلاح تستدعي عداء قوي اجتماعية عديدة، وفى نفس الوقت فهي لا تكتسب سنداً جدياً من تلك القوى التي تعمل من أجلها.

لكن هذه النتيجة يتعين عليها إلا تدفعنا إلى التخلي عن مواقفنا المبدئية والطبقية، فهي ليست مجرد مواقف عقائدية لكنها السبيل

الحقيقي لتحقيق تقدم فعلي لشعبنا ووطننا. ومن ثم فإن السبيل ليس التخلي عن انفسنا بل محاولة تعميق الوعي في صفوف هذه القوي الاجتماعية التى ندافع عنها. إنها معركة لا تقل فى خطورتها عن العمل السياسي والنضالي، بل لعلها هي الأساس لكل معاركنا. فبدون الوعي الطبقي والاجتماعي سيصبح من الصعب تحقيق تحول فعلي في المناخ السياسي لصالح اليسار.

ومن هنا يتعين علينا أن نعمل وأن نواصل العمل بشكل مزدوج وعلي محورين، لا ينفصلان عن بعضهما البعض. العمل النضالي والحزبي والسياسي اليومى، وعمل استراتيجي طويل المدي يستهدف إنتزاع طبقاتنا التي ندافع عنها من وهدة السلبية واللاوعي. وهو عمل صعب لكنه ضروري ضرورة حتمية. صعب لأنه مجتمعي، وطويل المدي وتاريخي. فما يتحقق تاريخياً لا يتغير إلا تاريخياً، ومثل هذا المستوي من الوعي قد تحقق وترسخ واستقر تاريخياً.

وصحفنا وأدوات خطابنا من كتب ومقالات ونشرات لا تكفي مجتمعة. فهي من حيث إمكانية تأثيرها محدودة في إطار قوى لا تقرأ الصحف في أغلبها، بل ولا تهتم بقراءتها.

وهكذا فإن هذه الدراسة تفتح أمامنا باباً لعمل جديد وضروري.

لقد تأخرنا كثيرا متصورين أن الشعارات الطبقية وحدها تكفي.

وآن لنا أن نكتـشف خطأنا، وأن نضع خططا لنشـر وعي سـيـاسـي وحزبي واجتماعي في صفوف العمال والفلاحين٠

لقد تأخرنا كثيرا، بل كثيرا جداً، وآن لنا أن نبدأ٠

التعددية المقيدة
هل هي مجرد شئ أفضل من لا شئ؟

- لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية ولا يجوز إرغام أحد علي الانتماء لجمعية ما .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان م٢٠

- لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات والأحزاب مع آخرين بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسيةم٢١

شردوا أخيارها بحراً وبراً .. وإقتلوا أحرارها حراً فحرا
إنما الصالح يبقي صالحاً آخر.. الدهر ويبقي الشر شراً
كسروا الأقلام هل تكسيرها .. يمنع الأيدي أن تنقش صخراً
إقطعوا الأيدي هل تقطعيها .. يمنع الأعين أن تنظر شذراً
إطفئوا الأعين هل إطفاؤها .. يمنع الأنفاس أن تصعد زفراً
إخمدوا الأنفاس هذا جهدكم.. وبه منجاتنا منكم فشكراً

مطران خليل مطران

– لا يعرف البط المنزلي حقيقة مأساته إلا عندما يرى البط البري محلقاً في الفضاء.

مثل فنلندي

وبرغم أن تعريفات الديمقراطية متعددة بطريقة تكاد لا تنتهي ، فإن تعريف «الحزب» يبدو الاتفاق عليه أمراً قريب المنال.. وبإمكاننا أن نستند إلى التعريف التالي وإن نكتفي به وهو لجاك بيرك «الحزب مجموعة من الناس إجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها». أما التعريف الوظيفي فهو أن «الحزب تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها»[١٣٩].

ويؤكد د. علي الدين هلال «إن الأحزاب السياسية في مجتمع ما لا تنشأ من فراغ ، بل تعكس نشأتها الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي تقوم في ظلها، وتترك هذا الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيماتها» ثم «وظهور الأحزاب في البلاد المتخلفة والمستعمرة يرتبط بشرطين، شرط موضوعي هو وجود حالة أزمة في المجتمع يتطلب ظهور تنظيمات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول المختلفة لها. وشرط ذاتي يتعلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة، وأن وضعا أفضل يمكن أن يتحقق من خلال العمل العام، وأن هناك القوة الاجتماعية والقيادة اللازمة لتحقيق ذلك»[١٤٠]

ولكي لا نخطئ، فإنه وبرغم أن الحزب يعمل في بعض الأحيان كجماعة من جماعات المصالح، إلا أنه مختلف وظيفياً عن هذه الجماعات «فجماعات المصالح تقوم علي تعبئة وتمثيل المصالح فى عملية صنع القرار، بينما يقوم الحزب بعملية تجميع ثم انتقاء بين مطالب ومصالح القوى الاجتماعية التي يمثلها، أو حتي المصالح والمطالب القومية، وبعد هذا التجميع والانتقاء يقوم بصياغة بدائل سياسية بقصد تحويلها إلى سياسات تستجيب لمكنات التحقق فى إطار النظام السياسي القائم»(١٤١).

ويكاد جميع الباحثين أن يجمعوا على ضرورة وجود نظام حزبي ما، ويؤكد أحدهم إنه «بدون الأحزاب السياسية تتواجد فى المجتمع إتجاهات غامضة وإنفعالية، وأحيانا غير معلن عنها، وتنبع فى الأساس من اتجاهات فردية تتعلق بالمزاج والانفعالات، والعادات والتقاليد، والأوضاع الاجتماعية. بينما تقوم الأحزاب بتجميع هذه الآراء الفردية واستخلاص ما هو عام منها، وتعميقها وإضفاء طابع جماعي مسئول ورسمي عليها، بما يكسبها نفوذاً ومصداقية، فبدون الحياة الحزبية يظل الرأي العام متقلبا ومهتزاً وربما غائبا» (١٤٢)

ويميز بعض الباحثين بين أنواع متعددة من الأحزاب، فمثلا ميز سيجموند نيومان بين نوعين من الأحزاب «الأحزاب التمثيلية Rep-

resentative Parties وهي التي تأخذ على عاتقها تمثيل فئات بعينها وتمثيلها في البرلمان، وبين الأحزاب التوحيدية أو التكاملية Intgrative Parties وهي التي ينصب عملها بالأساس علي دعم الوحدة في المجتمعات غير المتجانسة. وهي على نمطين: أحزاب تسعي إلى تحقيق التكامل عبر وسائل ديمقراطية، وأحزاب تنفرد بالوجود «نظام الحزب الواحد»(١٤٣). أما سارتوري «فيطرح خريطة ذات سبع مراتب للنظم الحزبية هي :

- الحزب الواحد.
- الحزب المهيمن.
- الحزب المسيطر.
- نظام الحزبين.
- التعددية المقيدة.
- التعددية المطلقة.
- النظام المفتت»(١٤٤)

أما ألموند فيفرق بين «النمط الشمولي (الحزب الواحد) القائم على أساس أيديولوجي مثل دكتاتورية البروليتاريا، وبين النظام المتسلط القائم على حزب يحتكر السلطة دون أساس أيديولوجي . وبين النظام المهيمن غير التسلطي وهو نظام وسط بين نظام الحزب

الواحد ونظام التعددية الحزبية»[١٤٥].

ويضيف البعض واجبات جديدة إلى دور الأحزاب السياسية فيقول «للأحزاب السياسية وظائف حديثة أهمها تقديم وسط مؤسسي للاتصالات الخارجية، وتعبئة التأييد الخارجي، والتنافس مع الحزب الحاكم علي الصعيد الخارجي»[١٤٦] (وهذا أمر يمنعه قانون الأحزاب المصري) وأيضا «أدت قائمة الاهتمامات الدولية الجديدة إلى إضافة واجبات جديدة للأحزاب كقضايا البيئة والتكنولوجيا وهو ما يدعم فكرة تزايد الدور الخارجي للأحزاب»[١٤٧]

ويؤكد باحث آخر «إن وضعية الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث تثير تساؤلات كبيرة حول إمكانية قيامها بدور فى عملية التحول الديمقراطي» ويقول «أن قيام الأحزاب السياسية يعد أحد مظاهر الديمقراطية، إلا أن هذه العلاقة الارتباطية تتوقف على توافر شروط وظروف معينة، ويمكن القول بأن وظائف وأنشطة الأحزاب السياسية فى الدول النامية قد إختلفت نوعياً عن وظائف وأنشطة الأحزاب فى الدول المتقدمة. فبينما كان محور هذه الوظائف فى الدول المتقدمة هو الجانب المتعلق بالممارسة السياسية الديمقراطية بأبعادها المختلفة، فإن هذا الجانب ليست له الأولوية فى الدول النامية، بل كان جانباً مهمشاً فى كثير من الأحيان، الأمر الذي

أضعف من قدرة الأحزاب السياسية على القيام بدورها المطلوب فى تطوير النظم السياسية في الدول النامية باتجاه النظام الديمقراطي، الأمر الذي أدي ببعض الباحثين إلى القول بأن مجمل الأحزاب فى البلاد النامية غالباً ما تعبر عن المراحل الأولية للأحزاب. وأنها فى الحقيقة ليست أحزابا بالمدلول العلمي السياسي لهذا المصطلح»(١٤٨) ثم يورد قولا لصمويل هينتجتون «أن لقوة الأحزاب السياسية كمؤسسات أبعاداً ثلاثة:

١- قدرة الحزب على البقاء والاستمرار بعد غياب الزعامة التي أنشأته.

٢- عمق تنظيمي يمثل وجود رابطة بين الحزب والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعبر عن مصالحها.

٣ - توحيد العناصر النشطة سياسياً والساعية إلى السلطة مع الحزب، والمدي الذي تذهب إليه فى رؤية الحزب كوسيلة لتحقيق غايات أخرى، ثم يضيف .. «وهذه الأبعاد لا تتوافر في أحزاب الدول النامية»(١٤٩) ونعود إلى صمويل هنتنجتون لنجده يقول «أن أغلبية الأدبيات التي ناقشت حالة الأحزاب فى الدول النامية اعتمدت فى الأساس على تجارب المجتمعات الغربية التي استقرت فيها منذ زمن طويل قيم وتقاليد الليبرالية والممارسة الحزبية. ومن هنا بالغت

هذه الأدبيات في أهمية ودور الأحزاب فى مجتمعات العالم الثالث»[(١٥٠)]

ولهذا فأننا نؤكد مع الكثيرين «أن المعيار الحقيقي للحكم على التعددية الحزبية لا ينطلق من النظر إلى الأحزاب القائمة، بل ينبغي أن يرتكز على مدي ما يتوافر للأحزاب من مقومات تؤمن لها أداء وظائفها»[(١٥١)].

ولعل هذا كله يجيب على كثير من الناقدين لدور الأحزاب المعارضة في مصر محاولين أن يقللوا من شأنها أو من الدور الذي تقوم به في ظل أوضاع بالغة الصعوبة. وإلى هؤلاء الذين يرون الأوضاع بعين واحدة، فلا يبصرون سوي ضعف جماهيرية أحزاب المعارضة وضعف نتائجها الانتخابية نستعيد قول الشاعر:

لا يعرف الشوق إلا من يكابده

ولا الصبابة إلا من يعانيها

دون أن يقلل ذلك من وجود سلبيات في أدائنا وأداء أحزاب أخرى يتعين العمل على تلافيه. فإن أكثر ما يضر العمل الحزبي هو الاستكانة إلى وجود معوقات تفرضها السلطة، أو الأوضاع الاجتماعية، أو التراث السياسي أو الوعي، دون أن تبذل جهداً جاد فى تصويب أدائنا.

علي أننا يتعين علينا أن نلاحظ أن الأحزاب تعاني عموماً- وفي عديد من بلدان العالم- من نقص شديد في عضويتها، وفي نشاطها. ونقرأ في تقرير الأمم المتحدة «إن عضوية الأحزاب السياسية آخذه في النقصان في كثير من بلدان العالم. ففي إيطاليا وفرنسا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عضوية الأحزاب السياسية الكبيرة والعريقة نصف ما كانت عليه في ١٩٨٥. وفي بعض الأحيان أصبحت أقل من ذلك » وفي «دراسات ميدانية أجريت مؤخراً في أمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوربا ثبت أن الناس يثقون في برامج التليفزيون أكثر من ثقتهم في الأحزاب السياسية»[١٥٢] ونتابع الأرقام في الجدول التالي :

معدل إنخفاض عضوية لأحزاب السياسية [١٥٣]

البلد	الفترة الزمنية	النقص فى العضوية بالأرقام	النسبة المئوية
فرنسا	١٩٧٨ – ١٩٩٩	١.١٢٢.٠٠٠	٪ ٦٤.٦
إيطاليا	١٩٨٠ – ١٩٩٨	٢.٠٩٢.٠٠٠	٪ ٥١.٥
أمريكا	١٩٨٠ – ١٩٩٨	٨٥٣.٠٠٠	٪ ٥٠.٤

ونلاحظ أن هذه الظاهرة تشمل العديد من بلدان العالم التي استقرت فيها الديمقراطية لزمن طويل. كما نلاحظ أن هذا الأرقام تشمل انخفاض أرقام العضوية فى جميع الأحزاب فى كل بلد محل الدراسة.

ويلاحظ ذات التقرير ملاحظة مهمة هي أن «انخفاض عضوية الأحزاب السياسية ونقابات العمال والوسائل التقليدية الأخرى للعمل الجماعي قد صاحبته زيادة هائلة في عضوية منظمات المجتمع المدني الجديدة. وتفيد الإحصاءات إنه كان هناك ١١٨٣ منظمة غير حكومية دولية فى عام ١٩١٤، أما فى عام ٢٠٠٠ فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية الدولية أكثر من ٣٧٠٠٠ منظمة. أما المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات التي لا تستهدف الربح فقد زاد عددها زيادة هائلة فى عديد من البلدان. وفي عام ١٩٩٦ كان فى الهند أكثر من مليون منظمة وفي البرازيل ٢١٠,٠٠٠ منظمة، ويتدفق الآن أكثر من ٧ مليارا دولار كمعونة للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية وحدها»(١٥٤).

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى ظواهر عديدة تعبر عن لا ديمقراطية الأبنية الحزبية والتشريعية في دول العالم المختلفة، ويركز بوجه خاص على تجاهل دور النساء على نطاق العالم. «النساء فى

كل أنحاء العالم يعانين من نقص تمثيلهن فى مجال العمل النيابي» فهن يمثلن فقط ١٤٪ من أعضاء البرلمانات ولا توجد فروق كبيرة في هذا الصدد بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية فالمرأة تشكل عادة ما يتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ من أعضاء البرلمانات فى معظم البلدان الصناعية ومن بينها فرنسا واليابان والولايات المتحدة»(١٥٥).

ونلاحظ في هذا الصدد أن دولا نامية تتفوق على كثير من الدول المتقدمة في هذا الصدد فرئاسة الوزارة شغلتها نساء ولأكثر من مرة فى سيلان وباكستان وبنجلاديش مثلا.

* * *

وإذا أتينا إلى مصر .. وفي نظرة سريعة نلاحظ أن المثقفين كانوا ومازالوا هم الأساس للحياة الحزبية. ولعلهم يمثلون مساحات أكبر من حجمهم وتأثيرهم الاجتماعي بكثير.

ويشير د. مصطفي كامل السيد إلى «أن الاهتمام بالدور السياسي المباشر هو سمة مميزة لشريحتين من المثقفين الأولى تتكون من أفراد الانتلجنسيا العليا الذين يدينون بمراكزهم المتميزة لصلاتهم بأجهزة الدولة، وهم الذين يمثلون السلطة فى مجالات الثقافة والعلم والفن»، (وغالبا ما ينضم هؤلاء إلى الحزب الحاكم

سواء في مصر أو في أي بلد مماثل في نظامه السياسي). أما الشريحة الثانية فتتكون من أفراد الانتلجنسيا السفلي وكثيرون منهم موهوبون، لكنهم محاصرون، وعاجزون. وقد ينشط هؤلاء فيشكلون أقلية متمردة في النقابات المهنية لكنهم عادة لا ينضمون للأحزاب ولا يلقون بالا إلى الدور السياسي المباشر»(١٥٦)

وهم يبررون ذلك لأنفسهم ولنا بأسباب عديدة منها عدم جدوي العمل الحزبي، وأننا نحرث في البحر، وأنه لا فائدة. كما يشير د. مصطفي كامل السيد إلى أسباب مماثلة إزاء انصراف المثقفين عن المشاركة في العملية الانتخابية التي هي جوهر العمل الحزبي ومبتغاه قائلا «لعل الملمح الأول للسلوك السياسي للمثقفين المصريين على إختلاف توجهاتهم الفكرية وأوضاعهم الطبقية هو تشككهم الشديد في جدوي المشاركة عن طريق صناديق الانتخاب فقد أكد جميع أفراد العينة بما فيهم مثقف عمالي أنهم لا يشاركون في الانتخابات العامة أو المحلية» وقد برر الكثيرون من أفراد العينة التي جري بحثها عزوفهم «بسبب يقينهم بعدم جدوي العملية الانتخابية، وقال عالم طبيعة نووية إنه لا يشرفه المشاركة في الانتخابات لأنها شكلية للغاية. وقال فنان تشكيلي أن عدم مشاركته في الانتخابات ليس تعبيراً عن موقف سلبي بل هو موقف إيجابي لأنه يمثل رفضاً

للطابع الصوري للعملية الانتخابية، ويشترك أفراد العينة من المثقفين عموماً في رفضهم لعضوية الأحزاب السياسية»[١٥٧]

ولعل هذا يضيق الحلقة الحديدية التي تحاصر الأحزاب اليسارية عموماً فإذا كان العمال والفلاحون سلبيون فإن المثقفين الذين يمثلون التيار الليبرالي الأقرب إلى اليسار منصرفون عن عضوية الأحزاب وعن العملية الانتخابية عموماً.

لكن صلاح الدين حافظ يقدم ملاحظة بالغة الأهمية وشديدة الذكاء «أن المثقفين في معظمهم لازالوا أسري قيود الماضي، وعقدة الذنب، نتيجة ممارستهم وإسهاماتهم في ترسيخ وتلميع نظم الحكم الفردية، وفي خلق الديكتاتوريات المختلفة هنا وهناك، وفي الترويج لها بإنتهازية ملحوظة، أو هم لازالوا أسري الخوف والحذر، وهم دائماً أكثر خوفاً وحذراً -ربما لأنهم أكثر إدراكاً لمصالحهم- من عواقب المستقبل المجهول، أو إنهم لازالوا الأقدر دائما علي التسويغ والتبرير وتقنين الأمور وتلوين الأشياء وخلط الوقائع، فإذا بالحاكم البسيط يتحول علي أيديهم إلى ديكتاتور مصاب بجنون العظمة، واحتكار الحكمة، وإحتقار الجميع وهم أولهم»[١٥٨]

ونلاحظ أيضا أن المواطن العادي يصعب عليه متابعة البرامج الأساسية للأحزاب السياسية، والتمييز بينها، خاصة وأنها تمتلك

الكثير من التشابه بينها وبين بعضها البعض، فالكلمات والبرامج توضع عند الكثيرين من أجل الزينة وليس من أجل التطبيق العملي. ويؤدي ذلك إلى أن المواطن العادي يحكم على الأحزاب - هذا إن اهتم أصلا بأن يفكر فيها- وفق إنطباعات شخصية، أو إنطباعات عن السياق العام المحيط به، وأحيانا عن الانطباع العام عن رئيس الحزب. ويصيح أحد الناقدين للحياة الحزبية المصرية «ليس من صالح مصر أن تقدس أشخاصاً، ولا أن تعبد أصناماً، أو أن تسير وراء رجل إلا إذا أدلى ببرنامجه، حتي يكون لها أن تفاضل بين برنامج وبرنامج، لا أن تفاضل بين شخص وشخص»(١٥٩)

وبرغم كل ذلك، وبرغم محدودية تأثير الأحزاب فى مصر فإن لها قيمة أساسية في بناء المناخ الديمقراطي حتي من خلال نشاطها القزمي، ومن خلال معارضتها التي قد تبدو محدودة، ومن خلال كشفها للأخطاء.. ونقرأ «أن من فضائل الديمقراطية الوليدة مهما كانت الضوابط التي صاحبتها وقيدت أنطلاقها، وحكمت حركتها أنها تناقضت مع الفساد والنهب، فعمدت إلى كشفهما رويداً رويداً حتي فضحت ذلك الكم الهائل من الفساد الذي تراكم منذ السبعينيات فى ظل إنفتاح منفلت لم يستفد منه الشعب إلا ببريق الشعارات الكاذبة، بينما إستفادت شريحة ضئيلة تعاونت مع هجوم

أجنبي جاء ليكسب سريعاً ويهرب سريعا»(١٦٠)

وبرغم ذلك فـإننا يجب إلا ننسـي الأثر السلبي المتـراكم والذي استقر لأمد طويل نتيجة لوجود نظام الحزب الواحد، وهو أثر سلبي بكل المعايير «فعلي المستوي الفكري إتسم الوضع بالواحدية، ورفض قبـول الصراع الفكري وتعدد الآراء في إطار الحزب الواحـد، الأمر الذي أدى إلى بروز عدة مواقف، فريق يقول أو علي الأقل يقبل بما لا يعتقد فيه حقاً، وفريق ثان يصمت ولا يشارك فى العمل السياسي، وفريق ثالث دفع ثمنا لإعلانه ما إعتقد، وخالف الرأي السائد، وفريق رابع- وهو أكثرهم عدداً- تفاوتت حظوظه فى الإدراك السيـاسـي، ولكنه أشـترك بإخـلاص وحسنه نيـة مـعـتـقـداً أن فى ذلك مـصلحـة النظام»(١٦١).

* * *

ثم نأتي إلى دور العمليـة الانتـخـابيـة في دعم الحيـاة الحـزبيـة، لنكتشف أنها تلعب- وللأسف وكما هو قائم أمام أعيننا في مصر- تلعب دوراً سلبياً.

فـمنذ الأيام الأولى للانتـخـابات الأولى فى مـصـر كـانت نسـبـة التـصـويت فى الانتـخابات ضـئيلة للغاية، ويتـهكم السير جـورست المعتمد البريطاني فى مصر على هذا الوضع «كان فى القاهرة (عام

١٩٠٧) ١٣٤ ألف مواطن لهم حق التصويت، سجل منهم في جداول الانتخاب ٣٤ ألفاً، وأقترع منهم في الانتخابات ١٥٠٠ شخص فقط، وقد ألغيت الانتخابات في أحد أقسام القاهرة (حلوان) لأن أحداً لم يرشح نفسه، وإنفض يوم الانتخاب دون أن يحضر أحد من المقترعين. وفي الإسكندرية بلغ عدد من لهم حق التصويت ٧٥ ألف مواطن، قيد منهم في سجل الانتخاب ١٤ ألفا وإقترع منهم ٧٥٠ شخصاً فقط»(١٦٢).

وحتي بالنسبة لزعيم مهيب كسعد زغلول تبدو الأرقام مثيرة للدهشة. ففي أول يوليو ١٩١٣ صدر القانون النظامي الذي أنشئت بموجبه الجمعية التشريعية ورشح سعد زغلول نفسه مستقلا في دائرتين من دوائر القاهرة الأربع، وفاز في الدائرتين معاً فوزاً ساحقاً ومع ذلك فقد كانت نسبة نسبة التصويت مجرد ٦٩ر٦٪ فقط.

ويظل الأمر كذلك تقريباً وحتي الآن بالنسبة للمدن أما القرى التي تعرف التعصب للعائلة والقرية، وتعرف نظام «التقفيل» فإن النسب ترتفع إرتفاعا كبيراً.

وبطبيعة الحال فإن النظام الانتخابي هو إنعكاس لفلسفة وتصور الحكم – في أي بلد من البلدان– لطبيعة النظام السياسي والحزبي.

وفي هذا الصدد تقول د. سعاد الشرقاوي « من الأمور البديهية أن النظام الانتخابي لا يمكن تحسينه إلا بتحسين نظم الأحزاب وبكيفية تنظيمها، ورعاية الدولة لها. وهذه أمور مرتبطة بالحريات العامة وتشجيع الدولة للتعاطي مع السياسة وإشراك المواطنين في إتخاذ القرارات، وفي الغرم والغنم». وتقول «إن الديمقراطية وهي هدف الانتخابات تقوم على ركائز أساسية وهي التسامح والتنافس والتبادل فالمعارضة جزء من النظام وليست عدواً له»(١٦٣)

وتعاني أوضاعنا الانتخابية من «فيروس» خطير، بل من عدة «فيروسات» كل منها أشد خطراً من الآخر.. الجداول الانتخابية المليئة بالتزوير، وكذلك البلطجة والانفاق الزائد عن الحد، والتدخل الإداري وعدم التكافؤ فى الدعاية عبر الإعلام القومي المسموع والمرئي والمقروء.

ويمكن القول أن مصر تنفرد - ربما هي وعدد محدود من الدول ببعض هذه الفيروسات مثل الجداول الانتخابية الغير مطابقة للواقع، ومثل البلطجة التي أصبحت ظاهرة مخيفة. وتعقيباً علي ذلك تقول د. سعاد الشرقاوي «أن يوم الانتخابات هو يوم تعبير الأمة عن إرادتها، ويجب أن تتحول الانتخابات من معركة تستخدم فيها العصي والرصاص إلى كرنفال»(١٦٤)

لكن ظاهرة الانفاق الزائد ظاهرة دولية. وإن كانت مصر تتفرد *بأنها لا تضع أي قيد فعلي على الانفاق.* وهناك نص قانوني غير واقعي (سقف الانفاق خمسة آلاف جنيه) لكن لا أحد يلتفت إليه. وفي تقرير الأمم المتحدة السابق ذكره نقرأ «من المشاكل المهمة مشكلة المال فى السياسة، إذ هو يفسد المؤسسات الديمقراطية عندما يمارس تأثيراً غير عادل علي الناخبين، ويتضح من المناقشات التي دارت في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إصلاح عملية تمويل الحملات الانتخابية، والصلات المالية بين شركة أنرون وكبار الساسة فى الحزبين الجمهوري والديمقراطي أن هذا المال يمثل أحد أهم العوائق أمام الديمقراطيات القديمة والحديثة. والمرشحون في إنتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠ أنفقوا ٣٤٣ مليون دولار على حملاتهم الانتخابية بينما كان الاتفاق في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٠ مجرد ٩٢ مليونا. وإذا أضفنا إلى رقم عام ٢٠٠٠ ما أنفقته الأحزاب على مرشحيها وما أنفقه المرشحون أنفسهم فى انتخابات الكونجرس بمجلسيه فإن الرقم سوف يقترب من المليار دولار. وحتي فى إنتخابات العمودية في مدينة نيويورك ٢٠٠١ أنفق مايكل بلومبورغ ٧٤ مليون دولار أي ما يعادل ٩٩ دولاراً لكل صوت حصل عليه. أما خصمه الرئيسى في الانتخابات فقد أنفق ١٧ مليون دولار

وسقط» ويضيف التقرير «ومع ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية تزداد مخاطر تأثر الساسة بمصالح رجال الأعمال. ففي عام ٢٠٠٠ بلغ حجم التبرعات السياسية التي قدمتها الشركات الكبيرة في أمريكا مليار و٢٠٠ مليون دولار. وفي الهند قدمت الشركات الكبيرة ٨٠٪ من تمويل الأحزاب السياسية في انتخابات ١٩٩٦»(١٦٥).

لكن الوضع في مصر (وبرغم تواضع الانفاق، وهذا طبيعي تماماً بالنسبة لما يجري في بلد كأمريكا) هو أسوأ بكثير عما هو عليه في بلدان عديدة أخرى: فالانفاق النسبي مرتفع بشكل فادح بالنسبة للمرشحين العاديين أو مرشحي أحزاب المعارضة. كذلك فإن الانفاق في بلد كأمريكا يذهب في غالبيته العظمي إلى الحملات الانتخابية العامة، أما في مصر فإنه يذهب في شكل شراء مباشر للأصوات، ورشاوي مباشرة لبعض الإداريين وغيرهم. وهذا يجعل من النتائج أشد خطورة بشكل فادح.

ثم هناك مشكلة «سيد قراره» حيث يجري التلاعب أو التدخل بشكل أو بآخر فى الانتخابات ثم يحتمي النائب المتلاعب أو الذي نجح بطريق الخطأ- بمقولة سيد قراره. ونقرأ فى كتاب «مذبحة القبة» للدكتور شوقي السيد وهو وثيقة بالغة الخطورة وبالغة الأهمية «لقد بلغ عدد المقيدين بالجداول الانتخابية عام ١٩٩٠ ،

٦١٦ر٢٦٣ر١٦ ناخبا وقعوا في مذبحة مهولة بدءا من الشارع إلى الصناديق الانتخابية إلى النتائج النهائية المعلنة» ثم يتساءل «ونقول بكل السذاجة إذا كان المجلس سيد قراره فلماذا كانت أحكام القضاء بالبطلان وبالتعويض، ولماذا كانت تحقيقات محكمة النقض؟»[١٦٦].

ويمكن القول بأن الأوضاع قد تزحزحت قليلا عما كانت عليه فالإشراف القضائي زاد بشكل نسبي، لكنه مازال قاصراً علي جلوس القاضي أمام الصندوق تاركاً بقية العملية الانتخابية لسلطة الإدارة.

أما موضوع «سيد قراره» فقد شهدت الأيام الأخيرة تطوراً مهما، لكن أخشي ما نخشاه هو أن يكون هذا التطور «انتقائياً» وربما عقابا لشخص بذاته. ذلك أن المبدأ مفتقد. فإما أن تقبل الأحكام النهائية أو لا تقبل، أما أن تقبل للبعض -وهم قليل- وترفض بالنسبة للأكثرية، فهذا شئ يثير الشك والحيرة معاً.

وفي خصوصية مبدأ «سيد قراره» نقرأ «لقد أكد العميد ديجي العلامة الفرنسي المشهور أن حق المجالس النيابية فى الفصل في صحة النيابة معيب جداً، ومن أخطر الأمور أن نمنح مجلساً سياسيا وظيفة قضائية، وإنه من المستحيل أن يسود فيه الهدوء وعدم التحيز

اللازم لمثل هذه الوظيفة، فمن أعضاء المجلس من لا يفهم فى القانون، ومنهم من يسخره، ومنهم من يخالفه دون أن يشعر، وفي أغلب الأحوال يستخدم حزب الأغلبية ذلك كسلاح إنتقامي ضد المعارضة بما لا يتفق والحياد الهادئ الذي يتطلبه الفصل في صحة العضوية»(١٦٧)

وهكذا فإننا إذ نطالب بقانون إنتخابي جديد، نلح وبصورة أكبر وأشد علي البدء في إرساء تقاليد انتخابية تستند إلى الشفافية، وتستبعد الإدارة من التداخل فيها، وتخضع للتقاليد الديمقراطية.

* * *

ونأتي إلى ما هو قائم الآن مما نسميه تهذباً بالتعددية المقيدة.

ولكننا نعود وأن باختصار شديد إلى التاريخ.

- ففي ٩ سبتمبر ١٩٥٢ (ذات يوم صدور قانون الإصلاح الزراعي) صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية. وقد عرف الحزب السياسي بأنه «كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة لتحقيق أهداف معينة، ولا يعتبر حزباً سياسيا الجمعية أو الجماعة التي تقوم علي محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

ونص المرسوم بقانون علي إنه في حالة الرغبة في تأليف حزب

سياسي يتقدم المؤسسون بطلب لوزير الداخلية، وللوزير الحق في الاعتراض، وللمؤسسين اللجوء للقضاء الإداري (١٦٨).

- ولكن وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر قرار بحل جميع الأحزاب.

وبعد مرحلة طويلة من نظام الحزب الواحد صدر - القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ وينص «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو نظم أو أدار جميعة أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي أو الحض علي كراهيتها أو الازدراء بها أو الدعوة ضد تحالف قوي الشعب العامل.

- والقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٢ والذي تنص مادته الرابعة على معاقبة كل من انشأ تنظيما خارج الاتحاد الاشتراكي بصرف النظر عن أهداف هذا التنظيم (١٧٠).

- ثم دعا السادات الشعب للاستفتاء في ١٥ مايو ١٩٧٤ علي ما أسمي «ورقة أكتوبر» وقد جاء فيها «لقد ارتضي الشعب نظام تحالف قوي الشعب العامل إطاراً لحياته السياسية، وإننا في معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع. ومن ثم فإني (السادات) أرفض الدعوة إلي تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين أحزاب.

- في يوليو ١٩٧٥ عقد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي حيث أكد علي فكرة التنظيم الواحد، فقد كان الاتجاه الغالب هو رفض تعدد الأحزاب، والإبقاء علي صيغة الاتحاد الاشتراكي بعد تطويره عبر فكرة إقامة منابر في داخله.

- سبتمبر ١٩٧٥ صدر النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي.

- في يناير ١٩٧٦ تشكلت لجنة مستقبل العمل السياسي لدراسة موضوع المنابر، وقد تشكلت اللجنة من ١٦٨ عضواً، وعقدت ١٦ اجتماعاً فيما بين ٢ فبراير و٩ مارس ١٩٧٦، وأسفرت الاجتماعات عن أربعة إتجاهات رئيسية.

- الأغلبية وعددها ١٣٥ عضواً كانت تري تطوير الاتحاد الاشتراكي بإقامة منابر ثابتة بداخله مع التحذير من صيغة التعددية الحزبية. وكان مقرر هذه المجموعة د. جمال العطيفي.

- ٣٤ عضواً يري الإبقاء على الاتحاد الاشتراكي في صورته الراهنة مع إعطائه الفاعلية من خلال منابر رأي متحركة في داخله وكان مقرر هذه المجموعة محمد مهدي شومان.

- ٨ أعضاء يرون إقامة تعددية حزبية وكان مقرر المجموعة د. محمود القاضي.

- عضوان يريان السماح بإقامة منابر داخل وخارج الاتحاد

الاشتراكي وكان مقرر هذا الاتجاه د. عبدالمنعم خزبك.

- ابريل ١٩٧٦ تقرر إنشاء ثلاثة منابر يمين- وسط - يسار.

- ١١ نوفمبر ١٩٧٦ فاجأ الرئيس السادات الجميع بأن ألقي بياناً في مجلس الشعب بمناسبة افتتاح دور انعقاده الأول إذ قال «لقد إتخذت قراراً تاريخياً يرتبط بكم وبيوم إفتتاح مجلسكم الموقر هو أن تتحول التنظيمات الثلاثة ابتداء من اليوم إلى أحزاب. إن هذا القرار ينطوي على تحول أعمق مما يبدو منه، وعلي مسئوليات أكثر مما تري العين من النظرة الأولى» وقال «إن سيطرة الاتحاد الاشتراكي سترتفع بالضرورة نهائيا عن الأحزاب، وسوف يصبح كل حزب حراً تماماً في إدارة نشاطه فى حدود القوانين والدستور»(١٧١).

لكن هذا القرار كان مجرد ثقب صغير في جدار مصمت من عقلية وممارسات لم تعترف ولم تعرف سوي الحزب الواحد، ومن ثم فإن هذه التعددية أتت مقيدة بقيود شديدة.. ونقرأ «ما نعيش فيه هو قبول النظام السياسي مبدأ التعددية السياسية في شكل أحزاب سياسية، ولكن في أطر وقيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية»(١٧٢).

ونقرأ أيضاً «ظهر مفهوم التعددية السياسية المقيدة فى دول العالم الثالث كنظام وسط، ارتبط بالنظم السلطوية، وهو يقع بين التعددية السياسية واللاتعددية سواء أكانت نظام حزب واحد أو نظام غير قائم على الأحزاب السياسية أصلا، ويعتبر هذا المفهوم حديث النشأة ولم يأخذ بعد حظه من التأصيل النظري، وقد أشير إليه بعبارات مختلفة مثل : النشاط الحزبي المحدود أو التعددية المراقبة، أو الديمقراطية المقيدة، أو التعددية المقيدة»[١٧٣] ثم «والتعددية تعني قبول النظام السياسي بمبدأ التعددية السياسية فى شكل أحزاب سياسية ولكن في إطار قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية التعددية» [١٧٤] ومثل هذا الصنف من التعددية «يفتح عادة الباب لاحتمالات الردة أو التراجع إلى نظام الحزب الواحد»[١٧٥]

وليس شرطاً في إعتقادنا أن يصدر قرار بحل الأحزاب، وإنما قد يكتفي النظام الحاكم بتحجيم دور الأحزاب الأخرى بحيث يصبح وجودها محدوداً فى مواجهة حزبه الذي قد لا يكون الحزب «الواحد» وإنما الحزب «السيد».

ولعل هذه الحقائق تطرح للتساؤل هل ترتبط التعددية الجزبية

بالضرورة بوجود حالة ديمقراطية في بلد ما؟ والإجابة في إعتقادي هي بالقطع لا. فقد تكون التعددية ستاراً يخفي ديمقراطية هشة، أو هامشاً محدودا لهامش ديمقراطي محدود هو الآخر. ولعل هذا يثير ومن جديد ما هو التعريف الحقيقي للديمقراطية، وما هي حدودها المحددة.وهل هي مجرد مواثيق ومؤسسات أم قيم وممارسات.

لكن البعض يحاول أن يجد المبرر للديمقراطية المقيدة بإيجاد علاقة بينها وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ويتساءل «هل يمكن أن تنشأ الديمقراطية في مجتمعات لم تحل بالكامل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية»(١٧٦) ولعل هذا السؤال يتردد عندنا أيضا، ولن نخوض في جدل حول هذا الموضوع فقط نسأل سؤال مضاداً «هل يمكن أن تحل بالكامل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بدون ديمقراطية حقيقية؟».

ونعود إلى موضوعنا لنجد أن إيمان حسن تري «في إطار التعددية السياسية المقيدة تتحدد وتتحجم وظائف الأحزاب السياسية نتيجة للقيود والضوابط التي تضعها النخبة الحاكمة وحزبها المسيطر على نشاط الأحزاب، ويتوقف أداء الحزب لوظائفه على حجم القيود المفروضة على حركته وعلي مدي تدخل السلطة في نشاطه، ومدي قدرته على مواجهة هذه القيود أو تجاوزها»(١٧٧).

ولكننا ومن واقع التجربة العملية والممارسة المريرة نختلف - وإن جزئيا - مع هذا الرأي. فإن الاستسلام أمام هذه القيود أمر مرفوض، كما أن تحديها بشكل مطلق أمر غير ممكن ، ومن ثم فإن تجاربنا أكدت إمكانية النضال الدؤوب والصبور والمثابر من أجل النفاذ حتي ولو من ثقب إبرة من أجل توسيع الهامش الديمقراطي خطوة خطوة، أو حتي بوصة بوصة.

كذلك نختلف ولذات الأسباب مع الرأي القائل «ظلت المنظومة القانونية سواء تلك التي تحكم تكوين الأحزاب السياسية أو التي تصادر حرية الرأي والتعبير والصحافة وحرية التجمع السلمي والتي تغتال حقوق المواطنين تلعب دوراً حاسماً في تشوه الأطر الحزبية القائمة، وتشكل عائقا يصعب اجتيازه لتحقيق مهام الأحزاب فى المشاركة السياسية من خلال التفاعل مع الجماهير والتأثير على عملية صنع القرار وتداول السلطة (١٧٨)

فنحن إذ نعترف بوجود كل هذه السلبيات بل وبأكثر منها بكثير إلا أننا لا نري داعياً للدعوة للإحباط وترويج أفكار تصور أن العمل الحزبي لا نتيجة له، ومن ثم لا فائدة منه. فألفاظ مثل «تشكل عائقا *يصعب إجتيازه لتحقيق مهام الأحزاب*»، لا تثمر سوي دعوة الجماهير إلى التباعد عن العمل الحزبي «ذو الأطر المشوهة» والذي

تقف أمامه «عوائق يصعب اجتيازها» فهل ثمة مواطن عاقل يقبل علي ساحة هذا شأنها؟ كما أن النتائج العملية والمتكررة قد أثبتت إمكانية إيجاد عمل حزبي وإن محدود النتائج، لكنها نتائج إيجابية علي أية حال. وليس أمامنا سوي أن نواصل في صبر غير محدود، وفي إحتمال غير قابل للإنكسار معاركنا فى مواجهة هذه العوائق، وإن ندعو الجماهير إلى مشاركتنا وليس إلى الانفضاض عن كامل التجربة.

أننا نعمل وسنعمل ولقد عملنا في دأب وإصرار ، ونتحمل وسنحتمل وقد إحتملنا الكثير من أجل إنجاح تجربة التعددية الحزبية وتصويبها.. فما من طريق آخر سوي الاستسلام وهذا ما نرفضه، ليس لأننا مكابرون، وإنما لأن قضية الديمقراطية أمانة في أعناقنا، ويتعين علينا أن نبذل أقصي ما نستطيع من أجلها.

ولعل خير دليل علي أن نضالنا المستمر قد حقق نتائج إيجابية هو قدرتنا على الاستمرار، والتوسع وأن في حدود. باختصار نحن لم نفقد صبرنا بعد. وعلي قليلي الصبر أن يدركوا أن الطريق طويل، بل وطويل بغير حدود.

أما من فقد صبره فقد كان الرئيس السادات الذي بدأت تجربة التعددية فى عهده. ونستمع إليه وهو يشكو «أقول إنه بعد تجربة

إستمرت أعواما إنه يؤسفني أن أقول أننا لم نخلق المعارضة الحقيقية والسليمة. الذي عندنا هو نوع من المراهقة السياسية تحت اسم معارضة. مراهقة بكل مقومات عهد ما قبل يوليو ١٩٥٢. أن ما يسمي بالمعارضة هذه الأيام نجده يطبق نفس ما رفضناه وكرهناه في العهد السابق»(١٧٩).

وإذا كنا نحمد للرئيس السادت أنه صاحب تجربة التعددية ، فإننا لا نرتضي منه ضيق صدره من المعارضة . وكأنه كان يتصور تعددية مؤيدة، أو معارضة بلا معارضة. ولقد كانت سرعة نفاذ صبر الرئيس السادات عاملاً ترتبت عليه سلبيات عدة.

أما نحن فلن نسمح لصبرنا بأن ينفذ. وسوف نواصل معركتنا من أجل الديمقراطية الحقة، والتعددية الحقة. لكننا نحذر في ذات الوقت من أن أي تراخ في حراسة حتي هذا الهامش الديمقراطي أو في التمسك به والدفاع عنه حتي في وجه أصحابه، والعمل بدأب على تطويره وتوسيعه. وأن أي استخفاف بهذا الذي تحقق، وبهذا القائم قد يفسح المجال لتداعيات غير إيجابية. فقد ثبت دوما – وخاصة في بلدان العالم الثالث– أن الهامش الديمقراطي لا يتقدم، أو حتي لا يبقي كما هو، ما لم يتواصل عمل مستمر، ومحسوب بدقة، وخال من المغامرة والمقامرة غير المحسوبة. ذلك إنه مؤهل أيضا للتراجع.

ونقرأ ملاحظة للباحث باكستر تقول «أن ظاهرة الارتداد إلي نظام الحزب الواحد ليست ظاهرة إفريقية أو عربية أو أمريكية- لاتينية فحسب، لكنها أيضا خطر محتمل في معظم البلدان التي لم تشهد تقاليد برلمانية راسخة، والتي يهيمن فيها النظام السلطوي وحزبه الحاكم على عملية التحول. ففي بنجلاديش بعد تشكيل البرلمان في أعقاب إنتخابات ١٩٧٠ أخذت الحكومة في وضع قيود شديدة علي الحقوق المدنية، ثم أعلنت حالة الطوارئ في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٤، والتي عطلت بموجبها الحقوق السياسية. ثم عدل الدستور في يناير ١٩٧٥ بما يسمح بإنهاء الحكم البرلماني. وحظرت الحكومة فى يونيو ١٩٧٥نشاط أحزاب المعارضة، وأعلنت أن حزب «عوامي» هو الحزب الشرعي الوحيد».(١٨٠).

ولست أريد بهذا الاقتباس أن أخيف أحداً، أو أن أطالبه بالكف عن نقد ما هو قائم. فقط أعتقد أننا مطالبون بموقف شديد التوازن شديد الحذر وشديد الانتقاد لما هو قائم. توازن يقوم علي عوامل عديدة منها.

- الهامش الديمقراطي القائم غير كاف، ويحتوي علي معطيات وممارسات غير ديمقراطية.

- يتعين انتقاده وانتقاد الممارسات الخاطئة ولكن بأسلوب لا يدعو

المواطنين إلى الاعتقاد بأنه لا قيمة له، ومن ثم فلا قيمة لأي فعل يتم من خلاله ، ومن ذلك الأحزاب وغيرها من المنظمات الجماهيرية.

- ضرورة العمل على توسيع هذا الهامش الديمقراطي، من أجل إختيار طموح هو ديمقراطية حقيقية تقوم على أساس تعددية حقيقية.

- ضرورة حراسة هذا الهامش من أي انقضاض عليه من جانب خصومه، وحتى لو كانوا أصحابه.

* * *

وعلي أية حال فإنني أعتقد أن هناك عدة مواقف إزاء التعددية المقيدة.

- البعض يرفضها من حيث المبدأ فإما أن تكون خالصة من أية قيود، وإما .. لا.

- والبعض يخيل إليه إنه ينتقدها لكنه يؤذيها بالمبالغة، والقفز فوق الممكن وكأنه يقول للجماهير لا تأتى إلينا، ولماذا تنضم إلى أحزاب لا جدوي من وجودها؟ إنه يمهد السبيل لانقراض هذه التعددية وحصارها بدفع الجماهير بعيداً عنها.

- والبعض يتقبلها كما هي، ويكتفي بها، ويحاول أن يستسلم لسلبياتها.

- أما نحن فنرى أنها معركة طويلة الأمد، متعددة الجوانب والمراحل، وإنه يتعين علينا انتقاد ما هو قائم وحراسته في آن واحد. وألا يكون إنتقادنا مؤديا إلى تباعد الجماهير عنا وعنها. وأن نسعى في ذات الوقت لتوسيعها ودعوة الجماهير كي تشارك معنا في هذه المعركة.

وباختصار فأننا نرفض القول بأن الهامش التعددي القائم هو لا شئ، ونرفض تقبله مستسلمين باعتبار أنه شئ خير من لا شئ. وندعو إلى تقبل هذا الشئ والقول بحزم بأنه ليس كل شئ. وأن هناك معركة حتمية ومتواصلة من أجل تطويره.

هل أوضحت موقفي؟

أتمني ذلك.

الهوامش

(1) Bernard Crick- Democracy- A very Short Introduction - Oxford -(2002) p.1

(2) Harry Eckstien- A Theory of Stable Democracy, U.S.A. (1966), p.288.

(3) Ibid, p.225.

(4) Ibid, p.287.

(5) Alane Wolfe- The limits of Legitimacy- Political Contradictions of Contemperary Capitalism, New York, (1979). p.123.

(6) Crick, Ibid, p.8

(7) Sigmond, P.E. Jr., The Ideologies of the Developing Nations, NewYork, (1964), p.197.

(٨) ك.م. بانيكار- الثورة في إفريقية - ترجمة روفائيل جرجس، القاهرة(١٩٦٤)، ص١١٨.

(٩) الديمقراطية، العدد ٣، صيف ٢٠٠١، مقال منصور أبو العزم، ص ١٢٦.

(10) Sammy E. Finer, The Man on Horseback, p.12.

(١١) د. مصطفى كامل السيد (تحرير) حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية- القاهرة (١٩٩٦)، ص٩.

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول الارتباط بين الديمقراطية ونجاح التنمية الاقتصادية راجع :

- Barrington Moor- Social Origins of Dictatorship and Democracy, New York, (1966).

(12) Andrew Carinegie, Triumphant Democracy, p.65.

(13) Crick, Ibid, p.8.

(14) Ibid, p.9.

(١٥) رفاعة الطهطاوي - تخليص الابريز فى تلخيص باريز، ط٢، القاهرة، (د.ت) ص ١٤٨.

(١٦) رفاعة الطهطاوي - المرشد الأمين للبنات والبنين، ص ١٢٧ ولمزيد من التفاصيل

حول هذا الموضوع راجع :
- د. رفعت السعيد، تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر، القاهرة (١٩٦٩).
- د. رفعت السعيد- عمائم ليبرالية- القاهرة (٢٠٠٢).
(١٧) لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق خديو مصر، خدمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة، طبع في الإسكندرية بمطبعة موريس المعروفة بالمطبعة الفرنسوية (١٨٧٩).
(١٨) لمزيد من التفاصيل عن هذه اللائحة راجع: د. رفعت السعيد - الليبرالية المصرية، المثقفون، حزب الوفد، القاهرة (٢٠٠٢).
(١٩) الهلال، يونيو ١٩٦٥، مقال د. أحمد عبدالرحيم مصطفي: «من تراثنا الديمقراطي.
(20) Blunt, W. -Secret History of English Occupation of Egypt, London, (1907) p.201
(21) Ibid, p.210.
(٢٢) د. رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، القاهرة (١٩٦٧) ص١٧٦.
(٢٣) سليم خليل نقاش، مصر للمصريين، جـ ٤، الطبعة الأولي، ص ١٧٦.
(٢٤) التنكيت والتبكيت، ١٨-٩-١٨٨١.
(٢٥) الهلال، مارس ١٩٧١، مقال فريدة مرعي، وثائق جديدة عن الثورة العرابية، الرسالة الثانية.
(٢٦) سعد زغلول، خطبة بنادي سيروس، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣، ص٢٧.
(٢٧) خطاب سعد زغلول باشا إلى جلالة الملك فؤاد الأول بقبول الأمر الملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤ بتكليفه بتشكيل الوزارة.
(٢٨) الاهرام، ١٤ مارس ١٩٢٤.
(٢٩) مضابط مجلس النواب - الدورة البرلمانية الأولى- (١٥ مارس - ١٠ يوليو ١٩٢٤). خطاب العرش الذي ألقاه سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.
(٣٠) محمد عطية الجداوي، الحكم الصالح كما يجب أن يكون - القاهرة (١٩٣٨)، ص١٠.
(٣١) د. عصمت سيف الدولة، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر- بيروت(١٩٧٧)، ص٣٠.
(٣٢) الأهرام - ٢٧ يوليو ١٩٥٢، مقال للدكتور سيد صبري.
(٣٣) د. عبد الفتاح ساير داير، القانون الدستوري، ص ٣٩١.

(٣٤) د. مصطفي أبو زيد ، الدستور المصري، ص ٢٩١.

(٣٥) د. عصمت سيف الدولة، المرجع السابق، ص٣١.

(٣٦) د. يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر، ١٩٠٧-١٩٨٤، القاهرة (١٩٨٤)، ص٢٠٠.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل راجع ، خالد محيي الدين، والآن اتكلم - القاهرة.

(٣٨) المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢.

(٣٩) د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٤٠) المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣.

(٤١) الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣.

(٤٢) رمزي ميخائيل جيد- أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية، ١٩٥٢-١٩٨٤، القاهرة (١٩٨٧) ص٢٤.

(٤٣) المرجع السابق، ص١٧.

(٤٤) روزاليوسف - ١١-٥-١٩٥٣.

(٤٥) الأهرام -١٦-٩-١٩٥٣.

(٤٦) الأهرام -٦-٤-١٩٥٤.

(٤٧) الأهرام - ١٥-٤-١٩٥٤.

(٤٨) رمزي ميخائيل جيد- المرجع السابق، ص٢٥.

(٤٩) الأهرام - ١٦-٤-١٩٥٤.

(٥٠) الأخبار ٢٤-٦-١٩٥٦.

(٥١) الأهرام ، الأخبار، الجمهورية، ٣٠-٥-١٩٥٧.

(٥٢) بيان ٣٠ مارس، القاهرة، (١٩٦٨) الهيئة العامة للاستعلامات، ص١٢.

(٥٣) د. على الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر، ١٩٧٠، ١٩٨١، القاهرة (١٩٨٢)، ص٩.

(٥٤) المرجع السابق، ص ٢٦.

(٥٥) رمزي ميخائيل، المرجع السابق، ص٢٢.

(56) Dekmejian, R.H, Egypt Under Nasser, New York, (1971). p.159.

(٥٧) الدستور، ١٩٧١، الهيئة العامة للاستعلامات.

(٥٨) الموسوعة العربية للدساتير العالمية، القاهرة (١٩٦٦) نص الدستور الفرنسي ص١٩١.

(٥٩) د. محمد حسنين عبد العال- القانون الدستوري.

(٦٠) د. يحي الجمل- النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية.

(٦١) د. عصمت سيف الدولة - الاستبداد الديمقراطي، المرجع السابق، ص ١٤١.

(٦٢) د. شوقي السيد- مذبحة القبة، ج١، القاهرة ص١٦.

(٦٣) د. يونان لبيب رزق- المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٦٤) د. علي الدين هلال وأخران- المرجع السابق، ص٩.

(٦٥) أنور عبد الملك - المجتمع المصري والجيش، بيروت (١٩٧٤)، ص ١٣٦.

(٦٦) القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧.

(٦٧) جلال الدين السيوطي - حسن المحاضرة.

(68) Mliner (Viscont)- England in Egypt- 13 th edition- London- (1907), p.2

(69) Edward Dicey- The Egypt of The Future, London (1907)p.3.

(70) Edward Dicey- England and Egypt, London, (1881), p.50.

(٧١) أ. ب. كلوت بك - لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمود مسعود، ج٢، ص١٥٤.

(72) John Bowring, Report on Egypt and Candia, London, (1840), p.7.

(٧٣) الأب هنري عيروط- الفلاحون، ترجمة محيي الدين اللباد، وليم إدوارد مرقص، القاهرة (١٩٦٨)، ص ٢٦٢.

(74) Robin Feddan- The Land of Egypt, London (1939), p.24.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل : د. رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، ط٣، القاهرة(١٩٩٤)، ص ٥٣ وما بعدها.

(٧٦) تيودور روزنشتين، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، ترجمة علي شكري، القاهرة، ١٩٢٢، ص١١٤.

(٧٧) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٧٨) البروجريه اجيبسيان، يوليو ١٨٦٩.

(79) Blunt, Ibid, p210.

(٨٠) سليم خليل نقاش- مصر للمصريين- ج٥ - مصر المحروسة- الطبعة الأولى (١٨٨٤)، ص٤٩.

(٨١) المرجع السابق، ص١٤٩.

(٨٢) فكري أباظة- الضاحك الباكي، القاهرة، (١٩٥١)، ص٤٣.
(٨٣) مريت بطرس غالي -سياسة الغد، القاهرة، ص٤٦.
(٨٤) المرجع السابق، ص٤٨.
(٨٥) د. راشد البراوي ومحمد حمزة عليش- التطور الاقتصادي في العصر الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، (١٩٤٨)، ص ٢٧٥.
(٨٦) مريت غالي- المرجع السابق، ص٧٢.
(٨٧) محمد علي علوبة باشا- مبادئ في السياسة المصرية، القاهرة، ص١٩٥١.
(٨٨) قليني فهمي باشا- آراء وذكريات في السياسة والاقتصاد والاجتماع، القاهرة -(١٩٣٧)، ص١٠.
(٨٩) التطور- مايو ١٩٤٠.
(٩٠) د. أحمد مرسي- الفولكلور وثقافة المجتمع، القاهرة ص ٥٤.
(٩١) أحمد تيمور - الأمثال العامية- القاهرة- (١٩١٩)- ص ١٤٧-٣٤٣.
(٩٢) د. كمال المنوفي- الثقافة السياسية للفلاحين المصريين- بيروت- (١٩٨٠)- ص٦.
ولمزيد من التفاصيل حول أهمية الوعي والتطور المعرفي في تحقيق التطوير السياسي راجع:
- Lucian Age- Aspects of political Development- Boston (1966), p. 31-89.
- Douglas Ashford, National Development and Local Reform, New Jersey, (1967)p.6.
(٩٣) د. كمال المنوفي - المرجع السابق - ص١٥٢.
(94) Gordon Hirabay shhi and Fathalla ElKhatib- public Opinion Quarterly, Vol. XXIII No.3, (1958).
(95) Ibrahim Abu-Lughod- The Mass Medai and the Egyptian Social Forces, Vol, 42, No.1 (oct, 1963).
(٩٧) المرجع الموحد للتوعية القومية، الجزء الأول، إصدار القيادة العامة للقوات المسلحة، إدارة التوجيه المعنوي (١٩٦٥).
(٩٨) قانون الاتحاد الاشتراكي العربي، القاهرة، (د.ت)، الباب التاسع. م١٩.
(٩٩) الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، (١٩٦٤)، م٤٩، وقد سارت جميع الدساتير اللاحقة علي هذا النهج.
(١٠٠) د. كمال المنوفي - المرجع السابق، ص٢٠٣.

(١٠١) د. أحمد رشيد - البيروقراطية وتطور النظام السياسي في مصر، ص ٣٩.

(102) Hrair Dekmejian , Egypt Under Nasser, New York, (1971) p.58-242.

(١٠٣) د. مصطفي كامل السيد، د. كمال المنوفي ، د. حمدي عبد الرحمن- المشاركة السياسية لفلاحين، دراسة ميدانية في قريتين مصريتين، القاهرة، ص١٤٠.

(١٠٤) المرجع السابق، ص١٥٢.

(١٠٥) المرجع السابق، ص١٤٩.

(١٠٦) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(١٠٧) المرجع السابق، ص ١٥٣.

(١٠٨) د. صلاح منسي- المشاركة السياسية للفلاحين، القاهرة (١٩٨٤)، ص ٤٥-٦٩.

(١٠٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كلا من:

- د. رفعت السعيد- تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر، ١٩٠٠ -١٩٢٥، ست طبعات أخرها عام ١٩٨٦.

- أمين عز الدين- تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتي ١٩١٩.

- عبدالمنعم الغزالي- تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩-١٩٥٢.

- د. رؤوف عباس- الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢.

(١١٠) الهلال - مارس ١٨٩٤.

وللتفاصيل راجع: د. عبد الوهاب بكر، أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١-١٩٥٠، القاهرة (١٩٨٣)، ص١٨.

(١١١) دار الوثائق المصرية، محفظة١٠٥، داخلية أفرنكي.

(112) N. Paparidotai- Petit Resume du Movement politicue Grec en Egypt et Toute particulierement au Caire.

(١١٣) محضر تحقيق النيابة العمومية مع الموسيو جوزيف روزنتال، قضية الجناية رقم ٣٩٣ محرم بك ١٩٢٤، راجع النص الكامل لشهادة روزنتال في :

- د. رفعت السعيد، المرجع السابق، الطبعة السادسة، القاهرة، (١٩٨٦) ص ٢٣٤.

(١١٤) عبد الرحمن الرافعي- مذكراتي، القاهرة(١٩٥٢)، ص١٦.

(١١٥) اللواء، ١٨-١٠، ١٩٠٨.

(١١٦) الأهرام ، المؤيد، اللواء، ١٩٠٨/٨/٣.

(١١٧) محمد سيد كيلاني- ترام القاهرة، القاهرة (د.ت). ص٦٤.

(١١٨) د. رؤوف عباس- المرجع السابق، ص٥٢.

(١١٩) المقطم، ١٨-١٠-١٩٠٨.

(١٢٠) اللواء - ٢٢ -١٠-١٩١٠.

(١٢١) الجريدة - ٦-٨-١٩١١، ولمزيد من التفاصيل عن هذه المرحلة راجع - د. سليمان محمد النخيلي- الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٥٢، ص ١٦-٧٣.

(١٢٢) الأهرام- ١٦-٧-١٩٠٩.

(١٢٣) الأهرام- اللواء- ١٢-٧-١٩٠٨.

(١٢٤) الاقدام- ٢٠-٣-١٩٠٨.

(١٢٥)قسطاكي إلياس عطارة- تاريخ تكوين الصحف المصرية، القاهرة، ص٣١٢.

(١٢٦) الجريدة - ٢٣-١٠-١٩١٠.

(١٢٧) لمزيد من التفاصيل راجع: د.- رفعت السعيد، المرجع السابق، ص٦٣، وما بعدها.

(١٢٨) المقطم- مجموعة ١٩٠٨.

(١٢٩) الهلال- مارس ١٩٦٧، مقال محمود الشرقاوي.

(١٣٠) الحساب- ٦-٣-١٩٢٥.

(١٣١) الحساب - المرجع السابق.

(١٣٢) راجع النص الكامل لهذا البرنامج وهو وثيقة باللغة الأهمية في . د. رفعت السعيد، اليسار المصري،١٩٢٥ -١٩٤٠، الطبعة الثالثة، القاهرة (١٩٨٦) ص ٥٧٢.

(١٣٢) سبانو- تقرير مخطوط باللغة الإيطالية ومودع بالأرشيف المركزي للحزب الشيوعي الإيطالي.

(١٣٤) عبدالمنعم الغزالي- المرجع السابق- ص١٧٠.

(١٣٥) د. رفعت السعيد- عصام الدين حفني ناصف- القاهرة، ص٦٦.

(١٣٦) مؤسسة الأهرام، مجلة الطليعة، بحث عن «الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي عند عينة من العمال الصناعيين في مصر، يناير ١٩٧٢. (نسخة أصلية).

(١٣٧) د. مصطفي كامل السيد وهويدا عدلي رومان- المشاركة السياسية للعمال المصريين، ص١٦٢.

(١٣٨) المرجع السابق، ص١٧١.

(١٣٩) د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، ص١٤.

(١٤٠) د. علي الدين هلال ، المرجع السابق، ص٥٤.

(141) Anan, R. Ball- Modern Politics in Industrial Societies, London (1978), p.248.

(١٤٢) موريس ديفرجيه- الأحزاب السياسية- ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، الطبعة الثالثة، بيروت، ص ٣٧٩.

(١٤٣) الديمقراطية- العدد ٣، (٢٠٠١) مقال د. حمدي عبدالرحمن بعنوان . النظم الحزبية والمشاركة السياسية. ص٢٧.

(١٤٤) المرجع السابق، ص٢٧.

(١٤٥) جابرييل ألموند وآخر- السياسة المقارنة- ترجمة أحمد عناني، الطبعة الثالثة ، القاهرة، (١٩٦٦) ص٥٥.

(١٤٦) الديمقراطية- المرجع السابق، مقال د. عمرو هاشم ربيع بعنوان: الأحزاب الساسية، أي دور؟.ص٦٥.

(١٤٧) المرجع السابق، ص٦١.

(١٤٨) المرجع السابق، مقال . د. محمد سعد أبو عامود بعنوان: الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية- ص٣٨ -٤٣.

(١٤٩) المرجع السابق، ص٤٤.

(150) Samuel Huntengton, Political New Heaven, (1968). p112.

(١٥١) د. علي الدين هلال- المرجع السابق، ص١٥.

(١٥٢) ساكيكو فوكودا، بار- المرجع السابق، ص٥.

(١٥٣) المرجع السابق، ص٦٩.

(١٥٤) المرجع السابق، ص٦.

(١٥٥) المرجع السابق، ص١٦.

(١٥٦) د. مصطفي كامل السيد- الانتلجنسيا الخلاقة والمشاركة السياسية، ص٢٠٨.

(١٥٧) المرجع السابق، ص٢٠٩

(١٥٨) صلاح الدين حافظ- المرجع السابق، ص١٧٧.

(١٥٩) محمد عطية الجداوي- المرجع السابق، ص٩.

(١٦٠) صلاح الدين حافظ- المرجع السابق، ص٣١.

(١٦١) د. علي الدين هلال - المرجع السابق، ص٢٨.

(١٦٢) السير جورست، تقرير عن الحالة العمومية والإدارة والمالية في مصر عام ١٩٠٧.

(163) Lioyd, Egypt Since Cromer, London, (1913) Vol. 1, p142.

(١٦٤) المرجع السابق، ص٢.

(١٦٥) ساكيكو فوكودا، بار- المرجع السابق، ص٥.

(١٦٦) د.شوقي السيد- مذبحة القبة، ج١ ، المرجع السابق، ص٩.

(١٦٧) المرجع السابق- ص١١٣.

(١٦٨) المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢، الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢.

(١٦٩) القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠.

(١٧٠) القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٢.

(١٧١) مجلس الشعب، مضبطة جلسة ١١ نوفمبر ١٩٧٦، دور الانعقاد الأول.

(١٧٢) إيمان محمد حسن- وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة ، دراسة حالة حزب التجمع فى مصر، ١٩٧٦، ١٩٩١. القاهرة (١٩٩٥)، ص٥.

(١٧٣) إيمان محمد حسن ، المرجع السابق، ص٣٧.

(١٧٤) المرجع السابق، ص٤٤.

(١٧٥) المرجع السابق، ص٥٣.

(176) Eduardo Viola and Scott Mainwaring, Trasitions to Democracy. Brazil and Argantina in the 1980 , Journal of International Affairs, Vol, 38, No. 2. (1985), p.195.

(١٧٧) إيمان حسن- المرجع السابق، ص٨٣.

(١٧٨) عصام الدين محمد حسن- نظام الحزب الواحد في قالب تعددي، القاهرة، (١٩٩٦)، ص٥.

(١٧٩) مايو - ٤ مايو ١٨٨١ ، حديث للرئيس أنور السادات.

(180) Craig Baxter, Democracy and Authortarianism in South Asia-Journal of International Affairs, Ibid, p314.

وأيضا، ليست خاتمة وإنما ..

فى الليالى القمرية ، وفى البلدان الشاطئية، وخاصة تلك التى تحتضن شواطئ المتوسط. ينسج الناس منذ الزمن الإغريقى القديم، أساطير وحكايات عن تلك العروس الفاتنة البهاء والتى تتخذ من ضوء القمر نسيجا لملامح مبهرة ومن موج المياه ضفائر تسبح في أناقة مع تهادى الموج. البعض قال إنها إلهة، والبعض قال إنها امرأة بحرية رائعة الفتنة والجمال، ونحن هنا فى مصر أسميناها «جنية البحر» أو «حورية البحر». وأضفنا إلى أساطير الأولين أساطيراً تقول إنها تتجلى فى الليالى القمرية فى إغراء لا يقاوم، ينبهر بها الرجال، وويل لمن تستدرجه، خطوة خطوة، وموجة موجة تستدعيه، وإذ يقترب أو يوشك تبتعد ليبتعد نحوها، ثم لا يعود. يقولون خطفته الجنية.

وليست أدرى لماذا وطوال فترة التفكير والإعداد والكتابة حول موضوع هذا الكتاب كانت المقارنة بين جنية البحر ذات البهاء الذى لا يقاوم وبين «الديمقراطية» تلاحقنى وتفرض نفسها علي.

ألم أذكر فى صفحة سابقة قول ولى الدين يكن «مساكين هم أنصار الحرية يذهبون ليفكوا عنها إسارها فيقعوا هم فى الأسر»؟ كم سياسى أو مثقف أو مناضل من أجل الحرية أغوته الديمقراطية، خطوة خطوة استدرجته ثم كان ما كان، وقع فى أسر الاضطهاد والمطاردة والسجن؟

ولكن وبرغم الاضطهادات والعذابات والسجون وصعوبة المرتقى تبقى الديمقراطية قادرة على إغوائنا، واستدعائنا إلى ساحتها، وإذا كان البعض يتراجع أو ينحنى أو يتقبل الإدعاءات بأن هذا القدر من الديمقراطية كاف، وإنه تعبير عن خصوصيتنا، وخصوصية أوضاعنا وزماننا وحاجاتنا، وإذا كان البعض من المثقفين والسياسيين يخشون المعز وينحنون أمام ذهبه، فإن هناك الكثير من الرجال الذين مازالوا قابلين، راضين، بل ومستمتعين بإغواء هذه الفاتنة لهم، ويتقبلون أن برضاء تام أن يدفعوا من مصائرهم وأعمارهم ثمنا باهظاً، مقابل ابتسامة منها.

فما أبأس طعم الحياة عندما تخلو من الأحلام، وهل ثمة حلم لهذا الوطن أجمل من أن يعيش في ظلال الديمقراطية الحقة؟

لكن الأمر ليس سهلاً. وليس قريب المنال. ألم نقرأ في الصفحات السابقة حديثا عن صعوبة المرتقي نحو الديمقراطية.

صعوبته وضرورته في آن واحد. ألم نقرأ عبارة تقول «إن القمح الذي ستخبز منه الديمقراطية لم يطحن بعد»؟ ولسنا نريد أن نقول أن الواجب مؤجل. فقط هو صعب وطويل المدي، ولكنه ضروري ضرورة حتمية. وهو واجب ملح وحال لكنه يحتاج جهداً ووعياً وفكراً وعملا ليس من فرد ولا أفراد، أو حزب أو أحزاب، وإنما من مجتمع يجري تحريكه وإقناعه بأن خلاصه سيكون عبر إعمال إرادته، وعبر تحقيق حريته، وإقرار قواعد راسخة لديمقراطيته.

* * *

ولن أمل من تذكر وذكر حكاية الخيط والعصفور. ديمقراطية علي مقاس الحكم أو الحاكم، العصفور يطير لكن ساقه مشدودة إلى خيط في يد الحاكم يرخيه أو يشده بقدر ما يريد. لم لا يكون العكس؟ الخيط في يد الشعب ويحلق الحاكم وفق إرادة الجماهير؟ أليس هذا أفضل وأوفق وأقرب إلى المنطق؟.

وكم هو غريب أن نستخدم كلمة «منطق» في نهاية الكتابة ، «فليس من المنطقي أن نستخدم المنطق لفهم أمور غير منطقية». وكل ما يحيط بنا عالمياً وإقليمياً ومحلياً غير منطقي.

ولعل الأمر يزداد تعقيداً إذ يطل الإرهاب المتأسلم لينفي حق الاخر في الخلاف أو الاختلاف، فيطيح بأبسط قواعد الحرية التي تنبع من احترام الرأي الآخر، وإحترام حق الاختلاف. لكن الأمر لم يقتصر علي همجية الإرهاب المتأسلم، فهذه الهمجية تحولت إلى سلاح في أيدى خصوم الحرية في كل مكان. وتقع الديمقراطية

فـريسـة بـين شـقي الرحي. الإرهابيـون بإرهابهم، والحكام الذين ينتهزون هذه الفرصة ليفرضوا المزيد من تسلطهم بحجة حمايتنا من خطر الإرهابيين.

وهكذا وفيما كنا نحاول أن نواجه خطراً واحداً داهماً إذا بنا نواجـه الخطر، ومن يسـتـفـيـدون منه ويتـخـذونه أداة لكبت أنفـاس الديمقراطية.

وعلي أية حـال فـالمعـركـة صـعـبـة من بدايتـهـا، ولا تعني زيادة صعوبتها أن نتراجع أمامها، بل تعني أن نخوض معركة مزدوجة ضد التأسلم وضد الذين يقيدون حريتنا. نخوضها ضد الاثنين معاً من أجل أن تسـتـقـر الأسس الضـرورية لإقـرار قـواعـد البناء والديمقراطية.

نخوضها مهما كان الثمن، ومهما كان الطريق طويلا، وشاقا، ووعراً. فعبر هذا الطريق، وعبره وحده يمكننا أن نصعد نحو حلم هذا الوطن، وأن نحـقق أحـلام مـواطنيـه في حـيـاة حـرة حـقـاً، وديمقراطية حقاً فهذا هو السبيل لتحقيق تنمية حقه.

فهل نبدأ؟

فنحن ومـهـمـا فـعلنا وتحـملنا في الماضي. ومـهـمـا نـفـعل ونقـول ونتـحـمل في الحاضـر نجد أنفسنا وكأننا بالقرب - ولم نزل- من نقطة البداية.

فلنبدأ.

المراجع

١ - كتب عربية ومترجمة

- أ٠ب٠ كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ، تعريب محمود مسعود٠
- أبو بكر الطرطوشي، سراج الملوك٠
- أبو الأعلي المودوى، نظرية الإسلام السياسية٠
- أبو الحسن الماوردى (الإمام)، الأحكام السلطانية٠
- أبو نصر الفارابي (المعلم الثاني)، آراء أهل المدينة الفاضلة٠
- أحمد تيمور، الأمثال العامية٠
- أحمد رشيد (دكتور)، البيروقراطية وتطور النظام السياسي في مصر٠
- أحمد مرسي (دكتور)، الفولكلور وثقافة المجتمع٠
- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتي ١٩١٩٠
- أنور عبدالملك، المجتمع المصري والجيش٠
- إيمان حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة، دراسة حالة حزب التجمع في مصر٠
- بوريس ستراشون، التمثيل الشعبي الاشتراكي٠

- تيودور روزنشتين، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، ترجمة علي شكري.
- جابرييل ألموند وآخر، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد عناني
- جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة.
- جورج بوردو، موسوعة العلوم السياسية.
- جوزيف ستالين ، من أجل تكوين بلشفي.
- جوزيف ستالين، القضايا الاقتصادية للاشتراكية.
- حسن البنا، رسالة التعاليم.
- حسن البنا، رسالة المؤتمر الخامس.
- حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية
- راشد البراوي (دكتور) ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادي في العصر الحديث.
- رفاعة الطهطاوي، تخليص الإبريز في تلخيص باريز.
- رفاعة الطهطاوي، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية.
- رفاعة الطهطاوي، المرشد الأمين للبنات والبنين.
- رفعت السعيد (دكتور) ، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية.
- رفعت السعيد (دكتور) ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر

١٩٠٠-١٩٢٥.

- رفعت السعيد (دكتور)، اليسار المصري ١٩٢٥ -١٩٤٠.
- رفعت السعيد (دكتور)، عصام الدين حفني ناصف.
- رفعت السعيد (دكتور)، تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر.
- رفعت السعيد (دكتور) عمائم ليبرالية.
- رفعت السعيد (دكتور)، الليبرالية المصرية، المثقفون - حزب الوفد.
- رمزي ميخائيل جيد، أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية ١٩٥٢-١٩٨٤.
- رؤوف عباس (دكتور)، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢.
- سعاد الشرقاوي (دكتورة)، دراسات في نظم الانتخابات وعلاقتها بتنظيم الأحزاب.
- سليم خليل نقاش، مصر للمصريين.
- سليمان النخيلي (دكتور)، الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها، ١٨٨٢ -١٩٥٢.
- شوقي السيد (دكتور)، مذبحة القبة.
- صلاح الدين حافظ، صدمة الديمقراطية.
- صلاح منسي (دكتور)، المشاركة السياسية للفلاحين.

- عاطف العراقي(دكتور)، العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر.
- عباس محمود العقاد، الحكم المطلق في القرن العشرين.
- عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩-١٩٥٢.
- عبد الرحمن الكواكبي (الرحالة ك)، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.
- عبدالرحمن الكواكبي، أم القرى.
- عبد العاطي محمد أحمد، الفكر السياسي للإمام محمد عبده.
- عبد الوهاب بكر (دكتور) أضواء علي النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١- ١٩٥٠.
- عبد الفتاح ساير داير (دكتور)، القانون الدستوري.
- عصام الدين محمد حسن، نظام الحزب الواحد في قالب تعددي.
- عصمت سيف الدولة (دكتور)، الاستبداد الديمقراطي.
- عصمت سيف الدولة (دكتور)، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر.
- علي الدين هلال (دكتور)، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣-١٩٩٧.
- علي الدين هلال (دكتور) وأخرون، تجربة الديمقراطية في مصر

١٩٧٠ -١٩٨١.

- فريدريك إنجلز - عن الاشتراكية الطوباوية والعلمية.

- فكري أباظة، الضاحك الباكي.

- قسطاكي إلياس عطارة، تاريخ تكوين الصحف المصرية.

- كارل ماركس، رأس المال.

- كارل ماركس وفريدريك إنجلز، بصدد الدولة.

- كارل ماركس وفريدريك أنجلز، المؤلفات الكاملة ، الترجمة الإنجليزية.

- كارل ماركس، ١٨ برومبير، لويس بونابرت ، مقدمة بقلم فريدريك إنجلز.

- ك.م. بانيكار، الثورة في إفريقية، ترجمة روفائيل جرجس.

- كمال المنوفي (دكتور) ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين.

- لينين، المؤلفات الكاملة، الترجمة الإنجليزية.

- لينين، رسائل من بعيد.

- لينين، عن المهام العاجلة للحكومة السوفيتية.

- لينين، الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي.

- لينين ، الشيوعية اليسارية عبث أطفال.

- محمد حسنين عبد العال (دكتور)، القانون الدستوري.

- محمد سيد كيلاني، ترام القاهرة.
- محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام.
- محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني.
- محمد عبده (الشيخ)، الأعمال الكاملة، تحقيق د. محمد عمارة.
- محمد عبده(الشيخ)، الإسلام بين العلم والمدنية.
- محمد عطية الجداوي، الحكم الصالح كما يجب أن يكون.
- مريت بطرس غالي، سياسة الغد.
- مصطفي كامل السيد (دكتور)، الانتلجنسيا الخلاقة والمشاركة السياسية.
- مصطفي كامل السيد (دكتور) وهويدا عدلي رومان، المشاركة السياسية للعمال المصريين.
- مصطفي كامل السيد (دكتور)، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية (تحرير).
- مصطفي كامل السيد (دكتور) - كمال المنوفي(دكتور) - حمدي عبد الرحمن (دكتور) - المشاركة السياسية للفلاحين - دراسة ميدانية في قريتين مصريتين.
- مصطفي أبو زيد (دكتور)، الدستور المصري.

- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد.
- يحيى الجمل (دكتور)، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية.
- يونان لبيب رزق (دكتور)، الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤.
- هنري عيروط (الأب)، الفلاحون- ترجمة محيى الدين اللباد، وليم إداورد مرقص.

ب - مذكرات

- خالد محيي الدين، والآن أتكلم.
- عبدالرحمن الرافعي، مذكراتي.
- قليني فهمي باشا، آراء وذكريات في السياسة والاقتصاد والاجتماع.

ج - دوريات

- التطور، ١٩٤٠.
- التنكيت والتبكيت، ١٨٨١.

- الجريدة، ١٩١٠ -١٩١١.
- الجمهورية، ١٩٥٧.
- الحساب، ١٩٢٥.
- الأخبار ، ١٩٥٦ -١٩٥٧.
- الإخوان المسلمون، ١٩٤٦.
- أدب ونقد، ٢٠٠٢.
- الديمقراطية، ٢٠٠١.
- الأهرام، ١٩٠٨، ١٩٢٢، ١٩٢٤، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤.
- الدعوة ، ١٩٥٢.
- اللواء، ١٩٠٨ - ١٩١٠.
- المقطم، ١٩٠٨.
- المؤيد ، ١٩٠٨.
- الإقدام ، ١٩٠٨.
- المنار، ١٩٠٤.
- النذير، ١٣٥٧ هجرية.
- النهج، ١٩٩٦.
- اليسار الإسلامي، ١٩٨٠.
- الهلال ١٨٩٤ - ١٩٦٥ -١٩٦٧- ١٩٧١.

- بروجريه اجيبسيان، ١٨٦٩.
- روزاليوسف، ١٩٥٣.
- مايو ١٩٨١.
- Journal of internatinal Affairs- vol. 38 - No.2, 1985;
- Public Opinion Quarterly, vol. XXIII, No.3, 1958;
- دراسة مترجمة إلى الإنجليزية نقلاً عن 1989- (الروسية) - Pravda
- Social Fouces, vol.42, No.1, oct, 1962;

د- معاجم وتقارير ووثائق وأوراق قانونية

- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة العلمية حول دراسة الشخصية الاستبدادية.
- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، تعميق الديمقراطية في عالم مفتت.
- الإعلان الدستوري الصادر في فبراير ١٩٥٣.
- الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٤.

- الدستور المصري ١٩٧١.
- دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.
- الدستور الفرنسي.
- الموسوعة العربية للدساتير العالمية ١٩٦٦.
- قانون الاتحاد الاشتراكي العربي.
- محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية.
- بيان ٣٠ مارس.
- المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢.
- المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣.
- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠.
- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢.
- القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧.
- لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق باشا خديو مصر، خدمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة ١٨٧٩.
- خطاب سعد باشا زغلول إلى جلالة الملك فؤاد الأول بقبول الأمر الملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤ بتكليفه بتشكيل الوزارة.
- سعد زغلول، خطبة بنادي سيروس في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣.

- مجلس النواب، الدورة البرلمانية الأولى (١٥ مارس ١٩٢٤، خطاب العرش الذي ألقاه سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.
- مجلس الشيوخ المصري، الدستور، ١٩٤٠.
- مجلس الشعب، مضبطة جلسة ١١ نوفمبر ١٩٧٦، دور الانعقاد الأول.
- السير جورست ، تقرير عن الحالة العمومية والإدارة والمالية في مصر عام ١٩٠٧.
- دار الوثائق المصرية، محفظة ١٠٥، داخلي أفرنكي.
- محضر تحقيق النيابة العمومية مع الموسيو جوزيف روزنتال في قضية الجناية رقم ٣٩٣ محرم بك ١٩٢٤.
- سبانو تقرير عن أوضاع الحركة الشيوعية المصرية عام ١٩٣٥، باللغة الإيطالية.
- القيادة العامة للقوات المسلحة ، إدارة التوجيه المعنوي، المرجع الموحد للتوعية القومية، ج١، ١٩٦٥.
- مؤسسة الأهرام، مجلة الطليعة، إستبيان عن الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي عند عينة من العمال الصناعيين في مصر، يناير ١٩٧٢.
- موضوعات المجلس المركزي لجمعية العلماء الروس ذوي التوجه

الاشتراكي بمناسبة الذكري الثمانين لثورة أكتوبر ١٩٩٨، الترجمة الإنجليزية.

هـ - مراجع أجنبية :

- AlBert Hourani, Arabic Thought in The Libral age, 1967.
- Alane Wolfe, The Limits of Legitimacy, Poltical Contradictions of COntermpreary Capitalism, 1966.
- Andraw Carinegie, Triumphant Democracy.
- Anan, R. Ball, Modern Politics in Industrial Societies 1978.
- Blunt, W.- Secret History of English occupation of Egypt-1907.
- Bernard Crick, Democracy, a Very Short Intrduction, 2002'.
- Bannington Morr-Social Orgins of Dictatorship and Deocracy, 1966.
- Dahel, Robert A. - On democracy, 1998.

- Douglas Ashford, National Development and Local Reform 1967.
- Edward Dicey, The Egypt of The Future, 1907.
- Edward Dicey, England and Egypt, 1881.
- Encyclopedia Britanica, 1970.
- Harair Dekmejain, Egypt under Nasser, 1971.
- Harry Echstien, A Theory of Stable Democracy, 1966.
- International Encyclopedia of The Social Qestion,1947.
- J. Stalin, Revolutionary Movement in The Colonies and Semi-colonies, 1928.
- John Bowring, Report on Egypt and Candia, 1840.
- Lioyd, Egypt Since Cromer, 1913.
- Lucian Pye, Aspects of Political Development, 1966.
- Milner (vicount), England in Ègypt. 1907.
- N. Papridoutai, Petit resume du movement Poli-

tique Grec en Egypte et toute particulierement au Caire.

- Robbin Feddan, The Land of Egypt, 1939.
- Samuel Huntengton, Political new Heaven, 1968.
- Y. Varga, Politico, Economic Problems of Capitalism, 1968.
- Waller, The Language of Communism.
- Wigtfogil, K.A. - Oriental Despotism, 1957.

الفهــرس

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)

تصميم الغلاف : حامد العويضى   بورتريه الغلاف الأخير الفنان جودة خليفة



ولأن الديمقراطية تأتى كتعبير عن توازنات غير متوازنة ، وعن صداعات
مجتمعية وسياسية فإن الحكام كانوا فى كثير من الأحياد
بزعم إطلاق سراحها ، يقيدونها وهم يحشدون من خلف ،
يهلل للوهج الديمقراطى المبهر . فإذا تجاسر أحد أن يمد ي
يقيدونها به من قيد ، انهالوا عليه جميعا حكاما وأدوات .
ألم يقل ولى الدين يكن « مساكين هم أنصار الحرية يذهبو
من أسرها ، فيقعوا هم فى الأسر » ؟
وعلى أية حال فإن الديمقراطية وإن كانت حلما فإنها ل
سرابا أو وهما . هى حقيقة لكنها فقط تتجلى لمن يدفع مه